جامعة يحى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

أثر تطبيق حوكمة البنوك في تعزيز جودة التقارير المالية

- **دراسة حالة وكالتي بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR والبنك الوطني الجزائري BNA بالمدية**

مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبتين:

- بن قيدة مريم
- بلمخطار آسيا

الأستاذ المشرف:

د/ سلام عبد الرزاق

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الملاحظات
بن قيدة مروان	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
سلام عبد الرزاق	أستاذ محاضر"أ"	مشرفا و مقررا
بوعزيز عبد الرزاق	أستاذ مساعد "أ"	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018



شكر وعرفان

الحمد لله تبارك حق حمده، الذي وفقنا لإتمام هذا العمل.

لا ينبغي ونحن في هذا المقام إلا أن نتقدم بأخلص كلمات الشكر والعرفان و بأصدق معان التقدير والاحترام إلى أستاذنا المشرق "الدكتور سلام عبد الرزاق".

الذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة التي كان لها بالغ الأثر في إنجاز هذا العمل، وكذا صبره وسعة صبره وحرصه الدائم على إتمام هذا العمل في أحسن الظروف، كما أحيي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة فجزاه الله عنا كل خير.

كما نتقدم بالشكر الكبير إلى عمال وكالتي بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR، والبنك الوطني الجزائريBNA اللذان لم يتفانيا عن مساعدتنا.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء اللجنة الموقرة على موافقتكم لمناقشة هذا البحث.

وفي الأخير أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ...

إهداء

إلى من قال فيها رسولنا الكريم وخير الخلق "الجنة تحت أقدام الأمهات " إلى الحبيبة الغالية فيض الأمان ونبع الحنان , إلى روحي التي لم اخذل أملها ووفيت بعهدي لها

أمي

إلى من أتشرف بحمل اسمه وكان سند لي في دراستي .إلى أعظم رجل في الكون

أبي

إلى أخواتي وإخوتي

إلى كتاكيت العائلة: منار،تاج الدين، أنيس، منصف،

إلى الذين تسكن صورهم وأصواتهم أجمل اللحظات التي عشتها صديقاتي:

سمية، صبرينة، إيمان،أمال، إلهام، فضيلة، شيماء .

إلى من شاركني هذا العمل مريم

إلى كل من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم صفحتي إليكم جميعا اهدي ثمرة جهدي وخالص عملي

Assia

إهداء

إلى من قال فيها رسولنا الكريم وخير الخلق "الجنة تحت أقدام الأمهات " إلى الحبيبة الغالية فيض الأمان ونبع الحنان , إلى روحي التي لم اخذل أملها ووفيت بعهدي لها

أمي

إلى من أتشرف بحمل اسمه وكان سندا لي في دراستي .إلى أعظم رجل في الكون

أبي

إلى بركة منزلنا جدتي الغالية, أطال الله في عمرها .

إلى أختي فاطمة وزوجها أحمد، أختي كريمة، سليمة، نصيرة

وإخوتي محمد، إبراهيم، حمزة، يونس

إلى كتكوت العائلة وسيم عبد الجليل

إلى الذين تسكن صورهم وأصواتهم أجمل اللحظات التي عشتها صديقاتي:

صباح ، غيداء، سعيدة، خديجة ، سمية ،أمال، إلهام،إيمان، صبرينة.

إلى من شاركني هذا العمل آسيا

إلى كل من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم صفحتي إليكم جميعا اهدي ثمرة جهدي وخالص عملي

Meriem

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	-
كلمة شكر	-
إهداء	-
المستخلص	-
قائمة المحتويات	I-III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الجداول	V - IV
قائمة المختصرات	VI
مقدمة	أ- هـ
الفصل الأول: حوكمة البنوك	06
تمهيد	07
المبحث الأول: حوكمة الشركات	08
المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات	08
المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة الشركات	10
المطلب الثالث: محددات حوكمة الشركات	12
المطلب الرابع: معايير حوكمة الشركات	14
المبحث الثاني: حوكمة البنوك	21
المطلب الأول: مفهوم حوكمة البنوك	21
المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة البنوك	23
المطلب الثالث: الفاعلون الأساسيين لحوكمة البنوك	24
المطلب الرابع: آليات وأدوات حوكمة البنوك	29
المبحث الثالث: النموذج الجيد لحوكمة البنوك	33
المطلب الأول: تطبيق نموذج الحوكمة الجيد في البنوك	33
المطلب الثاني: أبعاد تنفيذ حوكمة البنوك	36
المطلب الثالث: تحديات حوكمة البنوك	37
خلاصة الفصل	40
الفصل الثاني: جودة التقارير المالية	41

تمهيد	43
المبحث الأول: الإطار العام للتقارير المالية	43
المطلب الأول: مفهوم جودة التقارير المالية	43
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التقارير المالية	49
المطلب الثالث: أنواع التقارير المالية	51
المطلب الرابع: محددات وتحديات التقارير المالية	54
المبحث الثاني: جودة التقارير المالية	55
المطلب الأول: مفهوم جودة التقارير المالية	56
المطلب الثاني: قياس ومعايير جودة التقارير المالية	61
المطلب الثالث: أهمية جودة التقارير المالية	62
المطلب الرابع: أسباب انخفاض جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيها	64
المبحث الثالث: علاقة وانعكاسات مبادئ الحوكمة بجودة التقارير المالية	65
المطلب الأول: مفهوم وأهمية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية	65
المطلب الثاني: دور الإفصاح والشفافية الأمثل في تعزيز جودة وموثوقية التقارير المالية	68
المطلب الثالث: علاقة مبادئ الحوكمة بجودة التقارير المالية	71
المطلب الرابع: انعكاسات مبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية	72
خلاصة الفصل	74
الفصل الثالث: دراسة ميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري	75
تمهيد	76
المبحث الأول: تقديم عام للوكالتين محل الدراسة	77
المطلب الأول: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	77
المطلب الثاني: التنظيم الهيكلي الفلاحة والتنمية الريفية	78
المطلب الثالث: تقديم عام للبنك الوطني الجزائري	81
المطلب الرابع: التنظيم الهيكلي للبنك الوطني الجزائري	82
المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية وتحليل البيانات	84
المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية	84
المطلب الثاني: بناء وتوزيع أداة الدراسة الميدانية	86

المطلب الثالث: استرجاع أداة الدراسة الميدانية	88
المطلب الرابع: اختبار صدق وثبات صحة الاستبيان	89
المبحث الثالث: معالجة بيانات الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها	98
المطلب الأول: الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة	98
المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة	102
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة نتائجها	109
المطلب الرابع: العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة	113
خلاصة الفصل	118
خاتمة عامة	120
قائمة المراجع	125
الملاحق	130

1- قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	أهداف حوكمة الشركات	11
(2-1)	محددات حوكمة الشركات	13
(3-1)	الفاعلين الأساسيين في حوكمة البنوك	28
(1-2)	أنواع التقارير المالية	52
(1-3)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	79
(2-3)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRوكالة المدية	80
(3-3)	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA	83

2- قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-03)	عدد العمال في الوكالات محل الدراسة	84
(02-03)	عدد عمال العينة في الوكالات محل الدراسة	85
(03-03)	عدد الاستمارات الموزعة والصالحة للمعالجة الإحصائية	89
(04-03)	معاملات الارتباط سبيرمان بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية لفقراتها للمحور الأول	90
(05-03)	معاملات الارتباط سبيرمان بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية لفقراتها للمحور الثاني	91
(06-03)	معاملات الارتباط سبيرمان بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية لفقراتها للمحور الثالث	92
(07-03)	معاملات الارتباط سبيرمان بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية لفقراتها للمحور الرابع	93
(08-03)	معاملات الارتباط سبيرمان بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية لفقراتها للمحور الخامس	95

(09-03)	معاملات الارتباط سبيرمان بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية لفقراتها للمجموعة الثانية	96
(10-03)	توزيع معامل ألفا كرومباخ	97
(11-03)	توزيع العمال حسب الجنس	99
(12-03)	توزيع أفراد العينة حسب الشهادات العلمية	99
(13-03)	توزيع أفراد العينة حسب التخصص	100
(14-03)	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي	100
(15-03)	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة	101
(16-03)	توزيع أفراد العينة حسب السن	102
(17-03)	عرض آراء العينة حول المحور الأول	103
(18-03)	عرض آراء العينة حول المحور الثاني	104
(19-03)	عرض آراء العينة حول المحور الثالث	105
(20-03)	عرض آراء العينة حول المحور الرابع	106
(21-03)	عرض آراء العينة حول المحور الخامس	107
(22-03)	نتائج إجابات أفراد العينة الخاصة بمجموعة جودة التقارير المالية.	108
(23-03)	نتائج اختبارOne- sample T Testعلى المحور الأول	110
(24-03)	نتائج اختبارOne- sample T Testعلى المحور الثاني	110
(25-03)	نتائج اختبارOne- sample T Testعلى المحور الثالث	111
(26-03)	نتائج اختبارOne- sample T Testعلى المحور الرابع	112
(27-03)	نتائج اختبارOne- sample T Testعلى المحور الخامس	113
(28-03)	العلاقة الارتباطية بين مبادئ حوكمة البنوك وجودة التقارير المالية	113
(29-03)	تحليل تباين المتغير التابع X	116
(30-03)	اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع X	116
(31-03)	تحليل التباين للمتغير التابعX	117
(32-03)	اختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابعX	117

OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development.	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
IFC	International Finance Corporation.	مؤسسة التمويل الدولية
BIS	Bank for International Settlements.	بنك التسويات الدولة
FASB	Financial Accounting Standard Board.	مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية
BADR	Banque de l'agriculture et du dèveloppement rural.	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BNA	Banque Nationale Algérienne.	البنك الوطني الجزائري

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام البنوك بتطبيق مبادئ الحوكمة، وتأثيرها على موثوقية التقارير المالية.

حيث قمنا بإسقاط ذلك على الوكالات البنكية العاملة بولاية المدية من خلال ثلاث فصول متكاملة، حيث تطرقنا إلى الإطار النظري لحوكمة البنوك من خلال ذكر نموذج الحوكمة الجيد وآلياتها، ثم قمنا بعرض جودة التقارير المالية، وأنهينا هذه الدراسة بمعالجة ميدانية مستعملين في ذلك استبانة أعدت لهذا الغرض بالوكالات البنكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، والبنك الوطني الجزائري وتم معالجتها ببرنامج spss.v21.

ومن خلال هذا الموضوع توصلنا إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك يؤدي إلى تعزيز موثوقية التقارير المالية، حيث هناك علاقة طردية إيجابية بينهما.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، حوكمة الشركات، حوكمة البنوك ، التقارير المالية، جودة التقارير المالية.

Summary

This study examined the impact of banking governance on enhancing the reliability of financial reports. We have dropped this on the agencies operating in the mandate of Medea through three integrated chapters. In the first chapter, we discussed the theoretical framework of bank governance by mentioning the model of good governance and its mechanisms. , And completed this study by field manipulation using a questionnaire prepared for this purpose by the banking agencies under study and processed with the spss.v21 program.

The aim of the study was to understand the banks' commitment to applying the principles of governance and their impact on the reliability of financial reports.

In this regard, we found that the application of the principles of governance in banks leads to enhancing the reliability of financial reports, where there is a positive positive relationship between them.

Keywords: Governance, Corporate Governance, Banking Governance, Financial Reporting, Quality of Financial Reporting.

لقد تعاظم الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية والمصرفية التي شهدتها العديد من دول العالم بشكل متكرر والناتجة عن التطورات والتغيرات السريعة، وما ترتب عنها من تزايد حدة المخاطر وتنوعها بشكل غير مسبوق خصوصا مع التقدم التكنولوجي الحاصل

وهذا ما دفع البنوك إلى إتباع طرق ابتكاريه لإدارة أعمالها والاحتياط بوسائل وإجراءات ضرورية لتفادي وتقليل المخاطر وإكساب البنوك مناعة وقدرة عالية للتنبؤ، إضافة إلى تقرير سلامة وتقوية قدراتها المالية للقيام بأداء مالي ذو مستوى عال أمام المنافسة والمحافظة على سلامة عمل السوق المالي ، ومن أبرز هذه الوسائل العمل بالحوكمة التي تلعب دورا هاما في تجنب البنوك مخاطر التعثر المالي، فضلا عن دورها في ضبط الأداء المالي للبنوك وتعزيز مكانتها السوقية التي تتولى قواعدها وتلتزم بها.

وقد أكدت الحوكمة على مبادئ وآليات وقواعد تعزيز الإفصاح والشفافية في بيانات ومعلومات التقارير المالية بمختلف عملياتها المحاسبية، وأكدت أيضا على ترسيخ نظام يمثل أداة حماية لحقوق المساهمين وكافة الأطراف الأخرى ذات المصالح.

ذلك أدى إلى حرص البنوك للعمل على إعداد تقاريرها المالية بطريقة تحقق لها الموثوقية والمصداقية أمام جميع الأطراف وبالتالي تحقيق درجة عالية من الثقة في بيئتها العملية، مما سيسمح لها باستقطاب المستثمرين والمساهمين وإكسابها ميزة تنافسية وتمكينها من تحقيق أهدافها المرجوة

حيث سنحاول في هذه الدراسة الوقوف على أثر تطبيق حوكمة البنوك في تعزيز موثوقية التقارير المالية.

مشكلة الدراسة:

بعد هذا التقديم الذي لخصنا فيه أهم ما جاء في هذه الدراسة، نطرح الإشكالية العامة كالآتي:

"ما أثر تطبيق حوكمة البنوك في تعزيز موثوقية التقارير المالية في وكالتي بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية ؟"

وينبثق من صميم هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية تتمحور الدراسة للإجابة عليها وهي:

1. فيما تكمن أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك.؟
2. هل توجد علاقة ارتباطية بين مبادئ الحوكمة في البنوك وتعزيز جودة التقارير المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري؟
3. ما أثر حوكمة البنوك في زيادة درجة موثوقية التقارير المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري؟

الفرضيات:

وكإجابة مؤقتة عن الأسئلة الفرعية نضع الفرضيات التالية:

1. تكمن أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك في أنها ترفع من كفاءتها وتعمل على وقاية النظام المصرفي من الوقوع في الأزمات.
2. نعم، هناك علاقة ارتباطية بين مبادئ حوكمة البنوك وجودة التقارير المالية، في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري
3. . يؤدي تطبيق حوكمة البنوك إلى تحسين موثوقية التقارير المالية بالبنوك في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري.

أسباب اختيار الدراسة:

أسباب دراستنا لهذا الموضوع هي:

1. طبيعة التخصص.
2. حداثة الموضوع والأهمية الاقتصادية التي يحظى بها.
3. قلة المراجع المتعلقة بجودة التقارير المالية في المكتبة الجامعية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز الدور الهام لتطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع البنكي، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وعليه فإن البدء بتطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع البنكي يعمل على تعزيز جودة وموثوقية التقارير المالية، مما ينعكس إيجابا على قرارات المستثمرين، وبالتالي تنشيط الاقتصاد.

أهداف الدراسة:

1. توضيح أهداف حوكمة البنوك وإلقاء الضوء على مبادئها الأساسية.
2. تقييم أثر تطبيق مبادئ حوكمة البنوك في تعزيز الثقة وزيادة المصداقية في التقارير المالية التي تفصح عنها البنوك.
3. الرغبة في التعمق في دراسة مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة البنوك في تعزيز موثوقية التقارير المالية.
4. إظهار الآثار الايجابية المترتبة عن تطبيق قواعد الحوكمة في البنوك.

المنهج وأدوات الدراسة:

بالنظر إلى نوع الموضوع وإشكاليته، فقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استخدام المنهج الوصفي للجزء النظري للدراسة، ومنهج دراسة الحالة من اجل إسقاط الدراسة النظرية على البنك محل الدراسة.

أما فيما يخص أدوات الدراسة فقد اعتمدنا في:

- **الدراسة النظرية:** وتم الاعتماد على المسح المكتبي بهدف الوقوف على ما تناولته المراجع الأكاديمية، كما تم الاعتماد على الملتقيات والدراسات السابقة.
- **الدراسة الميدانية:** حيث قمنا بتقديم الاستبيان بهدف الإحاطة ببعض الجوانب الرئيسية في الموضوع، وقد تم استخدام برنامج spss.v 21 كأداة لمعالجة البيانات المتحصل عليها.

حدود الدراسة:

1. **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية للدراسة في الوكالات البنكية لكل من بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR والبنك الوطني الجزائريBNA بولاية المدية.

2. **الحدود الزمنية**: الفترة الممتدة بين 2019/2018.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة بن علي بلعزوز وعبد الرزاق حبار، 2009** الدراسة بعنوان: "الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية، مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر" جامعة الجزائر، هدفت الدراسة لتوضيح أهمية مبادئ الإشراف الكفء على المؤسسات المالية والمصرفية وفقا للمعايير والمتطلبات العالمية في مواجهة الأزمات المالية والمصرفية، كما تطرق إلى القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بإدارة البنك وتوفر الهيكل الذي من خلاله تحقق الأهداف والرقابة على الأداء وتساعد على تحسين العملية الإدارية من خلال مساعدة مجلس الإدارة والمديرين على صياغة إستراتيجية سليمة للبنك وتحديد أهداف واقعية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الحوكمة تحدد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في البنك مثل مجلس الإدارة والمديرين المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى،
2. **دراسة حاتم رياض مصطفى أصلان، 2015**: بعنوان مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب في التقارير المالية- دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في فلسطين، جامعة غزة، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب في التقارير المالية، حيث تطرق إلى الإطار العام لحوكمة المصارف ومبادئها ومعاييرها، والغش والتلاعب بالتقارير المالية وأشكال الاحتيال فيها، وقد توصل إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة يعزز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية.
3. **دراسة زبيدي البشير2017**، بعنوان دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي –دراسة حالة مجمع صيدال، المسيلة، هدفت الدراسة إلى الوقوف على أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بشكل سليم والذي سيؤدي إلى تحقيق الجودة في التقارير المالية وتحسين الأداء، وأن جودة المعلومات المالية تساهم في القدرة على توفير الجهد والوقت وسرعة الأداء في الوقت

المناسب، حيث تطرقت الدراسة إلى الإطار العام لحوكمة المصارف، وجودة التقارير المالية في ظل حوكمة الشركات وانعكاسات حوكمة الشركات على تحسين الأداء المالي، حيث توصلت في الأخير إلى أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات قد ساهم بشكل مقبول في تحقيق جودة التقارير المالية وكذلك قد حققت نتيجة تطبيقها تحسن في أغلبية مؤشرات الأداء المالي وبنسب متفاوتة.

ومن خلال ما سبق نجد أن موضوع بحثنا قد يتوافق في جزء كبير مع هذه الدراسات، لكننا سوف نركز على توضيح أثر تطبيق حوكمة البنوك التي يؤدي بدوره إلى إعطاء معلومات مالية صادقة وذات جودة عالية وبهذا تتحقق جودة التقارير المالية، والتي لم يتم التطرق إليها في الدراسات السابقة.

هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول سبقتها مقدمة وتلتها خاتمة،تضمنت ملخص للبحث وأهم النتائج المستنبطة مع تقديم اقتراحات وتوصيات

الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى جملة من المفاهيم حول حوكمة البنوك.

الفصل الثاني: تناولنا فيه جودة التقارير المالية.

الفصل الثالث: والذي تطرقنا فيه إلى الجانب التطبيقي والذي تمثل في دراسة ميدانية لعينة من البنوك بولاية المدية.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا بعض الصعوبات من خلال دراستنا لهذا الموضوع نذكر منها:

1. صعوبة إيجاد الكتب خاصة في مجال جودة التقارير المالية.
2. صعوبة الحصول على بعض المعطيات والبيانات من البنوك محل الدراسة.

مقدمة الفصل :

رغم التطورات التي شهدها القطاع المالي على مستوى العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين كالتقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة البنكية، واستحداث أدوات مالية جديدة، وانتهاج سياسة التحرير الاقتصادي والخصخصة، فإنه لم يسلم من الأزمات المالية والاقتصادية والتي أثرت سلبيا على اقتصاديات كل الدول النامية منها والمتقدمة. وفي معظم تلك الأزمات كانت مشاكل البنوك قاسما مشتركا فيها، حيث ارجع الخبراء ذلك إلى تزايد المخاطر المصرفية وعلى رأسها المخاطر الناتجة عن الائتمان.

ولهذا الغرض ومن أجل التكيف مع هذه التغيرات البنكية العالمية، اهتمت السلطات الرقابية بوضع تشريع بنكي دولي للتقليل من الأخطار التي قد تتعرض لها البنوك، فظهرت الحاجة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة فيها، باعتبار الحكم السليم سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو على مستوى المؤسسات المالية و غير المالية هو حجر الأساس في النموذج الناشئ للتنمية الاقتصادية والمصرفية.

وبذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول :مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات.

المبحث الثاني :مفاهيم عامة حول الحوكمة في البنوك.

المبحث الثالث :أبعاد وتحديات الحوكمة في البنوك.

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول حوكمة الشركات

يعد مفهوم حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة التي تبنتها بعض الدول من أجل مواكبة التطورات العالمية في مجال النهوض بالاقتصاديات، إذ يمثل هذا النظام نقطة تحول في اقتصاد تلك الدول تمهيدا لحقبة جديدة من التعاون الإقليمي و الدولي بما يصب في خدمة اقتصادها.

المطلب الأول : مفهوم حوكمة الشركات :

بالرغم من الاستخدام الواسع لمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الدول المتقدمة والدول السائرة في النمو، إلا أن وجهات النظر اختلفت حول تعريفه، لذلك ظهر كثير من التعريفات المتنوعة لحوكمة الشركات.

الفرع الأول : تعريف حوكمة الشركات :

على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد للحوكمة ومن أهم هذه التعريفات نذكر:

*عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 2007 هي استخدام كافة الآليات التي من شأنها الوصول إلى الاستخدام الأمثل لكافة الموارد المتاحة للشركة وإدارتها ضمن نظام رقابة فعال[1].

*هو نظام متكامل للرقابة المالية والغير مالية والذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها

*هي مجموعة من الطرق والتي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراته.

وكتعريف شامل يمكن القول أن الحوكمة تعني أسلوب الإدارة المثلى سواء من حيث الاستقلال أو التوجيه أو أحكام الرقابة .فالحوكمة تعني إذا وضع النظام الأمثل الذي يتم من خلاله استغلال موارد الشركات وحسن توجيهها ومراقبتها من أجل تحقيق أهداف الشركة والوفاء بمعايير الإفصاح والشفافية ومن هذا التعريف يتضح أن هذا المصطلح يعني[2].

- وضع الإطار أو النظام الأمثل الذي يمكن عن طريقه الاستغلال والتوجيه.
- حسن مراقبة الشركة سواء تمثلت في رقابة داخلية أو خارجية.

[1] علاء فرحان طالب الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف دار صفاء للنشر والتوزيع عمان 2011 ص27.
[2] محمد إبراهيم موسى. حوكمة الشركات المقيدة سوق الأوراق المالية .الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية –مصر 2010 ص17.

الفرع الثاني : دوافع ظهور حوكمة الشركات:

توجد عدة دوافع ارتبطت بالمناخ الاقتصادي في الدول الغربية ساهمت في خروج مفهوم حوكمة الشركات نذكر منها:

1- **انفجار الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997**: التي يمكن اعتبارها أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط العمال والعلاقات فيما بين منشآت العمال والحكومة، وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية مبتكرة.

2- **تصاعد قضايا الفساد في كبرى الشركات الأمريكية**: مثل شركتي Worldcom وEnron في الولايات المتحدة سنة 2001 حيث أن القوائم المالية لهذه الشركات كانت لا تعبر عن الوقع الفعلي لها وذلك بالتواطؤ مع الشركات العالمية الخاصة بالمراجعة والمحاسبة وهو ما جعل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تصدر مجموعة من الإرشادات في شأن حوكمة المؤسسات بشكل عام.

3- **ممارسات الشركات متعددة الجنسيات**: ازدادت جراء هذه الممارسات حدة الدعوة إلى حوكمة الشركات، فهي تقوم بالاستحواذ والاندماج بين الشركات من أجل السيطرة على الأسواق العالمية، فرغم وجود الآلاف من الشركات متعددة الجنسيات فان هناك 100 شركة فقط هي التي تسيطر على مقدرات التجارة الخارجية على مستوى العالم من خلال ممارساتها الاحتكارية.

4- ضعف نوعية المعلومات: وهو ما يؤدي إلى منع الإشراف والرقابة وانتشار الفساد وانعدام الثقة[1].

[1] محسن أحمد الخضيري ،حوكمة الشركات،مجموعة النيل العربية، القاهرة،2005 ، ص ص 13-14.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة الشركات

سنحاول في هذا المطلب التعرف على أهمية حوكمة الشركات وأهم أهدافها

الفرع الأول: أهمية حوكمة الشركات

يمكن بلورة أهميتها فيما يلي

- من الناحية الاقتصادية تعمل الحوكمة على تعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسيتها بالأسواق بما يمكنها من جلب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو ويجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة وتحقيق استقرار أسواق المال.
- من الناحية الاجتماعية: فتأتي من كون الشركات تأثر وتتأثر بالحياة العامة إذ أن أدائها يمكن أن يؤثر في الوظائف والدخول ومستويات المعيشة ومن ثم يجب أن تسأل الشركات عن التزامها في الإطار الأشمل لرفاهية المجتمع.
- أما التأثير السياسي فبرز من خلال معاونة الإدارة الحكومية في تحقيق طموحات المواطنين في الاستجابة لمتطلباتهم وحاجاتهم بشكل مناسب ولا سيما في مجال تخفيف حدة الفقر وتعزيز حقوق الإنسان وإرساء

قواعد العدل.

- الناحية القانونية فتعمل الحوكمة على توفير معايير الإفصاح والشفافية والنزاهة.
- تمثل الحوكمة منظومة معايير وممارسات معاصرة لاستثمار الموارد المتاحة للشركات بكفاءة وفعالية حالة تقدم الإدارة وتطويرها من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب ومتطلبات أصحاب المصالح وتستعمل الآليات المناسبة لحقيق الأهداف المرجوة من الشركة.
- تعمل كمتغير أساسي من متغيرات الإدارة الإستراتيجية التي تؤثر في تحديد أغراض الشركة وتوجهها الاستراتيجي.
- تقلل من حالات الصراع في الشركة وتزيد من حالات الاندماج والتفاعل بين أصحاب المصالح عن طريق زيادة الإفصاح والمبادلة والمراقبة والتحفيز.[1]

[1] طارق حماد عبد العال حوكمة الشركات الدار الجامعية الإسكندرية –مصر 2005 ص9.

- عرفها كذلك مؤسسة التمويل الدولية IFC(2007) حوكمة الشركات بأنها هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها[1].

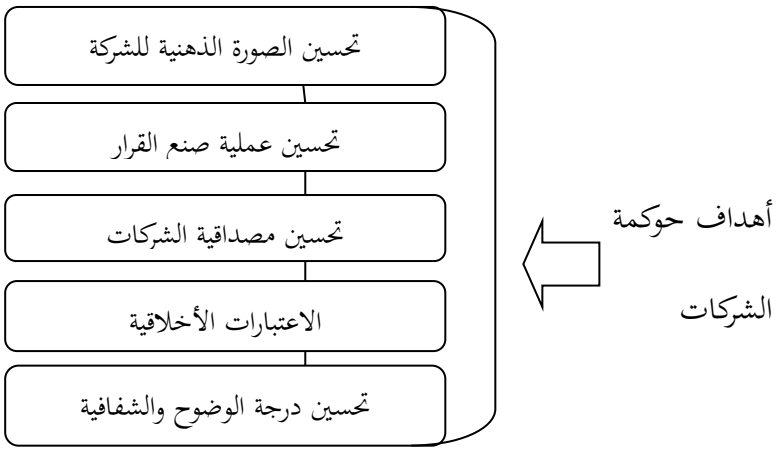
الفرع الثاني : أهداف حوكمة الشركات :

تتمثل أهداف الحوكمة فيما يلي:

- تطوير وتحسين ومساعدة أصحاب القرار على مساعدة بناء إستراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية والمالية للشركة.
- تطوير المعلومات والخبرات والمهارات نتيجة العمل بالحوكمة.
- العمل على تحسين وتفعيل الأداء بكل أنواعه في الشركة وكذلك العمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء بالتشريعات أو القوانين و الامتيازات الممنوحة للمستثمرين بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الأخلاق الجيدة والمعاملات الإنسانية والاقتصادية بين المتعاملين مع الشركة.

ويمكن تلخيص أهداف حوكمة الشركات في الشكل التالي :

الشكل(01-01) : أهداف حوكمة الشركات



المصدر: محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق،ص21.

[1] مدحت محمد ابو النصر، الحوكمة الرشيدة المجموعة العربية للتدريب والنشر الامارات 2015 ص64.

المطلب الثالث : محددات حوكمة الشركات:

التطبيق الجيد للحوكمة يتوقف على مجموعتين من المحددات وهي :

الفرع الأول: المحددات الداخلية : تشير هذه المحددات إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الثلاثة أطراف الرئيسية فيها وهي :الجمعية العامة. مجلس الإدارة. المديرين التنفيذيين وترجع أهمية هذه المحددات غالى أن وجودها يقلل التعارض بين مصالح الأطراف الثلاثة[1].

الفرع الثاني: المحددات الخارجية : تشير المحددات الخارجية للحوكمة إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة وتشمل ما يلي :

- القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس.
- كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات.
- درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج.
- كفاءة الأجهزة والهيآت الرقابية على الشركات بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة.

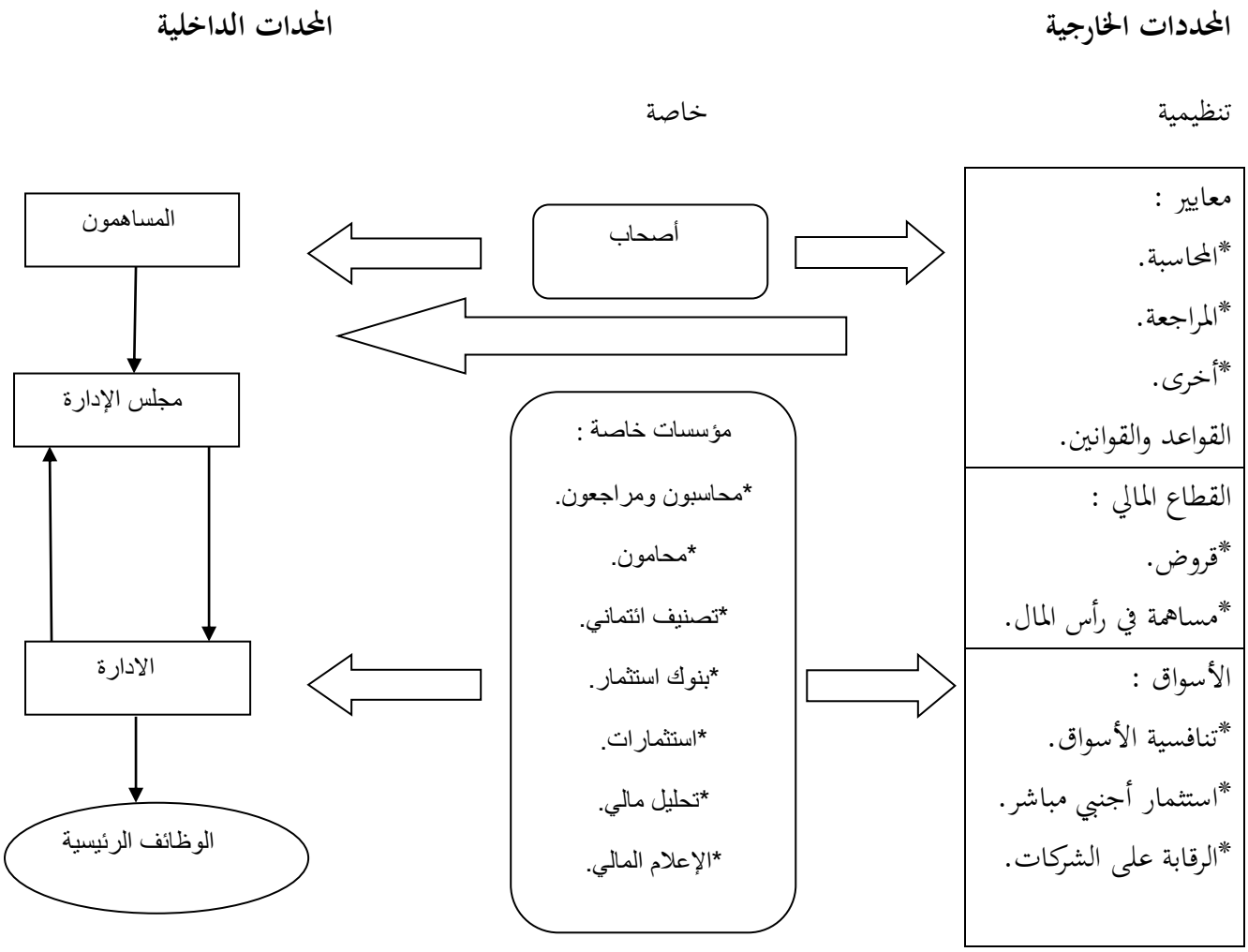
وترجع أهمية المحددات الخارجية لكون وجودها يضمن تنفيذ القواعد والقوانين التي تضمن حسن إدارة الشركة والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي للشركة والعائد الخاص بها[2]

ويمكن أن نلخص هذه المحددات الداخلية والخارجية في الشكل التالي :

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية ،غزة، 2009ص29.

[2] أمال عياري، أبو بكر خوالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري 7/6 ماي 2012 بجامعة محمد خيضر بسكرة، ص05.

الشكل (02-01) :محددات حوكمة الشركات



المصدر: شريفي عمر،دور أهمية الحوكمة في استمرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أيام21/20 أكتوبر 2009، جامعة سطيف، ص714

المطلب الثالث:معايير حوكمة الشركات

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت عديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه ومن هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE، بنك التسويات الدولية BIS ممثلا في لجنة بازل، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي

وفي الواقع نجد أنه كما اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة ، فقد اختلفت كذلك المعايير التي تحكم عملية الحوكمة، وذلك من منظور وجهة النظر التي حكمت كل جهة وضعت مفهوما لهذه المعايير، وذلك على النحو التالي:[1]

الفرع الأول: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*OECD في مجال حوكمة الشركات:

وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ حوكمة الشركات بهدف تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي لدول المنظمة نذكر هذه المبادئ فيما يلي :

1 ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات

2 ضمان حماية حقوق المساهمين

3 المعاملة العادلة لكافة المساهمين

4 دور الأطراف ذات المصلحة والعلاقة بالقواعد المنظمة للحوكمة

5 التركيز على الإفصاح والشفافية في كافة الأمور المالية

6 التأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة[2]

المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح تقسيم

[1] محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الادارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان طرابلس، لبنان، أيام 17/15 ديسمبر 2012، ص22.

[2] صلاح حسن، البنوك والمصارف ومنظمات الأعمال، معايير حوكمة المؤسسات المالية، دار الكتاب الحديث، 2010، ص ص63.64.

المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة[1] ولقد شدد على الأتي :

1- أن يتم تطوير هيكل الحوكمة مع مراعاة تأثيرها على الاقتصاد الكلي ونزاهة السوق والحوافز التي تقدمها للمشاركين في السوق والترويج لشفافية وكفاءة السوق.

2- إن المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر على ممارسة الحوكمة المؤسسية داخل التشريع ينبغي أن تتوافق مع قواعد القانون وشفافيته والالتزام بتطبيقه.

3- أن تنص التشريعات بوضوح على توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور.

4- أن تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة وتوفير الموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية[2].

المبدأ الثاني : ضمان حقوق المساهمين : ينبغي المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها أو من الاتجار في المعلومات الداخلية وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين[3].

1- تتضمن حقوق المساهمين الأساسية ما يلي[4]:

- الأساليب الآمنة لسجيل الملكية.
- نقل أو تحويل ملكية الأسهم.
- الحصول على المعلومات المتعلقة بالمؤسسة بصفة دورية ومنتظمة.
- المشاركة أو التصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.
- انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة .
- المشاركة في أرباح الشركة

2- حق المساهمين في المشاركة وإعلامهم بشكل كاف عن القرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية في الشركة

- التعديلات في النظام الأساسي وبنود التأسيس وغيرها من المستندات الحاكمة للشركة.[5]

[1] محمد حلمي الجيلاني الحوكمة في الشركات دار الإعصار عمان -الأردن 2015 ص37.
[2] علاء فرحان طالب مرجع سابق ص36.
[3] مدحت محمد ابو النصر مرجع سابق ص65.
[4] حاكم محسن الربيعي حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان 2011 ص67.
[5] صلاح حسن مرجع السابق ص 67

- طرح أسهم إضافية.
- أية تعاملات مالية غير عادية قد تسفر عن بيع الشركة.

3- ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين كما ينبغي إحاطتهم علما بالقواعد التي تحكم اجتماعات المساهمين ومن بينها قواعد التصويت.

- يتعين تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في التوقيت المناسب بشأن تواريخ وأماكن وجداول أعمال الاجتماعات العامة بالإضافة إلى توفير المعلومات الكاملة في التوقيت الملائم بشأن المسائل التي يستهدف اتخاذ قرارات بشأنها خلال الاجتماعات.
- يجب إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة ولإضافة موضوعات إلى جداول أعمال الاجتماعات العامة على أن توضع حدود معقولة لذلك.
- ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت بصفة شخصية أو بالإنابة ويجب أن يعطي بنفس الوزن للأصوات المختلفة سواء كانت حضورية أو بالإنابة.

4- يتعين الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن أعداد معينة من المساهمين ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي بحوزتها.[1]

5- الكفاءة والشفافية في قيام السوق بوظائفه في الرقابة على المؤسسات والشركات.

- القواعد والإجراءات التي تغطي عمليات الاستحواذ والصفقات غير العادية مثل الاندماج وبيع أصول الشركة يجب أن تكون واضحة ومعلنة وأسعارها تتصف بالشفافية والشروط العادلة.
- عدم استخدام وسائل مضادة لعمليات الاستحواذ بغرض حماية الإدارة من المساءلة.

6- يجب على جميع المساهمين بما في ذلك المستثمر المؤسسي ممارسة حقوق الملكية الخاصة بهم.

- يجب على المستثمر المؤسسي الذي يعمل في المجالات المالية أو الائتمانية أن يفصح عن جميع السياسات المتعلقة بحوكمة المؤسسات والتصويت فيها يخص استثماراته بما في ذلك الإجراءات الخاصة باستخدام حقوقه في التصويت.
- يجب على المستثمر المؤسسي الذي يعمل في المجالات المالية أن يفصح عن أسلوبه في التعامل مع تضارب المصالح الذي قد يؤثر على ممارسة الحقوق الرئيسية للملكية الخاصة باستثماراته.

[1] حاكم محسن الربيعي مرجع سابق ص 68.

7- يجب أن تتوافر لجميع المساهمين بما في ذلك المستثمر المؤسسي الفرصة لتبادل الاستشارات في الموضوعات المتعلقة بحقوق ملكيتهم المنصوص عليها بالمبادئ التي تتناول الاستثناءات لمنع سوء الاستغلال[1].

المبدأ الثالث : المعاملة المتكافئة للمساهمين : وتشمل نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة[2].

1- توفير حقوق التصويت المتساوية للمساهمين داخل كل فئة ولهم الحق في الحصول على معومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم.

2- أن تخضع التغيرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلبا على بعض فئات المساهمين لموافقتهم.

3- أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم[3].

4- أن تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بالمعاملة المتساوية لكل المساهمين وعلى الشركة أن تتجنب الصعوبات وارتفاع تكاليف التصويت.

5- منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح والشفافية ويحظر الاتجار أو الاطلاع لحساب المطلعين.

6- على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

المبدأ الرابع : دور أصحاب المصالح في الحوكمة :ينبغي أن يقر الإطار الخاص بالقواعد المنظمة للحوكمة المؤسسية بحقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون ويشجع القانون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بالشركة توفير الاستمرارية للشركات السليمة ماديا[4]، ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء[5].

1- ينبغي أن يعمل إطار الحوكمة على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

2- حينما يحمي القانون أصحاب المصالح فان أولئك ينبغي أ تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

[1] صلاح حسن المرجع السابق ص 69.
[2] محمد حلمي الجيلاني مرجع سابق ص37.
[3] حاكم محسن الربيعي المرجع السابق ص 79.
[4] علاء طالب فرحان المرجع السابق ص 39.
[5] محمد حلمي الجيلاني مرجع سابق ص 38.

3- يجب أن يسمح إطار الحوكمة بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك[1].

4- يجب السماح لذوي المصالح بما فيهم العاملون من الأفراد والجهات التي تمثلهم بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة التعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير قانونية والمنافية لأخلاقيات المهنية بما لا يؤدي إلى المساس بحقوقهم.

5- يجب أن تزود إطار القواعد المنظمة للحوكمة بهيكل فعال كفء للحماية من الإعسار والتطبيق الفعال لحقوق الدائنين.

المبدأ الخامس : الإفصاح والشفافية : يجب أن يؤكد إطار القواعد المنظمة للحوكمة على الإفصاح السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة بما في ذلك الموقف المالي والأداء والملكية والرقابة على الشركة[2].

1- ينبغي أن يشمل الإفصاح المعلومات الآتية على سبيل المثال لا الحصر.

أ- النتائج الاستثمارية ونتائج التشغيل الخاصة بالشركة.

ب- أهداف الشركة.

ت- ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت.

ث- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم .

ج- معاملات الأطراف أصحاب المصلحة.

ح- المخاطر الجوهرية المتوقعة.

2- ينبغي أن تعد المعلومات المفصح عنها استنادا إلى معايير محاسبية عالية الجودة وتشمل المعلومات المالية وغير المالية.

3- يجب إجراء المراجعة السنوية لحسابات المؤسسة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل وذلك بهدف تقديم ضمان خارجي والمساهمين يفيد أن القوائم المالية تمثل بالفعل المركز المالي للمؤسسة ولأدائها في جميع المجالات الهامة

4- يجب أن يقدم مراجعي الحسابات الخارجيين تقاريرهم للمساهمين وعليهم بدل العناية المهنية الحريصة عند القيام بالمراجعة.

5- يجب توفير قنوات لبث المعلومات تسمح بحصول المستخدمين على معلومات كافية وفي التوقيت المناسب وبتكلفة اقتصادية وبطريقة وبطريقة تتسم بالعدالة.

[1] حاكم محسن الربيعي مرجع سابق ص 70.
[2] صلاح حسن الربيعي مرجع سابق ص 72.

6- يجب أن تزود إطار الحوكمة بمنهج فعال يتناول التحليل ويدعم توصيات المحلل والوسطاء وشركات التصنيف وغيرها من الأطراف التي تؤثر على القرارات التي يتخذها المستثمرون والتي تخلو منت تعارض المصالح الذي قد يؤثر على نزاهة التحليل أو توصيات المحلل[1].

المبدأ السادس : مسؤوليات مجلس الإدارة : وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية[2].

1- يجب على أعضاء مجلس الإدارة العمل على أساس عناية الرجل الحريص لما فيه صالح الشركة والمساهمين.
2- يجب على مجلس الإدارة في حالة ما إذا أثرت قراراته على مجموعة من المساهمين أن يعامل معاملة متساوية لكل فئة من فئات المساهمين.
3- يجب أن يضمن مجلس الإدارة الالتزام بالقانون مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.
4- يجب على مجلس الإدارة القيام ببعض المهام الرئيسية.
5- يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من الحكم بموضوعية على شؤون الشركة مستقلا عن الإدارة.
6- كي يتحقق الاضطلاع بتلك المسؤوليات يجب أن يكفل الأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الحصول على الحصول على المعلومات الدقيقة وذات الصلة في الوقت المناسب[3].

الفرع الثاني: مبادئ الحوكمة في البنوك وفق لجنة بازل:

أصدرت لجنة بازل تقريرا عن تعزيز الحوكمة في البنوك سنة 1999، ثم أصدرت نسخة معدلة منه عام 2005، وفي فيفري 2006 أصدرت نسخة محدثة بعنوان "تعزيز اتحاد الحوكمة لأجل تنظيم البنوك" يتضمن مبادئ الحوكمة في البنوك وتتمثل هذه المبادئ في[4]:

المبدأ الأول: ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب المناصب التي يشغلونها، ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة الشركات، إضافة إلى قدرتهم على الحكم السليم بشأن أعمال البنك.

المبدأ الثاني: ينبغي على مجلس المديرين المصادقة والإشراف على الأهداف الإستراتيجية للبنك وعلى قيمه.

المبدأ الثالث: ينبغي على مجلس المديرين وضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسؤولية والمساءلة.

[1] صلاح حسن مرجع سابق ص 72.
[2] محمد حلمي الجيلاني مرجع سابق ص 38.
[3] حاكم محسن الربيعي مرجع سابق ص73.
[4] أمال عياري، أبو بكر خوالد، مرجع سابق، ص9-10.

المبدأ الرابع: على المجلس ضمان إشراف ملائم من الإدارة العليا يوافق سياسته[1].

المبدأ الخامس: ينبغي على المجلس والإدارة العليا استعمال الأعمال التي تقوم بها وظيفة المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين ووظائف الرقابة الداخلية.

المبدأ السادس: على البنك ضمان ملائمة ممارسات وسياسات المكافآت مع ثقافة المؤسسات المصرفية ومع الأهداف الإستراتيجية الطويلة الأجل، وكذلك مع محيط الرقابة.

المبدأ السابع: ينبغي إدارة البنك وفق أسلوب شفاف.

المبدأ الثامن: يجب على المجلس والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للبنك من خلال مدى الالتزام بالعمل وفق بيئة قانونية معينة.

وإدراكا من لجنة بازل لأهمية التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في الجهاز البنكي ، فقد أصدرت العديد من الأوراق والتقارير التي تبين من خلالها الأسس والشروط اللازمة لنجاح تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك ومنها:

- توفير دليل عمل ومعايير السلوك الملائم ، ونظام لقياس مدى الالتزام بهذه المعايير.
- وضع إستراتيجية واضحة للبنك يتم على ضوءها قياس مدى النجاح ومدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح.
- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار.
- وضع آلية للتعاون والتفاعل بين مجلس الإدارة ومراجعي الحسابات.
- توفير نظم قوية للرقابة الداخلية، تتضمن تحديد وظائف المراجعة الداخلية ووظائف إدارة المخاطر.
- رقابة خاصة لمراكز المخاطر والمواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح ،بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين وكبار المساهمين ومتخذي القرار في البنك.

تدفق مناسب للمعلومات ، سواء من داخل البنك أو خارجه[2].

[1] حوحو فطوم، مرغاد لخضر، دور الحوكمة المؤسسية المصرفية في استقرار الأسواق المالية، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، العدد 16، ديسمبر 2014.

[2] أمال عياري، مرجع سابق، ص10.

الفرع الثالث: معايير مؤسسة التمويل الدولية

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 موجهات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي[1]:

1- الممارسات المقبولة للحكم الجيد.
2- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.
3- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.
4- القيادة العليا.

المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول حوكمة البنوك

نظرا للدور الذي تقوم به البنوك في أي اقتصاد فان تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي يعد أمرا في غاية الأهمية لضمان سلامة الجهاز المصرفي وتحقيق الكفاية في الأداء لدعم دوره في خدمة الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول : مفهوم حوكمة البنوك :

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة خاصة بعد الانهيارات الاقتصادية والمالية التي شهدتها عند دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي في بداية القرن الحالي، فقد حرصت العديد من المؤسسات الدولية على دراسة هذا المفهوم وتحليله.

الفرع الأول: تعريف حوكمة البنوك:

هناك عدة تعريفات لحوكمة المؤسسات بالبنوك ومنها نذكر:

تعرف الحوكمة بالبنوك بأنها النظام الذي تتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال (المساهمون والمستثمرون المؤسسين)[2] .

[1] محمد ياسين غادر، مرجع سابق، ص22.
[2] بن علي بلعزوز الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والحوكمة الدولية، مداخلة بعنوان الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية: مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية، جامعة فرحات عباس-سطيف يومي 21/20 أكتوبر2009، ص652.

هي الطريقة التي تدار بها شؤون البنك من خلال الدور المنوط به لكل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بما يؤثر على تحديد أهداف البنك ومراعاة حقوق المستفيدين وحقوق المودعين.

تعني مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين والتي تحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيات الرقابية.

وتعتبر الحوكمة في البنوك نظام لإدارة البنوك وإحكام الرقابة عليها بما يحقق أهداف تلك البنوك ويتيح لها الاستمرار والتواصل مع مصادر تمويلها[1].

تتضمن الحوكمة المصرفية أساليب مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك التي من شأنها أن تؤثر في تحديد الأهداف ومراعاة حقوق حملة الأسهم وحماية حقوق المودعين والفاعلين الداخليين بالإضافة إلى علاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين والتي تحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية كما يتسع مفهوم الحوكمة ليشمل دور العامة وهم جميع الفاعلين الذين من شأنهم التأثير على أحكام الرقابة على أداء البنوك[2].

يعرفها بنك التسويات الدولية التي تعمل تحت سلطة لجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين[3].

الفرع الثاني: مزايا حوكمة البنوك:

تزايد أهمية الحوكمة في البنوك مقارنة بالمؤسسات الأخرى نظرا لطبيعتها الخاصة حيث أن إفلاس البنوك لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة من عملاء ومودعين ومقرضين ولكن أيضا يؤثر على استقرار البنوك الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينها (سوق ما بين البنوك) وتحقق الحوكمة العديد من المزايا المرتبطة بالأداء البنكي والمحافظة على أمواله مما يعزز الاستقرار المالي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي ونذكر منها:

1- الحوكمة المؤسسية نظام لتوجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك من خلال:

- تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أي أخطاء عمدية.

[1] صلاح حسن مرجع سابق ص 179.
[2] حبار عبد الرزاق الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد السابع جامعة الشلف، دون ذكر السنة، ص80.
[3] بن علي بلعزوز، مرجع سابق، ص652.

- محاربة الانحرافات خاصة تلك التي تشكل تهديدا لمصالح مختلف الأطراف

2- تمثل الحوكمة المؤسسية الجيدة عنصرا رئيسيا في تحسين كفاءة عمل البنك وأدائه.

3- تحقيق الاستفادة القصوى والفعالية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية.

كما أن للحوكمة مزايا أخرى منها:

- تسيير الحصول على الأموال اللازمة لتكلفة أقل.
- الحد من الفساد وتأثيراته السلبية
- رفع مستوى الأداء للمصارف ومن ثم التقدم وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية للدولة[1].

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الحوكمة في البنوك:

تظهر أهمية حوكمة البنوك في النقاط التالية:

- تعتبر الحوكمة نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك.
- تمثل الحوكمة السليمة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية في البنوك في أن عكس ذلك قد يؤثر على الاستقرار المالي والاقتصادي.

وتهدف حوكمة البنوك من خلال قواعدها وضوابطها إلى العديد من الأهداف نلخصها فيما يلي:

- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة ذلك ما حصل للبنوك الآسيوية.
- تحقيق الحماية لحقوق المساهمين
- تحقيق الحماية لحقوق المودعين.
- العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي للبنك.
- تحقيق رقابة مستقلة على جميع الأعمال داخل البنك.
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة للبنك[2].
- زيادة فرص التمويل لدى البنك.

[1] عبادي رندة متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك التجارية مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص بنوك جامعة حمه لخضر بالوادي 2015/2014 ص44.

[2] شريفي عمر،دور أهمية الحوكمة في استمرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أيام21/20 أكتوبر 2009، جامعة سطيف ، ص715.

- انخفاض تكاليف الاستثمار الذي يقوم به البنك.
- العمل على محاربة الفساد بكل صوره.
- تشجيع الحوكمة على استقرار سوق المال.
- عند التزام البنوك بتطبيق معايير الحوكمة يسهم في تشجيعها للمؤسسات التي تقترض منها بتطبيق هذه القواعد والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة.
- تطبيق المؤسسات لمبادئ الحوكمة يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك.

المطلب الثالث : الفاعلون الأساسيين في حوكمة البنوك:

يتوقف نجاح نظام الحوكمة في البنوك على فعالية دور الفاعلين الأساسيين الداخليين والخارجيين

الفرع الأول : الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالفاعلين الداخليين :

يتمثل الفاعلون الداخليين للحوكمة في البنوك في الأطراف الآتي ذكرهم:

1- **حملة الأسهم (المساهمون)** :يلعب حملة الأسهم دورا هاما في مراقبة أداء الشركات بصفة عامة حيث أنه في إمكانهم التأثير على تحديد توجهات الإدارة[1].

يقوم المساهمون بتوفير رأس المال ويتمتعون بسلطة قوية وان كانت محدودة وهم المسئولون بصفة أساسية عن تعيين وفصل مجالس الإدارة وتعد موافقتهم ضرورية لإتمام الكثير من الصفقات.

ويلعب المساهمون دورا هاما في تقرير حوكمة الشركات ومن خلال انتخاب المجلس الإشرافي والموافقة على مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعين الخارجيين يكون المساهمون في وضع يسمح لهم بتحديد توجه البنك وتختلف البنوك عن الشركات الأخرى في أن مسؤوليات الإدارة والمجلس ليست فقط تجاه حملة الأسهم بل أيضل تجاه المودعين الذين يوفرون رافعة مالية لرأس المال وينبغي على المساهمين أن يلعبوا دورا رئيسيا في الإشراف على إدارة شؤون البنك ويتوقع منهم عادة أن يختاروا مجلس إدارة كفء يتمتع أعضائه بالخبرة ويكونوا مؤهلين لوضع سياسات وأهداف سليمة ويجب أن يكون مجلس الإدارة قادرا على تبني إستراتيجية عمل مناسبة للبنك والإشراف على

[1] علي بلعزوز، مرجع سابق، ص652.

شؤونه ومركزه المالي والمحافظة على رسملة معقولة والحيلولة دون حدوث ممارسات المصلحة الذاتية بين أعضائه وعلى مستوى البنك ككل[1].

2- **مجلس الإدارة** :مجلس الإدارة هو المسؤول عن تمثيل المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين في المؤسسة، من صلاحيات هذا المجلس إختيار المديرين التنفيذيين الذين يملكون السلطة للإدارة اليومية لأعمال المؤسسة تحت رقابة مجلس الإدارة،والذي يقوم كذلك برسم السياسات العامة للمؤسسة، وطرق المحافظة على حقوق المساهمين وحمايتها[2]

- يتم اختيار مجلس الإدارة بالانتخاب من بين أعضائه ويتطلب تفعيل نظام الحوكمة في أي مؤسسة أن يحقق مجلس الإدارة توازنا عاليا بين دفع العمل إلى النجاح والسيطرة عليه بحكمة.
- ومن الأهمية بمكان تحقيق التوازن بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين في المجلس.
- يجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بشخصيات قوية وأن يكونوا من ذوي الخبرة في مجالاتهم بحيث يكون لهم إسهامات بناءة للعمل داخل المجلس وخارجه بما يتمتعون به من خبرة ومعرفة ونزاهة كمتطلبات أساسية لتحسين الأداء.[3]
- يعد الاهتمام بتعيين أفضل الخبرات في مجالس الإدارة وضمان ما لديهم من جدارة من متطلبات تحسين الأداء.

ينبغي ألا يكون عدد أعضاء مجالس الإدارة أكثر مما يلزم لضروريات إدارة العمل.

- على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة على حدى وكل أعضاء المجلس مجتمعين أن يدركوا مسؤولياتهم عن كفاءة وفعالية إدارة البنك بالإضافة إلى دورهم في التأكد من سياسة البنك التي تتم صياغتها وتنفيذها بواسطة الإدارة تتوافر بها الأطر الملائمة للثواب والعقاب.
- يجب أن تعبر القوائم المالية عن الأوضاع الفعلية للبنك بشكل دقيق.
- إن أعضاء مجالس إدارة البنوك هم الحراس على الاستقرار المالي وعليهم التأكد أن إستراتيجية البنك توازن بين المخاطر والعوائد.

[1] حسن صلاح مرجع سابق ص194.195.
[2] محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2008، ص20.
[3] علي بلعزوز، مرجع سابق، ص652.

3- **الإدارة التنفيذية** : مهمتها الأساسية هي الإدارة الفعلية للمؤسسة ورفع تقارير عن الأداء لمجلس الإدارة، ومن مسؤولياتها كذلك تعظيم أرباح ومداخيل المؤسسة، والرفع من قيمتها، وكذا الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تقدمها للمساهمين[1].

لابد أن يكون لديهم الكفاءة والنزاهة المطلوبين لإدارة البنك كما أنه عليهم أن يتعاملوا وفقا لأخلاقيات المهنة[2].

كمايجب أن يطبق البنك سياسات كافية لزيادة مسائلة مديره وباعتبارهم أشخاصا يشاركون قيادة البنك أن تقدم للمديرين حوافز للاستمرار في القيام بالإشراف الكفء والفعال على أنشطة العمل والمخاطر المناظرة[3].

4- **المراجعون الداخليين** : أصبح للمراجعين دورا هاما في تقييم عملية إدارة المخاطر[4]عن طريق قيامهم بمنع وكشف حالات الغش والتزوير وضمانهم لنزاهة ودقة التقارير المالية.

الفرع الثاني : الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالفاعلين الخارجيين:

تتمثل فيما يلي:

1- **الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي** : يعتبر وجود إطار تنظيمي وقانوني منظور لنظام البنك أمرا هاما وحيويا بالإضافة إلى الدور الرقابي للبنك المركزي الذي لا يقل أهمية فقد شهد هذا الدور تغير كبير خلال الفترة الأخيرة حيث تحول الإطار العام له من السيطرة المطلقة إلى العمل على تشجيع إتباع السلوك الحصين ولم تعد الجهة الرقابية هي المتحكم في توجيه الائتمان بل أصبح دورها يقتصر على ضمان الجهاز المصرفي وفي هذا الصدد وضعت اتفاقيات بازل مجموعة من الضوابط المحكمة فيما يتعلق بكفاية رأس المال وتركز القروض وإقراض الأطراف ذات الصلة والأطراف ذات العلاقة بالمنشأة وتكوين المخصصات وتحصيل المدفوعات المستحقة والإجراءات الخاصة بإعادة جدولة الديون ومتطلبات السيولة والاحتياطي بالإضافة إلى تطبيق الأساليب المتطورة للمراقبة المكتبية والميدانية.

[1] محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص20.
[2] علي بلعزوز، مرجع سابق ، ص652.
[3] صلاح حسن، مرجع سابق، ص209.
[4] علي بلعزوز مرجع سابق، ص 652.

2- الجمهور :

2-1- المودعين (أصحاب المصالح) : يتمثل دورهم في الرقابة على أداء الجهاز المصرفي وفي قدرتهم على سحب مدخراتهم إذا ما لاحظوا إقبال البنك على تحمل قدر مبالغ فيه من المخاطر.

تأخذ الحوكمة السليمة في اعتبارها حقوق أصحاب المصالح سواء كانوا من الأطراف الداخلية أو الخارجية .

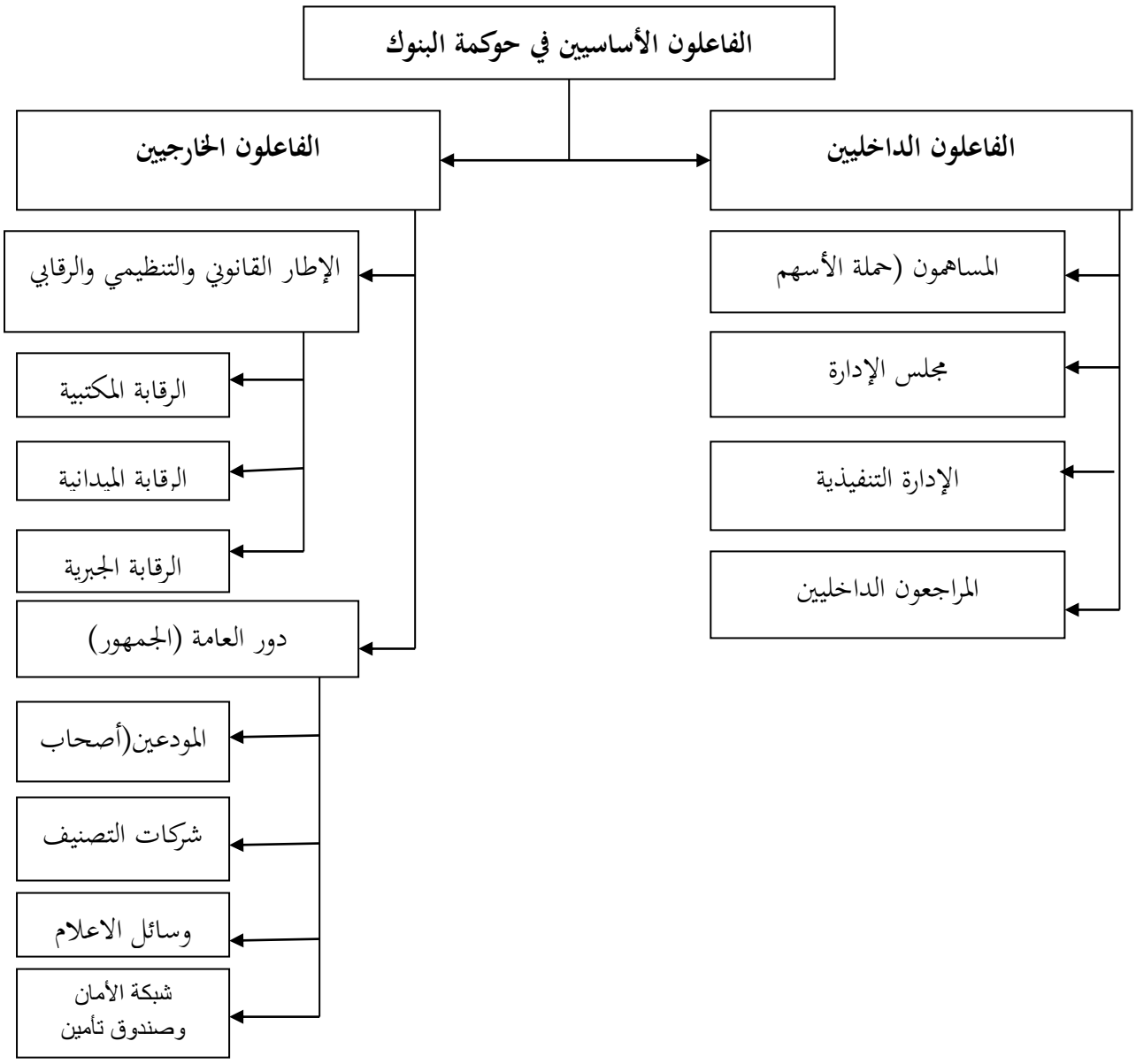
2-2- شركات التصنيف والتقييم الائتماني : تساعد مؤسسات التقييم على دعم الالتزام في السوق حيث تقوم فكرة التقييم على التأكد من توافر المعلومات لصغار المستثمرين ومن ثم فان توافر هذه الخدمة من شأنه أن يساهم في زيادة درجة الشفافية ودعم الحماية التي يجب توافرها للمتعاملين في السوق[1].

2-3- وسائل الإعلام :يمكن لوسائل الإعلام أن تمارس الضغط على البنوك لنشر المعلومات ورفع كفاءة العنصر البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق بالإضافة إلى تأثيرهم على رأس المال.

2-4- شبكة الأمان وصندوق تأمين الودائع : يعتبر صندوق تأمين الودائع أحد أشكال شبكة الأمان (نظام التأمين الضمني، نظام التأمين الصريح)[2]

[1] صلاح حسن مرجع سابق ص 209-210.
[2] بن علي بلعزوز، مرجع سابق، ص7.

الشكل (3–1) الفاعلون الأساسيين في حوكمة البنوك



المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث: آليات وأدوات حوكمة البنوك:

يتوقف نجاح أي بنك في تطبيق مبادئ الحوكمة وبلوغ أهدافها على مدى اعتماده على مجموعة من الآليات والأدوات التي تمثل الإطار الذي يدعم تطبيق مبادئ الحوكمة فيه.

الفرع الأول: آليات حوكمة البنوك:

تقسم آليات حوكمة البنوك إلى آليات داخلية وآليات خارجية

أولا: الآليات الداخلية: وتشمل ما يلي[1]:

1 معدل كفاية رأس المال الرقابي يقوم معيار كفاية رأس المال الرقابي بوصفه أحد آليات حوكمة البنوك الداخلية الهادفة لتقليل المخاطر في البنوك، على التأكيد للبنوك بضرورة الاحتفاظ بمتطلبات رأس المال كونها تكون أكثر حساسية للمخاطر المرافقة لكل نوع من أنواع الموجودات المصرفية ومحفظة القروض وفق نظام الأوراق المرتبطة بدرجة التصنيف الائتماني الممنوحة للديون من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمي وحسب معايير محددة.

2 مجلس الإدارة: يعرف مجلس الإدارة بأنه مجموعة من الأفراد المختارين من قبل المساهمين بتوليفة تضم أعضاء من داخل البنك أو ما يسمى بالأعضاء الداخليين وأعضاء من خارج البنك وما يعرف بالأعضاء الخارجيين بنسب تمثيل متباينة وفق القوانين والأنظمة الداخلية في البنوك ،وان كان التوجه يسير الآن نحو تغليب عدد الأعضاء الخارجيين من مجموع أعضاء المجلس الإجمالي، وذلك لاعتبارات تتعلق بأن هؤلاء الأعضاء الخارجيين قد يقدمون إسهامات هامة لمجلس الإدارة والبنك من آراء لتمتعهم بالاستقلالية وتحدد مسؤوليات أعضاء المجلس الأساسية بالعمل على حماية حقوق ومصالح المساهمين والمودعين من خلال توجيه ورقابة ومساءلة المدراء التنفيذيين القائمين على إدارة عمليات البنك الداخلية.

يتمتع مجلس الإدارة بسلطة توجيه شؤون البنك وفق برامج وإجراءات عمل محددة وملائمة، وسلطة إلزام الإدارة العليا بالتقيد بالسلوكيات المهنية السليمة وسلطة الإشراف على مدى فاعلية ممارسات الحوكمة في البنوك وإجراءات التغييرات الضرورية في أطرها المؤسسية[2].

[1] حاكم محسن الربيعي، مرجع سابق، ص109.
[2] يوسفي هجيرة ، دور الحوكمة في إدارة المخاطر البنكية، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك،جامعة المدية 2017/2016، ص ص37.38.

3 تركز الملكية: يتحدد مفهوم تركز الملكية في البنوك بعنصرين هما[1]:

عدد المساهمين كبار الحجم والنسبة المؤوية للأسهم التي يملكها هؤلاء المساهمون من مجموع الأسهم وعادة ما يصنف المساهمون في البنوك على أنهم مساهمون كبار الحجم عندما يمتلكون نسبة 05% أو أكثر من مجموع أسهم البنك.

هناك نوعين من هياكل ملكية البنوك الملكية المركزية والملكية المشتة، في هياكل الملكية المركزة تكون الملكية أو السيطرة مركزةفي عدد قليل من الأفراد أو العائلات، والمدراء التنفيذيين والشركات القابضة والبنوك وغيرها من المؤسسات غير المالية. أما الملكية المشتتة وهي النوع الثاني من هياكل الملكية فتتجسد في عدد كبير من المالكين كل منهم يملك عدد قليل من أسهم البنك ولا يوجد لدى صغار المساهمين ما يحفزهم على مراقبة أنشطة البنك عن قرب ويميلون عدم الاشتراك في قرارات أو سياسات الإدارة[2].

يسود الاعتقاد بأن المدراء الداخليين في هياكل الملكية المتشتتة التي يمتلك فيها المساهمون نسبة ضئيلة من رأس المال ربما يقومون بنشاطات منخفضة القيمة وقد يكون ذلك بسبب أن المساهمون الصغار يفتقرون إلى الحافز أو الدافع القوي على رقابة سلوك مدراء البنوك ويؤدي ذلك إلى مجموعة من العوامل، فهناك تضارب كبير في المعلومات بين المدراء وصغار المستثمرين وأن المدراء يمتلكون القدرة الفائقة على حجب تدفق المعومات وأن المساهمين يفتقرون للخبرة في رقابة المدراء.

على العكس من ذلك فان هيكل الملكية المركزة فهو يضم عدد قليل من المساهمين يمتلكون النسبة الأكبر من أسهم البنوك والذين يعرفون بالمساهمين الكبار هم أكثر كفاءة في ممارسة الحقوق التي تتيح لهم إدارة البنك من خلال تمثيلهم المباشر في عضوية مجلس الإدارة والذي من شأنه تقليل احتمالات حدوث سوء الإدارة والخداع ومقاومة السيطرة الإدارية على مجلس الإدارة.

4 تعويضات المدراء التنفيذيين: تحفل الأدبيات المصرفية من مشاكل الوكالة التي تتجسد أبعادها في تضارب أو تصارع في المصالح بين المساهمين والمدراء التنفيذيين في الإدارة العليا بغية احتواء هذا التضارب برزت في الأفق العديد من آليات الحوكمة الداخلية التي كانت تستهدف تأمين التوافق بين مصالح المساهمين والمدراء وتوصف هذه

[1] حاكم محسن الربيعي، مرجع سابق، ص128.
[2] راضية بولدم، أثر حوكمة البنوك على أدائها،مذكرة ماستر، تخصص علوم مالية، جامعة المدية، 2014/2013، ص19.

الآليات الآن بالعديد من التسميات منها الملكية الإدارية،أو ملكية الداخليين، أو ملكية الأسهم من قبل المدراء ويطلق عليها أيضا تعويضات المدراء التنفيذيين.

وعلى الرغم من تعدد المرادفات لمفهوم آلية الملكية الإدارية فان ما يراد بهذه الآليات يكاد يكون هدفا مشاركا يسعى لضمان تحقيق التوافق في مصالح المساهمين والمدراء التنفيذيين، يتحقق هذا التوافق من خلال جملة التعويضات المالية للمدراء التنفيذيين من رواتب وعلاوات ومكافآت وحوافز طويلة الأمد على شكل ملكية الأسهم وخيارات الأسهم التي تستخدم كآلية تربط أداء المدراء بأداء أسهم البنوك[1].

ثانيا: الآليات الخارجية: يختلف الباحثون في عدد آليات حوكمة البنوك الخارجية فبعضهم يرى أن حوكمة البنوك الخارجية تشمل على آلية واحدة هي السوق لرقابة البنوك فيما يضيف آخرون آلية ثانية هي الضبط من قبل أصحاب المصالح الآخرين في السوق، ويذهب فريق ثالث إلى القول أن آليات الحوكمة الخارجية تتضمن كل من السوق لرقابة الشركات والترتيبات المؤسساتية والقانونية، أو ما يعرف أحيانا بأطر التنظيمية والتشريعية، ومهما اختلفت تلك التصنيفات فإنها تشترك عند آلية واحدة هي سوق لرقابة البنوك، يتألف من مجموعة من المالكين المحتملين الساعين وراء شراء مراكز الملكية أو الاستحواذ بقوة على البنوك منخفضة القيمة أو ضعيفة الأداء، وتحقيق العوائد المالية لمستوى أعلى من المتوسط على استثماراتهم.[2]

الفرع الثاني: أدوات حوكمة البنوك: تضمن أدوات الحوكمة الحصول على تقييم ايجابي لمدى التزام البنك بتطبيق مبادئها ، وهي عبارة على ثلاث عناصر التي ترتكز عليها الحوكمة والتي تدعم الحوكمة في البنوك والمتمثلة في السلوك الأخلاقي،الرقابة والمساءلة، وإدارة المخاطر، ومن خلال هذه العناصر الثلاث يمكننا قياس مدى تطبيق الحوكمة في البنوك حيث أن:[3]

أولا: السلوك الأخلاقي: تعرف الأخلاق على أنها هيئة راسخة في الذهن تصدر عنها الأفعال بيسر وسهولة من غير حاجة إلى فكر ورؤية، والتي في ضوءها يحسن الفعل في نظر الإنسان أو يقبح ومن ثم يقدم عليه أو يحجم عنه، فهي مجموعة من القيم والمعايير التي يعتمدها أفراد المجتمع في التمييز بين مفهوم الصواب والخطأ.

[1] يوسفي هجيرة، مرجع سابق ص ص38-39.
[2] حاكم محسن الربيعي، مرجع سابق، ص ص 133-134.
[3] بركات سارة، دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية، مذكرة دكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود، البنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2015/2014، ص147.

لا يمكن القبول بالمنظور التقليدي للعمل والذي يرى تعارضا بين تحقيق مصالح منظمة الأعمال المتمثلة في الربح المادي وبين الالتزام بمعايير الأخلاقية التي عرضت وكأنها تقلل من الكفاءة ضمن هذا المنظور التقليدي ففي إطار المنظور الحديث نجد ارتباطا ايجابيا بين الالتزام الأخلاقي والمردود المالي الذي يحققه البنك وان لم يكن على المدى القصير سوق يكون واضحا على المدى الطويل[1].

ويتم تفعيله من خلال ضمان الالتزام السلوكي والذي بدوره يتم عن طريق:

- الالتزام بالأخلاق الحميدة
- الالتزام بقواعد السلوك المهني الرشيد
- التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالشركة
- الشفافية عند تقييم المعلومات
- القيام بالمسؤولية الاجتماعية
- الحفاظ على بيئة نظيفة[2]

ثانيا: الرقابة المصرفية: لقد ازدادت أهمية الرقابة المصرفية في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ نظرا للمشاكل والصعوبات التي واجهتها البنوك في بعض دول العالم دون أن يكون للبنك المركزي أي علم بها، مما دعى العديد من المسؤولين في دول العالم المختلفة للمناداة بضرورة دعم أجهزة الرقابة المصرفية التي تمثل مجموعة من الإجراءات التي توضع للتأكد من مطابقة التنفيذ الفعلي للخطط الموضوعة ودراسة أسباب الانحراف بهدف مساءلة المتسبب أو علاج نقاط الضعف ومنع تكرار الخطأ.

وتتلخص أهداف الرقابة المصرفية في النقاط الرئيسية التالية:

- الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي.
- ضمان وكفاءة عمل الجهاز المصرفي.
- حماية المودعين.

ثالثا:إدارة المخاطر البنكية: تزداد أهمية قيام البنوك بإدارة المخاطر فيها تماشيا مع تنوع وزيادة تعقيد المخاطر القائمة وظهور أنواع جديدة منها، باعتبارها الجزء المركزي في الإدارة الإستراتيجية لأي بنك، فهي الإجراءات

[1] يوسفي هجيرة، مرجع سابق، ص40.
[2] بركات سارة، المرجع السابق، ص147.

تنتجها المنظمات بشكل منهجي لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل النشاطات.

أي هي منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر التي تقع للحد الأدنى.[1]

المبحث الثالث:النموذج الجيد لحوكمة البنوك

بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية في دعم الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي إلا أن البنوك مازالت تواجه تحديات كبيرة في استيعاب وتطبيق مبادئ الحوكمة بسبب اختلاف طبيعة الأنظمة الحاكمة والظروف المحيطة بكل نظام لاسيما في الدول العربية والنامية، لذا هناك مجموعة من المبادئ التي يجب تطبيقها وإصلاحات يجب القيام بها من أجل تعزيز نظام الحكم المؤسسي السليم في المؤسسات البنكية، وأبعاد تنفيذ جيد لها.

المطلب الأول: تطبيق نموذج الحوكمة الجيد في البنوك:

إن تعزيز مبادئ الممارسات السليمة للحوكمة لدى الجهاز البنكي يجب أن يمر عبر طريقتين الأولى تقوده البنوك المركزية باعتبارها المسؤولة عن تنظيم ورقابة الجهاز المصرفي والأخرى هي المصارف في ذاتها لأن غياب الحوكمة يعني الفوضى والانهيار.

الفرع الأول: دور البنك المركزي في تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة:

تلعب البنوك المركزية دورا أساسيا في تفعيل وإرساء الحوكمة على مستوى البنوك وذلك من خلال إجراءات الرقابة المصرفية ووسائل الوقاية والضبط والسيطرة الداخلية بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية لأصول المؤسسات المالية والمصرفية وحقوق المودعين، ويضمن سلامة مركزها المالي وتدعيم استقرارها المالي والإداري[2].

وللبنك المركزي دور أساسي في تعزيز وتشجيع الحوكمة المؤسسية في البنوك التجارية وذلك للأسباب التالية:

- إن تطبيق الحوكمة المؤسسية الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي.

[1] يوسفي هجيرة، مرجع سابق، ص ص 40-41.
[2] بن علي بلعزوز،مرجع سابق، ص13.

- إن البنوك تختلف عن غيرها من شركات المساهمة لأن طبيعة عملها تحمل المخاطر، إضافة إلى كونها مسؤولة عن المحافظة على أموال الغير(المودعين).

- نتيجة لتعرض البنوك لهذه المخاطر وبسبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية، فان وجود الحوكمة المؤسسية مسألة مهمة وضرورية لها.

- يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في البنوك ضمان أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمال المصرف تدار بشكل سليم، وأن لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من ذلك.

- يجب أن نعترف بأنه ليس من السهل الحصول على أعضاء مجلس الإدارة مستقلين بشكل حقيقي، أو الأعضاء الذين يمكن أن يقفوا في وجه المساهمين المسيطرين على رأس مال البنك.

الفرع الثاني: العوامل الأساسية الداعمة للتطبيق السليم في البنوك:

حتى يتم التطبيق السليم للحوكمة في البنوك يجب توافر مجموعة من العناصر الرئيسية نوجزها فيما يلي[1]:

- تحديد الأهداف الإستراتيجية ومجموعة القيم والمبادئ التي تكون معلومة للعاملين في البنك.
- وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية بالبنك.
- كفاءة أعضاء مجلس الإدارة في عملية الحوكمة ودعم خضوعهم لأي تأثيرات داخلية أو خارجية.
- ضمان توافر رقابة ملائمة بواسطة الإدارة العليا.
- الاستفادة الفعلية من عمل المراجعين الداخليين والخارجيين في إدراك أهمية الوظيفة الرقابية.
- ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك وأهدافه والبيئة المحيطة.
- دور السلطات الرقابية في مراجعة أعمال مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- مبادرات التعليم والتدريب لبناء طاقات في حوكمة المؤسسات[2].
- مراعاة تطبيق الشفافية عند تطبيق الحوكمة[3].

[1] الهام مقدم، هناء طراد، اثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل ، مذكرة ماستر، جامعة العربي التبسي-تبسة، تخصص تمويل مصرفي 2016/2015، ص15.
[2] بركات سارة ، مرجع سابق، ص ص145.146
[3] يوسفي هجيرة، مرجع سابق، ص25.

الفرع الثالث: أسس الإشراف الكفء على البنوك

يمثل الإشراف الكفء على البنوك مكون رئيسي لتقوية البنية الاقتصادية خاصة في مجال تعبئة المدخرات، وتسمح مهمة الإشراف بالتأكيد على أن البنك يعمل في حالة من الأمان والدقة وأن رأس المال المملوك وكذا الاحتياطات كافيان لمواجهة المخاطر التي تتزايد في مجال الأعمال، وعليه ففي مجال تحقيق الإشراف الكفء على البنوك يجب مراعاة الأسس التالية:

- تحقيق الاستقرار والثقة في النظام المالي الذي يؤدي بدوره إلى خفض المخاطر وخسائر المودعين والمقرضين وأصحاب رؤوس الأموال وحملة الأسهم وهو الهدف الأساسي من الإشراف على البنوك.
- تشجيع الإشراف على العمل وفق نظام السوق من خلال تشجيع الحوكمة الجيدة (من خلال بناء هيكل مناسب وإقرار بمسؤوليات مجلس الإدارة والمديرين وتحسن شفافية السوق والرقابة الجيدة).
- يتم تنفيذ الإشراف الكفء بالرقابة على العمليات بصفة مستقلة وبالوسائل والقوة التي تمكن من جمع المعلومات والسلطات تعمل على تقوية القرارات المتخذة.
- يجب أن يدرك المشرفين طبيعة الأعمال المنفذة بواسطة البنوك وتأمين التوسع الممكن في الأعمال والأنشطة والذي يعمل على درء المخاطر الناتجة عن هذا التوسع.
- يتطلب الإشراف الكفء على البنوك إمكانية تقدير المخاطر بصورة فردية أو عامة وتخصيص مصادر الإشراف وفقا لذلك.
- يقوم الإشراف بالتأكيد من أن البنوك لها مصادر ملائمة لمواجهة المخاطر متضمنا ذلك رأس المال وهيكل الإدارة ونظام الرقابة الفعال ونظم المعلومات الإدارية والمحاسبية[1].
- التعاون التام بين المشرفين في الدولة المضيفة والدولة الأم هي عملية هامة خاصة عندما تكون العمليات البنكية تتم داخل الحدود الوطنية[2].

ومن الضروري أن يأخذ نظم الإشراف في اعتباره طبيعة المخاطر التي تدخل في سوق البنوك المحلية وعملية الإشراف على البنوك هي وظيفة ديناميكية تحتاج إلى استجابة للتغيير في الأسواق وبالتعبئة يجب أن يكون

[1] بركات سارة، مرجع سابق، ص146.
[2] بن علي بلعزوز، مرجع سابق، ص9.

الإشراف مجهز بأعمال الفحص الدوري على البنوك وكذا المراجعة الفترية لسياسات الإشراف والإجراءات العملية في ضوء الاتجاهات الحديثة ولذا من الضروري وجود إطار قانوني مرن يمكنهم من أداء ذلك[1].

المطلب الثاني: أبعاد تنفيذ نموذج الحوكمة الجيد في البنوك:

هناك بعدان لنموذج الحوكمة المؤسسية الجيد في البنوك بعد داخلي وآخر خارجي ، يتمثل البعد الخارجي في القواعد الاحترازية ،بينما الداخلي يتمثل في طريقة إدارة البك.

الفرع الأول: البعد الخارجي (القواعد الاحترازية):

يمكن تعريف القواعد الاحترازية على أنها جملة من التدابير التي تسمح بالتخفيض من أو الحكم في المخاطر الناجمة عن المكونات المختلفة للنظام المالي ويجب أن توضع هذه القواعد بغرض تحقيق هدفين أساسيين وهما استقرار النظام المالي، وحماية حقوق الدائنين وتهدف هذه القواعد الاحترازية إلى تحقيق التنسيق بين شروط المنافسة البنكية ، تقوية السلامة المصرفية وتطوير نشاط المصارف.

أولا: تحقيق التنسيق بين شروط المنافسة: إن الهدف الرئيسي لهذه القواعد هو إنشاء وتعزيز المنافسة البنكية لأن البيئة التنافسية تسمح للنظام البنكي بالتطور والمحافظة على استقراره وقوته.

ثانيا: تقوية السلامة البنكية: تعتبر النظم الاحترازية هدف بالغ الأهمية للوقاية من أي أزمة قد تسبب ضعفا للنظام البنكي لهذا السبب قام المنظمون بإنشاء معايير للرقابة بشكل دائم ، والمحافظة على استقرار النظام البنكي للحفاظ على الثقة في هذا النظام، ويجنب الأزمات التي تنتج عن العمليات البنكية.

ثالثا: تطوير نشاط البنوك: أثرت موجة الابتكارات والتطورات المالية التي حدثت في هذه السنوات الأخيرة على وظائف البنوك: ظهور أسواق جديدة، ممارسات مصرفية جديدة... الخ لذا يجب أن تتماشى القواعد الاحترازية مع هذه التغيرات خاصة فيما يتعلق بتطوير محاسبة العمليات.

ولمواجهة ارتفاع المخاطر البنكية قامت السلطات الدولية مثل لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية بوضع معايير للرقابة البنكية، والتي يجب على البنوك احترامها والعمل بها من أجل ضمان السيولة والملاءة المالية تجاه عملائها، ومن هذه المعايير نسبة COOKE(اتفاقية بازل 01) والتي تم استبدالها ب(اتفاقية بازل02).

[1] بن علي بلعزوز، المرجع السابق، ص10.

الفرع الثاني: البعد الداخلي (طريقة إدارة البنك):

يتمثل البعد الداخلي لتنفيذ نموذج الحوكمة في البنوك في مجلس الإدارة والذي له أهمية بالغة في بناء لوحة قيادة أكثر فعالية، خاصة بعد أن أصبح دوره أكثر تعقيدا وأصبحت مسؤولياته تشمل عدة وظائف مختلفة مثل وضع الاستراتيجيات طويلة المدى، إنشاء وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية، والتأكد من أن القرارات قد تم اتخاذها بطريقة مسؤولة وشفافة[1].

المطلب الثالث: تحديات حوكمة البنوك:

يمكن تلخيص هذه التحديات بما يأتي:

أ- تركز الملكية: والتي تتمثل في البنوك المدارة من قبل عائلات أو عدد من الأفراد، والتي ما تزال تحت سيطرة مؤسسيها أو وارثيهم، إذ الحيازة الأكبر من الأسهم تعود لتلك العائلات المالكة أو أقرباء لهمن وكنتيجة طبيعية يحتل هؤلاء أعلى المراكز الوظيفية في البنك.

كما يصعب فصل مجلس الإدارة عن الإدارة العليا "التنفيذية" وتلك أحد التحديات التي تواجه عملية تطبيق الحوكمة المؤسسية لأنها تنادي بهذا الفصل بل هو أحد المهام التي ترمي لتحقيقها في تطبيق الحوكمة، فكيف يتم الحكم على مجالس إدارة مملوكة لأفراد هم وحدهم أصحاب المصلحة فيها، فمن هي العائلة أو مجموعة المساهمين التي تمتلك بنكا ولها الجرأة على تقييم أدائها البنكي بشكل شفاف وعلني وتقبل الحكم عليها في حال تخلفها عن مهامها، وهو ما تنادي به الحوكمة المؤسسية لأن أحد مبادئها "الشفافية والإفصاح" في العمليات البنكية وفصل الإدارة عن ملكية رأس المال[2].

ب- الشفافية والإفصاح: تتسم القطاعات البنكية في الدول النامية ومنها العربية بعدم كفاية الشفافية وضعف الإفصاح المالي على الرغم من بعض التعديلات التي حصلت في الآونة الأخيرة للأطر القانونية والرقابية نتيجة الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي والتي تتمثل في محاولة تطبيق لمبادئ الحوكمة المؤسسية.

[1] سميرة عقال، فاطمة الزهراء توزوت، حوكمة المصارف وأثرها عل الأداء المصرفي، مذكرة ماستر، تخصص علوم مالية، جامعة المدية،2015/2014 ، ص62.

[2] كنزة عبابسة، متطلبات إرساء الحوكمة في القطاع البنكي الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي،2017/2016، ص63.

إلا أن الممارسات الخاطئة لتلك المبادئ مازالت مستمرة، لأن الممارسات السليمة والتطبيق الجيد لأساليب الحوكمة قد يعرقل عمل البنوك وذلك لضعف الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية إلى جانب ضعف الأجهزة الرقابية، فمعظم المؤسسات البنكية في هذه البلدان لا تقبل الخضوع للتدقيق أو الرقابة المستقلة، فهذا يشعرها بالتهديد لمجرد التفكير بان نشاطاتها مكشوفة للجمهور، فهي لا تسمح بنشر أية معلومات غير التي تريد نشرها أو تلك التي تخدم مصالحها[1].

ت- مشاركة وحماية المساهمين: بما أن أكبر المساهمين هم من العائلات المالكة لتلك المؤسسات والمسيطرين على إدارتها وهذه السيطرة غالبا ما تغفل حقوق صغار المساهمين "ذوي الملكية الأقل" فآلية مشاركة المساهمين ذوي الملكية الأقل تصبح ضعيفة في صنع القرارات وغير فاعلة والحماية القانونية لهم غير كافية، لأن القرارات الأساسية كالتعيينات والترشيحات لمجلس الإدارة تتخذ من قبل الحائزين لأكبر الحصص من الأسهم في البنك وفق قاعدة الأغلبية دون الحاجة إلى موافقة صغار المستثمرين.

وهذا يخالف ما جاءت به الحوكمة المؤسسية من مبادئ ومنها مبدأ المعاملة المتساوية لحملة الأسهم، وبالتالي يصبح من الصعب تطبيق الحوكمة في مثل هذه المجتمعات التي ترفض التغيير لأنظمتها الداخلية التي اعتادت العمل على نمط يلبي الطموح الخاص

ث- القوانين والعلاقات: تواجه بلدان العالم النامي اليوم تحديا كبيرا وهو كيفية الانتقال من أنظمة تحكمها العلاقات إلى أنظمة قائمة على أساس القوانين، إذ يشتمل نظام الحوكمة على مجموعة قوانين رسمية وغير رسمية إلى جانب ممارسات خاصة وحكومية لغرض تطبيق تلك القوانين، وتحكم هذه القوانين والممارسات والآليات مجتمعة العلاقات بين المسيطرين عمليا على المؤسسات البنكية وبين المستثمرين وأصحاب المصلحة، وعليه يشكل سوء الأنظمة المحلية في تلك المجتمعات أحد أعظم التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة، فكيف يمكن نجاح الحوكمة المؤسسية بقوانينها ومبادئها مادامت تهيمن المصالح والنفوذ

ج- البعد الثقافي: من التحديات التي تواجهها البنوك في تطبيقها لنظام الحوكمة هو عدم توفر الوعي الكامل بأهمية هذا المفهوم لاسيما عندما يكون الجهل نابعا من مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية للمؤسسات البنكية، إضافة إلى الثقافة المحلية التي ما تزال تنظر إلى قضايا الحوكمة المؤسسية على أنها قضايا قليلة الأهمية بسبب شيوع

[1] علاء فرحان طالب مرجع سابق ص ص57-58.

الملكيات العائلية، فضلا عن المنافسة بين البنوك ذاتها تدفع إلى التخلي عن مبادئ الحوكمة بهدف المحافظة على الحصة السوقية وتحقيق الأرباح[1].

[1] علاء فرحان طالب المرجع السابق ص59-60.

خلاصة الفصل:

تعتبر الحوكمة من بين الآليات والوسائل الحديثة الهامة التي تهدف إلى الحفاظ وضمان الاستقرار في النظام المالي ككل والبنكي بشكل خاص، مما يستوجب وجود أداة فعالة تحكم الإدارة بالقطاع المصرفي.

فقد تعاظم الاعتقاد بأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك دون غيرها من الشركات الأخرى، نظرا لأهميتها المستمدة من خصوصية نشاطها البنكي في حد ذاته، ودورها الفعال في تعزيز التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في الشركات الأخرى وذلك من خلال مجموعة من الأطراف ذات العلاقة بالبنك سواء من داخله والمتمثلة أساسا في كل من المساهمين، مجلس الإدارة، الإدارة العليا، الإدارة التنفيذية،صندوق ضمان الودائع، وكالات تصنيف الجدارة الائتمانية ووسائل الإعلام، ملتزمين في ذلك بكل من السلوك الأخلاقي والرقابة المصرفية وإدارة المخاطر البنكية كأحد الأدوات الهامة التي تساهم في دعم التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في البنوك الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.

مقدمة الفصل

تعد التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي يلجأ إليها جميع المستثمرين والدائنين من أجل بناء القرارات الاستثمارية والائتمانية، وذلك لما تحتويه تلك التقارير من معلومات عن الوضع المالي للشركات وعن التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية ويعتمد مدى الاستفادة من تلك التقارير على مدى جودة تلك التقارير ومدى ملائمة المعلومات التي تحتوي عليها وموثوقيتها.

و زاد الاهتمام بجودة التقارير المالية التي تدقق من قبل المدقق الخارجي خاصة بعد انهيار العديد من الشركات بسبب التلاعب بحسابات الشركات وإلقاء اللوم على مكاتب التدقيق مما أدى إلى نفور المستثمرين وبدءوا يشككون في نظم إدارة الشركات التي تعرضت للانهيار ومدى مسؤولية المدقق الخارجي.

بدأت العديد من المنظمات المهنية وجهات دولية أخرى تتجه لتوفير نظام جيد للحوكمة داخل الشركة، يوفر تأكيدا بشأن كفاءة عملية إعداد التقارير المالية، والمحافظة على مستويات مقبولة من المخاطر، وتعتبر وسيلة لرقابة الإدارة وإمكانية المحاسبة في حالة حدوث أي تلاعب في القوائم المالية، وتقوم من خلال آليات ودعائمها بالإشراف على المدققين الداخليين والخارجيين، الأمر الذي يدعم جودة التقارير المالية.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الإطار العام للتقارير المالية.

المبحث الثاني: الإطار العام لجودة التقارير المالية.

المبحث الثالث:علاقة وانعكاسات مبادئ الحوكمة بجودة التقارير المالية.

المبحث الأول: الإطار العام للتقارير المالية

إن التقارير المالية تعتبر الوسيلة الرئيسية التي من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وتشمل التقارير المالية القوائم المالية عادة: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، كما تشمل أيضا الملاحظات على القوائم المالية والجداول الملحقة، والتي تعتبر الجزء المكمل للقوائم المالية.

المطلب الأول: مفهوم التقارير المالية:

تعتبر التقارير المالية حلقة وصل بين المؤسسة والآخرين، حيث تستطيع الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة التعرف على مختلف جوانب نشاط المؤسسة من خلال هذه التقارير المالية وسنتطرق في هذا المبحث إلى: تعريف، وتطور، ومستخدمي التقارير المالية.

الفرع الأول: تعريف التقارير المالية: قبل التطرق إلى تعريف التقارير المالية سنتطرق إلى تعريف التقرير بصفة عامة.

التقارير هي أداة كشف بيانات ومعلومات وحقائق تعين الإداري وأشخاص آخرين في عملية اتخاذ القرار السليم، كما تحدد مدخلات قد وردت، أو أنشطة قد تمت، أو مخرجات قد صدرت، وهي مقيدة للإداري والفني والاستشاري والمنفذ سواء في مستويات تنظيمية عليا أو وسطى أو دنيا، وسواء كانت على الصعيد المركزي أو اللامركزي ، الداخلي أو المحلي، كما تفيد التقارير الجهات التي تكون مهتمة أو معنية بها فهي الشريان الحيوي الذي يمهد الجسم الإداري أو هياكل المنظمة عامة كانت أو خاصة بأسباب التكافل والتماسك الذاتيين[1].

أما التقارير المالية فلها تعريفات عدة نذكر منها:

[1] عبد القادر الشيخلي، فن كتابة التقارير المالية لا سيما التقارير الإدارية والمالية والفنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص ص63/11.

*التقارير المالية هي التقارير المتعلقة بالنشاط المالي والوضع المالي للمنظمة أو المؤسسة ومثال ذلك[1]:

- التقارير المالية والإحصائية التي تصدر أسبوعيا أو شهريا أو فصليا أو سنويا
- تقارير الموازنات الشهرية أو السنوية.
- تقارير التدقيق المالي.
- تقارير حجم الاستثمارات المالية.
- تقارير حجم الاندثار أو الخسائر.

*التقارير المالية هي المخرج النهائي للعمل المحاسبي، والذي تعرض بموجبه المؤسسة معلومات مالية للمستخدمين الخارجيين، وتكون مفيدة بشكل رئيسي للمستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين الآخرين في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير المواد للمؤسسة لذلك تعمل التقارير على:

- إعداد قوائم أو بيانات مالية ذات أغراض عامة لمستخدمين متنوعين بشكل كبير كي يدركوا وبشكل أفضل كلا من الوضع المالي وأداء المؤسسة.

- تركز على مقدمي رأس المال، على اعتبار أن العديد من المستخدمين الرئيسيين (المستثمرين والمقترضين الحاليين والمحتملين وغيرهم من الدائنين)لا يستطيعون أن يطلبوا من المؤسسة أن تقدم لهم معلومات بشكل مباشر، ويعتمدون على هذه التقارير للحصول على الكثير من المعلومات المالية.

- تركز على المؤسسة حيث ينظر إليها على أنها متميزة ومستقلة عن المالكين، إن أصول المؤسسة ليست أصول المستثمرين والدائنين، ومن ناحية أخرى فان للمستثمرين والدائنين مطالب(حقوق) على شكل حق ملكية، أو حق دين في أصول المؤسسة.

- تقديم معلومات مفيدة تساعد في صنع قرارات منطقية عند اتخاذ قرارات كهذه يهتم المستثمرون في تقييم: مقدرة الشركة في خلق تدفقات نقدية داخلية، ومقدار إدارة الشركة على حماية وتعزيز استثمارات مقدمي رأس المال[2].

[1] إبراهيم علي عباس، أهمية المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية كأساس لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، أطروحة دكتوراه تخصص محاسبو ومالية، جامعة المدية سنة 2018/2017، ص ص 100-101.

[2] نائلة فتحي زكريا، استخدام التقارير المالية لتقييم الشركات بغرض الاستثمار، دراسة تطبيقية لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة دمشق، 2014، ص ص45-46.

*التقارير المالية هي تقارير تحتوي إما على مجموعة كاملة أو موجزة من البيانات المالية التي تغطي فترة زمنية معينة والحد الأدنى لمكونات التقرير المالي هي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، وإيضاحات تفسيرية.

*عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولي بأنها عبارة عن تصوير بالأرقام والكلمات لنتائج الأنشطة الاقتصادية في نهاية الفترة المالية[1]، بحيث تمثل معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والتوقعين والمقرضين والدائنين وغيرهم من الأطراف الخارجية الذين لا يستطيعون الحصول على المعلومات التي يحتاجونها بشكل مباشر لاتخاذ قراراتهم بشأن تقديم الموارد للمؤسسة، وتقييم أداء المدراء ومجلس الإدارة في استغلال الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية[2].

*التقارير المالية هي عبارة عن بيانات وجداول إحصائية مستخرجة من الدفاتر المالية وفق التعليمات المالية لتزويد الإدارة والجهات الرقابية بالمعلومات المحاسبية المتعلقة بالنشاط المالي بالجهة في مواعيد محددة بهدف إحكام الرقابة والتخطيط المستقبلي[3].

ويمكن القول أن التقارير المالية تشمل معلومات مالية وغير مالية تمثل المنتج النهائي للنظام المحاسبي في نهاية الفترة المالية، وهي وسيلة لتوصيل المعلومات إلى البيئة المحيطة بالمؤسسة وللتواصل مع أصحاب المصلحة في المؤسسة، وتشمل التقارير المالية الأساسية عادة القوائم المالية، كما تتضمن تقرير مجلس الإدارة ، وتقرير مراقب الحسابات، تقرير الإدارة التنفيذية.

الفرع الثاني: تطور التقارير المالية:

لقد شهدت السنوات الأخيرة تطور في التقارير المالية من حيث نوعيتها وكمية المعلومات التي تحتويها وطريقة عرض البيانات لها، ويبدو أن هذا التطور جاء نتيجة زيادة حاجة المستفيدين للمعلومات سواء في الدرجة أو النوعية هذا من ناحية وأيضا رغبة التنظيمات المهنية المسؤولة عن مهنة المحاسبة والمراجعة في الوفاء بمسؤولياتها المهنية، وقد ظهر هذا التطور جليا في ظهور العديد من التقارير مثل:

[1] أمال عويسي ، فاطمة علان، استخدام المؤشرات والنسب المالية في فحص التقارير المالي المرحلية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة، جامعة المدية، سنة 2017/2016، ص41.

[2] عمر يوسف عبد الله الحياري، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص محاسبة ، جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص20.

[3] أسامة كمال دهمان، فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، سنة 2012،ص56.

- التقارير المالية الدولية.
- القوائم المالية المستقبلية.
- القوائم المالية الموجزة.
- قوائم المحاسبة الاجتماعية.
- القوائم المالية بالقيمة المضافة.
- التقارير القطاعية.

ويمكن التعرض في عجالة لكل نوع من هذه التقارير على النحو التالي:

التقارير المالية الدورية: يطلق هذا الاصطلاح على التقارير المالية التي تتعلق بفترة زمنية تقل عن سنة، غير أنه عادة ما تكون ربع سنوية، ولعل الهدف الأساسي من إعدادها هو تقديم معلومات محاسبية في الوقت المناسب، حتى تتسم بخاصية الوقتية ومن ثم خاصية الملائمة، فضلا عن الإفصاح عن الاتجاهات المختلفة لعناصر القوائم المالية التي لا تظهرها القوائم المالية التي تعد في نهاية السنة.

القوائم المالية المستقبلية: تقوم فكرة هذا النوع من القوائم على فرضية أن القوائم المالية التقليدية مثل: قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، توفر معلومات تاريخية عن نشاط المنشأة ومركزها المالي في فترة زمنية معينة، ربما لا تفيد مستخدمي التقارير المالية الذين يهمهم مستقبل المنشأة.

وبسبب هذه الفرضية ظهرت الدعوة نحو توفير المعلومات المحاسبية المستقبلية وأهميتها في مساعدة متخذي القرارات في الحكم على مستقبل المنشأة وكذا تقديم المعلومات المستقبلية للبنوك والدائنين عن الأعباء المالية التي ستتحملها المنشأة في المستقبل نتيجة حصولها على قروض أو التعامل الآجل. [1]

القوائم المالية الموجزة: هناك بعض وجهات النظر التي أشارت إلى صعوبة قراءة التقارير المالية التقليدية وفهم محتوياتها من جانب عدد كبير من مستخدمي هذه التقارير، وهو الأمر الذي أدى إلى صعوبة اتخاذ القرارات الاستثمارية الاقتصادية السليمة ، وهو ذات الأمر الذي أدى إلى ظهور الدعوة إلى أهمية إعداد مجموعة من القوائم المالية الموجزة، والتي تضم بعض المعلومات المهمة والضرورية لمتخذي القرارات مثل الأرباح المحققة والمحتجزة، الاستثمارات بأنواعها والقروض بأنواعها...

[1] محمد سامي راضي، تحليل التقارير المالية، دار التعليم الجامعي، مصر ، 2016،ص ص79-87.

قوائم محاسبية الاجتماعية: أظهرت المحاسبة مدى الحاجة لمستخدمي القوائم المالية إلى احتياجات جديدة من المعلومات، مثل تلك المعلومات الاجتماعية التي تعكس مدى تصرف المنشأة بطريقة مسئولة اتجاه البيئة التي تعمل فيها، ومن ثم ظهر مجال جديدة ثم ازدهاره ونموه في المحاسبة وهو التقرير الاجتماعي والأعراض الرئيسية من وراءه توثيق المسؤولية الاجتماعية.

القوائم المالية للقيمة المضافة: حيث تقوم الوحدات الاقتصادية والمنشآت بإعداد قائمة بالقيمة المضافة تتضمن معلومات عن الدخل المحقق خلال فترة زمنية معينة وقنوات توزيعه على عوائد الإنتاج المختلفة من أجور وإيجار وفوائد وأرباح من منطلق حاجة المستفيدين إلى تقييم نتيجة المنشأة ليس على أساس ما حققته من أرباح فقط، ولكن على أساس ما قامت بتحويله من خامات ومنتجات وسيطة إلى منتجات نهائية وخدمات[1].

الفرع الثالث: مستخدمو التقارير المالية

أصبحت وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية هي وجهة النظر السائدة حاليا في تحديد أهداف المحاسبة لأن الهدف الرئيسي من التقارير المالية يعتمد على المعلومات التي يحتاجها مستخدمي التقارير المالية:

1- **مستخدمين داخل المنشأة:** هم المديرون المسئولون عن تخطيط مستقبل المنشأة وتجهيز وإعداد الخطط ورقابة التشغيل على أساس يومي حيث يمكنهم طلب أي بيانات مالية قد يحتاجون إليها والتي يكون النظام المحاسبي قادرا على تقديمها[2].

وتتمثل في استخدامات تتعلق بإدارة المنشأة وتدخل في نطاق ما يعرف بالمحاسبة الإدارية، وهي استخدامات محدودة ومعروفة وإدارة المنشأة لها السلطة الحصول على ما يلزمها من المعلومات في الوقت والقدر والتفصيل اللازم.

2- **مستخدمون خارج المنشأة لهم سلطة في طلبها:** يكون لهم احتياجات متخصصة من المعلومات في نفس الوقت لديهم القدرة على الحصول على هذه المعلومات من أمثلتها (الضرائب، البنوك التي تقدم قروض

[1] محمد سامي راضي مرجع ساق، ص ص87-89.
[2] مجدي سلامة محمود، معايير المحاسبة الدولية، جامعة المنصورة، الإسكندرية، 2018، ص12.

أو تسهيلات ائتمانية، السلطات المشرفة على سوق تداول الأوراق، النقابات، الجهات الحكومية المنظمة للسوق).

3- **مستخدمون خارج المنشأة وليس لهم سلطة في طلبها:** هي تلك المجموعة التي لا تتوفر لهم السلطة لكي تملي احتياجاتها من المعلومات على الإدارة وتعتبر التقارير التي تصدرها الإدارة المصدر الأساسي للمعلومات التي يحتاجونها عن المنشأة .

وهناك تقسيم آخر لمستخدمي التقارير المالية وحاجاتهم من المعلومات إلى:

1- **المستثمرون:** يهتم مقدمي رأس المال ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المحقق منها، أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن المستثمرين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم.

2- **الموظفون:** يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار أو ربحية أرباب الأعمال كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

3- **المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوق تدفع لهم عند الاستحقاق.

4- **الموردون والدائنون الآخرون:** يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كمعيل رئيسي لهم.

5- **العملاء:** يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة، خصوصا عندما يكون ارتباط طويل المدى معها أو الاعتماد عليها.

6- **الحكومات وكالاتها ومؤسساتها:** يطلبون المعلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة وتحديد السياسات الضريبة، وتستخدم كأساس لإحصاءات الدخل القومي وغيرها.

7- **الجمهور:** تؤثر على قرار الجمهور بطرق مختلفة قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التقارير المالية:

إن التقارير المالية تهدف إلى المصلحة العامة في خدمة المستخدمين وقدرتهم على تحديد مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية.

الفرع الأول: أهمية التقارير المالية: تنبع أهمية التقارير المالية من أهمية المعلومات المحاسبية التي تحتويها، والتي يعد من أهم مصادر المعلومات للمستخدم الخارجي، ومن أهم الأدوار التي تؤديها المعلومات المحاسبية التي تحتوي عليها التقارير المالية تتمثل فيما يلي[1]:

أ- على مستوى المستثمر الفرد:

- ✓ الحصول على معلومات لتقييم أداء الإدارة وإخلاء مسؤوليتها.
- ✓ الحصول على معلومات للتنبؤ بدرجة الربحية والمخاطر المتعلقة بالاستثمار.
- ✓ التمكن من المفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتاحة وتقدير التوازن بين درجة الربحية والمخاطر.
- ✓ الحصول على المعلومات تمكن من التعرف على القنوات الاستثمارية الملائمة لتوجيه المدخرات.

ب- على مستوى السوق المالية:

- ✓ حماية المستثمرين وإشاعة الثقة بينهم.
- ✓ تخفيض أثر المعلومات الضارة أو المضاربات التي قد تؤدي إلى تسعير خاطئ للأوراق المالية، مما يؤدي في النهاية إلى التخصيص غير الكفء للموارد المتاحة.
- ✓ توفير أساس لتبادل حقوق الملكية بين المتعاملين على أساس سليم.
- ✓ العمل على التوصل إلى أسعار التوازن عند تبادل حقوق الملكية.
- ✓ خلق مجالات الابتكار لأدوات الاستثمار القادرة على جذب مدخرات المستثمرين.

ج- على مستوى المجتمع:

- ✓ توجيه الموارد والقرارات الاقتصادية المتعلقة بحسن توزيعاتها بين القطاعات المرغوبة الاستثمار فيها اقتصاديا واجتماعيا.

[1] صخر عمار، تقييم خاصيتي الملائمة والموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة ، 2017/2016، ص ص 18-19.

✓ القضاء على أية مضاربات قد تؤدي إلى عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي، بمعنى نقل الثروة من فئة إلى فئة أخرى بدون مبرر اقتصادي.

✓ عدالة توزيع العائد والمخاطر بين المتعاملين في السوق المالي.

✓ تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بشكل عام.

الفرع الثاني: أهداف التقارير المالية: لقد مر الاهتمام بأهداف التقارير المالية بعدة مراحل بدءا من الاهتمام بأهداف الإدارة حيث كانت وجهة نظرها هي السيطرة على تحديد أهداف المحاسبة وتقاريرها المالية، وكان الإفصاح السائد يتمثل في تنفيذ المتطلبات القانونية للوفاء بالتزاماتها تجاه المساهمين، تلا ذلك الاهتمام بوجهة نظر الاتحادات المحاسبية والمهنية والتي اتسمت بالبحث عن مبادئ محاسبية مقبولة من خلال الأخذ بنظر مدققي الحسابات والمحاسبين وبذلك أصبح هدف التقارير المالية حيث انصب التوجه على مراعاة مصلحة المستخدمين الخارجيين.

قد يكون أفضل تحديد لأهداف التقارير المالية هو ما صدر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي عند إصداره للبيان رقم 01 الخاص بأهداف التقارير المالية للمشروعات الهادفة للربح، والذي اعتمد بإصداره على تقرير لجنة ترو بلد (Trueblood) الذي حصر أهداف التقارير المالية في:

- يجب أن توفر معلومات مفيدة لكل من المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين ومستخدمي المعلومات الأخرى لاتخاذ قرارات سليمة تتعلق بالاستثمار والإقراض.
- يجب أن يوفر معلومات مفيدة تساعد المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين ومستخدمي المعلومات الآخرين في تقييم قيمة ووقت عائد الاستثمار ودرجة التأكد من تحققه.
- يجب أن يوفر التقرير المالي معلومات عن الأداء المالي للمنشأة خلال الفترة
- يجب أن يركز التقرير المالي بصفة أساسية على المعلومات عن أداء المنشأة مزودا بمقاييس للقدرة للمنشأة ومكوناتها.
- يجب أن يوفر معلومات عن كيفية حصول المنشأة التغذية وكيفية استخدامها متضمنة التوزيعات النقدية المؤثرة على السيولة.
- يجب أن يوفر معلومات عن مسؤولية الإدارة عن الاستخدام الأمثل للموارد.
- يجب أن يوفر معلومات مفيدة لمجلس الإدارة لاتخاذ القرارات.

- يجب أن يوفر معلومات عن موارد المنشأة والتزامها.

وباختصار نجد أهداف التقرير المالي تتلخص في:

- توفير معلومات مفيدة لقرارات الاستثمار.
- توفير معلومات مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المتوقعة.
- توفير معلومات مفيدة عن موارد المنشأة والمطالبات المترتبة على هذه الموارد والتغيرات في كل منها[1].

المطلب الثالث: أنواع التقارير المالية:

تعتبر التقارير المالية المنتج النهائي للمحاسبة وتنقسم التقارير قسمين[2]:

1- **تقارير خاصة:** تعد استجابة لطلب معين (قيمة مردودات المبيعات خلال فترة معينة).

2- **تقارير عامة:** تعد وفق معايير المحاسبة والتقارير الدولية المتعارف عليها ليطلع عليها كل ذي علاقة بالمنشأة أو كل مهتم بأمورها وتتمثل في تقارير القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، وهذه التقارير قد تكفي المطلع عليها أو تجيب على تساؤلاته حول المنشأة وقد يحتاج إلى مزيد من التحليل والمقارنة للتعرف على واقع المنشأة بشكل أدق ويتم ذلك من خلال تحليل القوائم المالية.

حيث أن التقارير المالية تتكون من القوائم المالية الأربعة (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة حقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية) بالإضافة إلى معلومات إضافية أخرى، وذلك في شكل قوائم إضافية (قوائم مالية معدلة وفق المستوى العام للأسعار (محاسبة التضخم) أو قوائم مالية معدة وفق تكلفة الاستبدال) وفي شكل كشوف تفصيلية مثلا (إهتلاك الأصول الثابتة، أو تفاصيل إجماليات المصارف الإدارية) أو ملاحظات بالبنود التي توردها القوائم المالية السابقة.

كما ينتج النظام المحاسبي تقارير خاصة مثلا تقارير ضريبية أو تقارير تقدم للبنوك للحصول على ائتمان أو قرض، ويمثل تعبير التقارير المالية تعبيرا أكثر عمومية من مصطلح القوائم المالية ، إذ يضم بالإضافة إلى القوائم المالية والملاحظات عليها قدرا آخر من المعلومات التي تتعلق مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بعمليات المحاسبة المالية بشركات المساهمة مثلا تقدم تقارير مرحلية نصف أو ربع سنوية إضافة إلى تقاريرها السنوية.

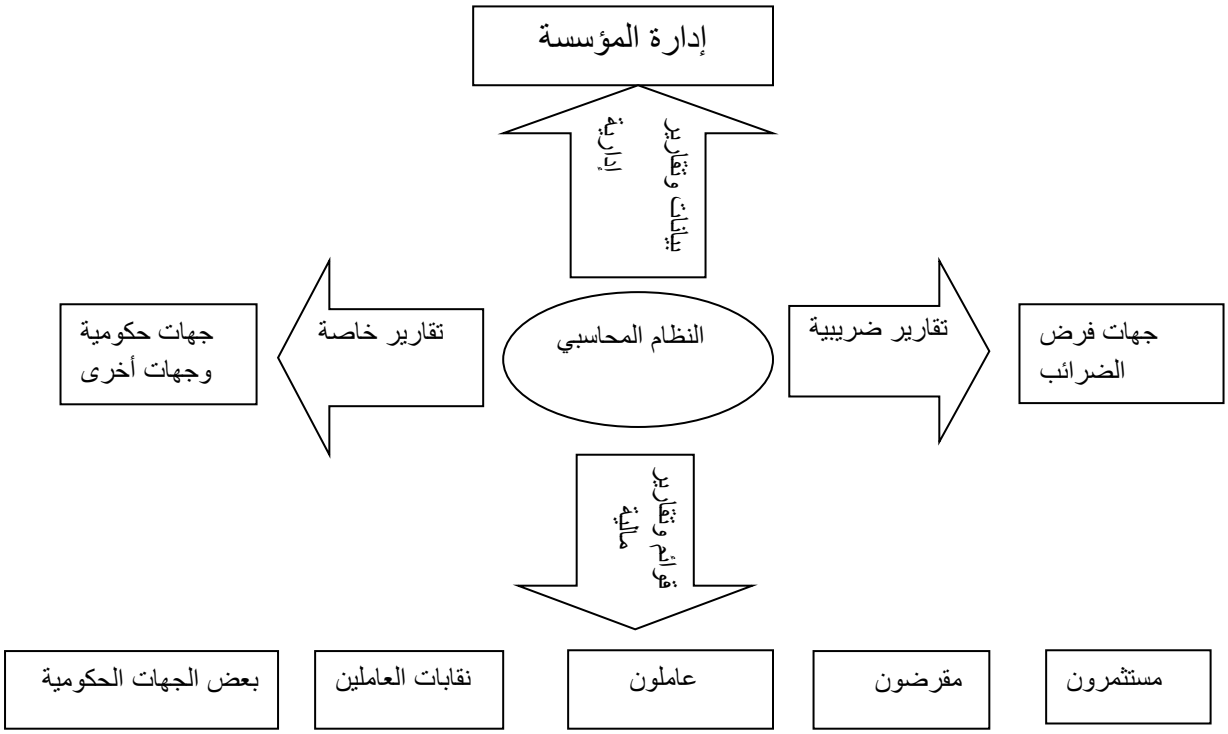
---

[1] مجدي سلامة محمود، مرجع سابق، ص ص15-16.

[2] حاتم رياض مصطفى أصلان،مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب في التقارير المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة،2015، ص ص106-107.

وتتضمن تلك التقارير معلومات مالية أخرى سواء كمية أو وصفية، إضافة إلى التقارير التقليدية مثل تقرير مجلس الإدارة، وملخص لبعض الأنشطة الرئيسية في المنشأة أو المؤشرات المالية، ويوضح الشكل التالي أنواع التقارير

الشكل(2–1): أنواع التقارير المالية.



المصدر: حاتم رياض مصطفى أصلان، مرجع سابق، ص107.

حيث صنفت التقارير المالية وفق عدد من المعايير التالية الذكر[1]:

1– من حيث الوظائف الإدارية:

✓ التقارير التخطيطية: يتم اشتقاقها من الموازنات التقديرية و تعتبر هذه التقارير أداة هامة في مساعدة الإدارة في تجنب الأزمات التي قد تتعرض لها المنظمة نتيجة فقدان التوازن بين العمليات المختلفة ، و تحديد الموارد اللازمة للوصول إلى أهداف المنظمة و طرق اكتساب و توزيع هذه الموارد على العمليات المستقبلية للمنظمة.

[1] صخر عمار، مرجع سابق، ص ص 18-19.

✓ تقارير رقابية : يقدم النظام مجموعة كبيرة من التقارير المالية من المستويات الإدارية المختلفة و التي تهدف إلى تأكيد من التنفيذ الفعلي و يتم بطريقة التحقق أهداف المنظمة بأقل تكلفة و أحسن كفاءة إنتاجية.

✓ تقارير تشغيلية : هي التقارير التي تركز على الوضع الحالي لنظام العمليات داخل المنظمة لمساعدة الإدارة التشغيلية لتحكم و السيطرة على نظام العمليات يوما بيوم.

2- من حيث درجة التفضيل

✓ معلومات موجزة: تلخص تفاصيل الأحداث حيث تتضمن الإحصائيات و النسب التي يستخدمها المدراء في تقدير مدى سير العمل ، و تعد حسب الطلب أو بشكل دوري مثل تقارير الإيرادات.

✓ معلومات تفصيلية: يتم إعدادها دوريا بشكل دوري يومي أو أسبوعي كما توزع داخليا، و هي تقارير منتظمة من حيث الشكل حيث توفر تفاصيل متعلقة بالأحداث أو الوحدات الفرعية للمنشاة.

3- من حيث اتجاه سير التقارير[1]:

✓ تقارير عمودية: تضم معلومات يتم تبادلها بين المستويات الإدارية المختلفة ضمن المنظمة

✓ تقارير أفقية: تضم معلومات يتم تبادلها من قسم إلى آخر ضمن نفس المستوى الإداري.

4- من حيث الدورية:

✓ تقارير فورية: يقدم هذا النوع من التقارير عند حدوث حالات طارئة.

✓ تقارير حسب الطلب: تستخدم لأغراض خاصة ومحددة مثل: التقارير التي يطلبها المدير لاتخاذ القرار بخصوص أمر معين أو إجراء دراسة محددة.

✓ تقارير دورية: يتم إعدادها خلال فترات زمنية محددة مسبقا مثل: القوائم المالية.

5- من حيث مصادر معلوماتها

✓ معلومات داخلية: وهي معلومات تعبر عن أحداث ووقائع تمت داخل المنشأة.

✓ معلومات خارجية: فهي معلومات من مصادر خارجية تفسر متغيرات البيئة المحيطة وتتضمن معلومات عن البيئة المحيطة وظروف السوق[2].

[1] حاتم رياض مصطفى أصلان، مرجع سبق ذكره، ص108.
[2] أسامة كمال دهمان، مرجع سابق، ص ص 24.25.

المطلب الرابع: محددات وتحديات التقارير المالية

للتقارير المالية مجموعة من المحددات تحدد عمل ومهمة التقارير المالية كما أن لها تحديات أو نقاط ضعف يمكن أن تتعرض لها وسنتطرق في هذا المطلب إلى محددات التقارير المالية والتحديات التي تعترضها.

الفرع الأول: محددات التقارير المالية:

قد تتصف المعلومات المالية المصرح بها في التقارير المالية بالخصائص النوعية لكنها لا تعتبر ذات فائدة لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية أو قد تكون تكلفة الحصول عليها أكبر من منفعتها وبالتالي هناك محددات أساسية يجب أخذها بعين الاعتبار وهي[1]:

1- **قاعدة المنفعة أكبر من التكلفة،** وتعتبر FASB قيدا حاكما يمثل قاعدة عامة تجب مراعاتها عند إنتاج وتوزيع المعلومات لاتخاذ القرار بالبدء أو تجاوز إنتاج المعلومات بحيث تكون المنفعة أكبر من التكلفة.

2- **محدد الأهمية النسبية ،** أو كما يسميها FASB عتبة الاعتراف فتنقسم المعلومات إلى[2]:

- ✓ **معلومات هامة نسبيا:** فهي تتجاوز عتبة الاعتراف ، ويلزم بالتالي إدراجها ومعالجتها محاسبيا بطريقة صحيحة وبدقة لأنه يؤثر على قرارات المستخدم، فهي بالتالي معلومات ملائمة.
- ✓ **معلومات غير هامة نسبيا:** فهي لا تتجاوز عتبة الاعتراف ، ولا داعي لإدراجها أو معالجتها محاسبيا بطريقة صحيحة وبدقة، لأنها لن تؤثر على قرارات المستخدم، فهي بالتالي غير ملائمة[3].

3- **التحفظ:** وهو ما يعرف تقليديا باسم سياسة الحيطة والحذر.

4- **تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني:** وهو قيد تعتمده لجنة معايير المحاسبة الدولية ضمن إطارها النظرية.

5- **تفاوت التطبيقات في المجالات المختلفة للأعمال:** ويسمى هذا القيد أحيانا باسم ممارسات الصناعة[4].

---

[1] بن علي بلعزوز، مرجع سابق، ص8.

[2] زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقاريرالمالية وتحسين الأداء المالي، مذكرة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016، ص68.

[3] محمد الهادي ضيف الله، جودة المعلومات المالية ودورها في إتخاذ القرارات الاستثمارية، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2010، ص ص19-20.

[4] حاتم مصطفى أصلان، مرجع سابق، ص122.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه التقارير المالية:

يمكن إبراز أهم هذه التحديات أو نقاط الضعف التي تتعرض لها التقارير المالية في:

✓**مقاييس غير مالية:** فشلت التقارير المالية في تقديم مقاييس أداء رئيسية تستخدم بشكل واسع من قبل إدارة الشركة، مثل قياس رضا العملاء.

✓**النظرة المستقبلية:** فشلت التقارير المالية في تقديم معلومات تتعلق بمستقبل الشركة، والتي تكون الحاجة إليها من قبل المستثمرون والدائنون المحليين والمحتملين كبيرة، وتتضمن مصادر المعلومات الأخرى وبالتحديد تقرير المحلل معلومات مستقبلية، أما القوائم المالية فإنها تحتوي على البيانات التاريخية.

✓**توفر المعلومات في الوقت المناسب:** تعد الشركات تقاريرها المالية بشكل ربع سنوي وتقدم تقارير مدققة بشكل سنوي، نادرا ما تجد معلومات مالية متوفرة حين الطلب، وبالمقابل فإن المحلل يعدل تنبؤاته وتوصياته حالما تتوفر لديه المعلومات، كما أن مصادر المعلومات الأخرى مثل: أخبار الاقتصاد، الصناعة الشركة تتوفر بعدة أشكال بما فيها الانترنت بشكل دائم وسريع.

فعلى مهنة المحاسبة إيجاد الحلول الملائمة لهذه التحديات من أجل تقديم أنواع المعلومات التي يحتاج إليها مستخدمو هذه المعلومات وبالأخص المستثمرون وذلك بغية التخصيص الكفء لرأس المال[1].

المبحث الثاني: الإطار العام لجودة التقارير المالية

يعتبر مصطلح الجودة في مجال التقارير المالية من المواضيع الهامة الذي أخذت اهتماما متزايدا لدى المستثمرين والباحثين على حد سواء خلال الفترة الأخيرة، حيث تعددت الدراسات الخاصة بهذا الجانب وبالرغم من ذلك لا يزال مفهومها يكشف قدرا من الغموض، نظرا لاختلاف الأهداف والقرارات المتخذة من قبل مستخدمي التقارير المالية، ونظرا لتعدد معايير الجودة ونماذج قياسها مما أثر بشكل واضح على تحديد مفهوم موحد لها.

[1] نائلة فتحي زكريا، مرجع سابق، ص56.

المطلب الأول: مفهوم جودة التقارير المالية

الهدف الأساسي من التقارير المالية هو توفير معلومات ذات جودة عالية عن التقارير المالية المتعلقة بالكيانات الاقتصادية، والطبيعية المالية في المقام الأول فسنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف القوائم المالية، وأهميتها إضافة إلى خصائصها.

الفرع الأول: تعريف جودة التقارير المالية

أولا: الجودة بصفة عامة

عرف قاموس أكسفورد الجودة بأنها درجة الامتياز.

كما عرفت من قبل المنظمة الأوروبية لسيطرة النوعية بأنها "مجموعة من الصفات التي يتميز بها منتج معين تحدد قدراته على تلبية حاجات المستهلكين ومتطلباتهم".

وجاء تعريف خبير الجودة المعروف (juran) بأنها "درجة الملائمة للاستخدام[1].

ثانيا: الجودة في التقارير المالية

تعددت تعاريف جودة التقارير المالية بتعدد البحوث والدراسات الخاصة بها ويمكن ذكر أهم التعريفات كالتالي:

* تمثل جودة التقارير المالية في مدى قدرتها على استخدام المعلومات في مجال التنبؤ عند تقييم وضع المؤسسة الحالي والمستقبلي.

– الجودة هي مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين.

– تتمثل جودة التقارير المالية وتتحدد في إطار تأسيس وتعزيز الخصائص النوعية الأساسية لمنفعة القرار.

– الجودة هي مجموعة الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية تكون مفيدة لتلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها.

[1] رماضنة فاروق عبد الفتاح، دور تطبيق حوكمة الشركات في تعزيز جودة التقارير المالية،مذكرة ماستر، تخصص حاكمية المؤسسات، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2015/2014، ص 57.

-جودة التقارير المالية تعني توافر هذه الأخير على مجموعة من الخصائص المحاسبية كي تكون ذات فائدة لمستخدميها، أي جودة التقارير المالية تتحدد بشكل أساسي بمدى قدرة المعلومات المفصح عنها في التأثير على قرارات مستخدميها[1].

يقصد بالجودة في التقارير المالية مصداقية المعلومة المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمست خدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل ، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها[2]. كما تعتبر جودة التقارير المالية أحد وسائل التوصيل المتمثلة في:

- مدى صدق هذه القوائم.
- مدى سلامتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية.
- مدى الاعتماد عليها.
- مدى ملائمتها لاتخاذ القرار.
- مدى سلامة عرض بنود تلك القوائم المالية.
- مدى الإفصاح في تلك القوائم المالية (الإفصاح الكافي) والذي يتعارض مع التكلفة والعائد وقد يستند إلى الأهمية النسبية.
- مدى اعتمادها على تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (وسيلة القياس) حتى يسهل عملية المقارنة[3].

ومن خلال ما سبق يظهر لنا أن الجودة في التقارير المالية تشير إلى معاني عديدة منها المصداقية والمنفعة وأنه من أجل تحقيقها لا بد من اجتناب عنصرين أساسيين هما التحريف والتضليل، الأمر الذي يجعلنا نبحث عن خصائص التي لا بد أن تتوفر في المعلومات لكي تكون مفيدة وذات شفافية ومصداقية لكي تتحقق الجودة في التقارير المالية.

كما تمثل الجودة العالية في التقارير المالية بمجرد ناتج لارتفاع جودة المعايير المحاسبية، حيث تعتمد أيضا على البنية الأساسية المساعدة على ضمان تفسير وترجمة وتطبيق تلك المعايير بطريقة دقيقة وعلى تحديد الموضوعات والمشاكل وحلها بسرعة[4].

[1] ابراهيم علي عباس، مرجع سابق ص113.
[2] عمار صخر ، مرجع سابق ص22.
[3] رماضنة فاروق عبد الفتاح، مرجع سابق، ص57.
[4] . إبراهيم علي عباس، مرجع سابق ص113

وتتضمن هذه البنية الأساسية ما يلي[1]:

- معايير عالية الجودة للمراجعة.
- وجود منشآت مهنية متخصصة ومستقلة للمراجعة.
- الرقابة لجودة جميع نواحي مهنة المراجعة.

الفرع الثاني: الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية

كلما كانت المعلومات المحاسبية قابلة للفهم والملائمة والموثوقية والمقارنة كلما تمتعت التقارير المالية بجودة عالية.[2]

تعتمد المصداقية في مجال التقارير المالية على مجموعة من الخصائص التي تسعى لتحقيق الغاية الأساسية ومنها ما يلي:

1- **خاصية ملائمة المعلومات**: يقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المحاسبية والهدف من إنتاجها[3]، أي قدرة المعلومات المحاسبية على مساعدة المستفيدين الخارجيين الذين يمتلكون جزء من حقوق الملكية للشركة من اتخاذ القرارات المتعلقة بالاحتفاظ بالعلاقة الحالية للشركة أو تغييرها، وأن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة بالقرار المتخذ، ويجب أن تكون مؤثرة في القرار، قد تتوفر معلومات ولكنها غير مؤثرة في القرار هنا تعتبر غير ملائمة لمثل هذه القرارات، وتساعد المعلومات الملائمة متخذي القرارات على عمل تنبؤات مستقبلية وتحديد الوضع، بناءا على المعلومات المتعلقة بالماضي والحاضر، وأن تعبر المعلومات بصدق عن الأحداث والظواهر التي وقعت[4].

والملائمة تتكون من ثلاث عناصر:

- أن تكون لها تغذية عكسية بمعنى أن تمكن متخذي القرار من تقييم صحة ودقة قراراتهم السابقة.
- توفر المعلومات بالوقت المناسب، حيث متخذ القرار لا يملك الوقت في اتخاذ قراراته، ويجب توفر المعلومات وقت الحاجة بسرعة.

[1] رماضنة فاروق عبد الفتاح، مرجع سابق، ص58

[2] سمير شاكر محمود العاني، أثر تقنيات المحاسبة الإدارية الإستراتيجية في تحسين جودة التقارير المالية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص27.

[3] رياض بوخالفة، دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية، مذكرة ماستر، تخصص مالية وحوكمة المؤسسات، جامعة خيضر محمد- بسكرة، 2014/2013، ص45.

[4] سمير شاكر محمود العاني، مرجع سابق، ص28.

– أن يكون للمعلومات قيمة تنبؤية، بحيث المستخدمين يستطيعون عمل تنبؤات مستقبلية مبنية على المعلومات المتاحة.

2- **خاصية الثقة (التمثيل الصادق)**: يفترض أن تتصف المعلومات المحاسبية المنتجة بدرجة عالية من الثقة، ويتفق جل علماء المحاسبة أنه يقتضي للرقي بدرجة الثقة بالمعلومة أن تكون خالية من الأخطاء المتعمدة، وأن لا تكون منحازة ولا تتأثر بسلوك وطباع منتجها، تشير هذه الخاصية إلى درجة اعتماد متخذ القرار على المعلومات الواردة في التقارير المحاسبية، وتزداد درجة الثقة والاطمئنان المحاسبية إذا كانت قابلة للتحقق وخالية من التحيز والأخطاء، فمن البديهي أن تكون المعلومات المدققة من قبل طرف خارجي أكثر مصداقية من المعلومات غير المدققة أو المدققة من طرف داخلي.

وتتوفر هذه الخاصية عند خلو المعلومات من الأخطاء المقصودة والغير مقصودة.

وتتكون هذه الخاصية من ثلاث مقومات هي[1]:

– الصدق في التعبير عن الظواهر.

– إمكانية التثبت من المعلومات.

– حياد المعلومات.

3- **الدقة**: يتوقف تأثير المعلومات المحاسبية على دقتها، وقد يتسبب عدم الدقة في المعلومات إلى حالة عدم التأكد، وتؤدي إلى عدم القدرة على التنبؤ بمصير الشركة وإلى عدم اتخاذ القرار المناسب، فإذا كانت المعلومات التي توصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي واستطاع شخص آخر بإعطاء نفس النتيجة باستخدام أسلوب آخر فإن قابلية المعلومات للمراجعة والتحقيق تتميز بالدقة وتصبح أمينة ويمكن الاعتماد عليها[2].

4- **التوقيت المناسب**: لكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تقدم في الوقت المناسب، فالمعلومات التي لا تكون متاحة عندما يحتاجون إليها تفقد منفعتها، وبالتالي تفقد فعاليتها في اتخاذ قرارات على أساسها، أو إذا تراخى تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها، فلا جدوى من توفير معلومات ملائمة ودقيقة[3].

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص54.
[2] رياض بوخالفة، مرجع سابق، ص ص45.46.
[3] زبيدي البشير، مرجع سابق، ص113.

إن التأخير في تقديم المعلومات يمكن أن يحسن المصداقية، ولكن يمكن أن ينتج عنه تراجع الملائمة في نفس الوقت[1].

5- **خاصية القابلية للفهم**: أن يتم فهم المعلومات المحاسبية من قبل مستخدمي التقارير المالية بشكل سلس وواضح ومفهوم، وأن تخلو المعلومات الواردة في التقارير المحاسبية من التعقيد، وأن تتلائم مع مستوى ولكن هذا لا يعني أن يتم تبسيط المعلومات المحاسبية لدرجة تفقدها مصداقيتها ومهنية المعد لها، إنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، كما لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية.

يجب على من يقومون بإعداد القوائم المالية أن يكون على علم بقدرات من يستخدمون هذه القوائم وحدود تلك القدرات وذلك حتى يتسنى تحقيق الاتصال الذي يكفل إبلاغ البيانات التي تشملها تلك القوائم.

6- **خاصية القابلية للمقارنة**: أن تكون المعلومات قابلة للمقارنة، وما يتطلبه ذلك من ثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية، وعادة تتم هذه المقارنات بين نتائج الفترات لنفس الوحدة المحاسبية أو المقارنة بين نتائج الوحدات المحاسبية المختلفة.

لكي تكون المعلومات مفيدة لمتخذ القرار يجب أن تسمح بإجراء المقارنات في نفس القطاع أو الصناعة، حيث يسمح ذلك بالوقوف على الوضع الحقيقي للشركة مقارنة مع القطاع الذي تعمل فيه، وتحديد الفجوة بين أداء الشركة والقطاع الذي تعمل فيه، بحيث يتم تحديد أسباب التفوق في حالة أداء الشركة أعلى من أداء القطاع[2].

[1] رماضنة فاروق عبد الفتاح، مرجع سابق، ص60.

[2] عمر يوسف عبد الله الحياري، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، مذكرة ماجستير، في المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص25.

المطلب الثاني: معايير وقياس جودة التقارير المالية:

إن المعايير التي يتم من خلالها إعداد التقارير المالية التي تتميز بجودة المعلومات المالية والمحاسبية والتي يمكن قياس درجة جودتها وحمايتها، لتحقيق هذه المعلومات لأهدافها.

الفرع الأول: معايير جودة التقارير المالية

تتحقق جودة هذه المعلومات من خلال توافر المعايير التالية[1]:

1- معايير قانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير جودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال تشريعات وقوانين واضحة ومنضمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

2-معايير رقابية: ينظر إلى الرقابة بأنها أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرون، ويتوقف نجاح هذا العنصر على جودة رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية الإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياساتها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة[2].

3-معايير مهنية: تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما أبرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

4-معايير فنية: إن توفير معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار[3].

الفرع الثاني: قياس جودة التقارير المالية

تقاس جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية بشكل نسبي، ومن معايير قياس الجودة ما يلي:

المنفعة: بمعنى استخدام المعلومات من أجل منفعة معينة وتكمن جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها، ونميز بين عدة أنواع للمنفعة هي:

---

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص58.
[2] سمير زبيدي، مرجع سابق، ص116.
[3] إبراهيم علي عباس، مرجع سابق، ص 113-114.

- **منفعة شكلية:** تعني تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم.
- **منفعة زمنية:** تعني الحصول عليها في وقت الحاجة لاستخدامها.
- **منفعة مكانية:** تعني سهولة الحصول عليها.
- **منفعة التقييم (التصحيح):** تعني القدرة على تقييم نتائج تنفيذ القرارات

الدقة: إن جودة المعلومات المحاسبية هي درجة دقة هذه المعلومات، أي درجة تمثيل المعلومات للبيانات والأحداث المتعلقة بالماضي أو الحاضر أو المستقبل، وأنه كلما زادت دقة المعلومات كلما زادت جودة المعلومات، وأنه كلما زادت قيمة المعلومات في التعبير عن الحقائق التاريخية وعن التوقعات المستقبلية.

التنبؤ: جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في القدرة التنبؤية للمعلومات وتخفيض حالة عدم التأكد أي كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة.

الفعالية: جودة المعلومات المحاسبية من زاوية الفعالية تتمثل في مدى تحقيق المعلومات للأهداف المسطرة أو أهداف متخذ القرار من خلال استخدام هذه المعلومات وذلك بمقارنتها مع النتائج لاستخدامها.

الكفاءة: يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد وبتطبيق هذا التعريف على جودة المعلومات المحاسبية يكون استخدامها بأقل التكاليف وأكثر منفعة من وراء ذلك[1].

المطلب الثالث:أهمية جودة التقارير المالية

لتحديد مفاهيم جودة التقارير المالية فإنه يجب أن تتسم المعلومة بالدقة لتقييم نوعية المعلومة المحاسبية كما تساعد المسئولين على إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق طرق محاسبية، والتمييز بين ما يعتبر إيضاحا ضروريا وما لا يعتبر كذلك.

كما يجب تقييم (فائدة المعلومة) على أساس أهداف القوائم المالية التي ترتكز عليها في الاهتمام لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين، في اتخاذ القرارات.

ويؤدي التركيز على القوائم المالية كونها مصدر أساسي من مصادر المعلومات المالية لاتخاذ القرارات إلى قاعدة عامة لتقييم الطرق المحاسبية البديلة والاختيار من بين الأساليب المتاحة للإفصاح، وطالما أن هناك مجالا للمفاضلة بين الطرق المحاسبية وأساليب الإفصاح فإنه يجب اختيار طريقة محاسبية أو أسلوب الإفصاح الذي يوفر المعلومات لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين على اتخاذ قراراتهم، ولا يعتبر مجرد إسداء النصح باختيار طريقة المعالجة المحاسبية.

[1] إبراهيم علي عباس، مرجع سابق، ص ص114-115.

أو أسلوب الإفصاح على أساس منفعة المعلومة الناتجة في اتخاذ القرارات إرشادا كافيا لمن يتحملون مسؤولية ذلك الاختيار، لذلك يجب تحديد وتعريف الخصائص التي تجعل هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ القرار[1].

المطلب الرابع: أسباب انخفاض جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيها

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى العوامل التي تؤثر في جودة التقارير المالية، إضافة إلى أهم الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض جودة هذه التقارير المالية

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها ، ويمكن تبيانها فيما يلي:

يستند النظام المحاسبي في أساس وظائفه على مجموعة من العناصر والمقومات والتي تمثل في مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام لتحقيق أهدافه وتتضمن هذه المقومات[2]:

أ- **المقومات المادية**: وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.

ب- **المقومات البشرية**: وتتمثل في مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.

ت- **المقومات المالية**: وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.

ث- **قاعدة بيانات**: وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه[3].

الفرع الثاني: أسباب انخفاض الثقة في جودة التقارير المالية

ويمكن القول أن أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض الثقة في جودة التقارير المالية تكمن فيما يلي[4]:

1. قيام الإدارة بإعداد تقارير مالية مضللة وغير متفقة مع المعايير المحاسبية الدولية وإعطاء نظرة مختلفة عن الوضع المالي الحقيقي للشركة أو تطبيق سياسات وطرق معينة لتحقيق أغراض خاصة بالإدارة الذي قد يؤدي إلى التلاعب بتقاريرها المالية.

[1] صخر عمار ، المرجع السابق، ص 22-23.
[2] ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص55.
[3] صخر عمار، مرجع سابق، ص23.
[4] زبيدي البشير، مرجع سابق، ص ص 120.121.

2. ضعف المراجع الداخلي أمام الإدارة وعدم استقلاليته، وبالتالي عدم قدرته على التقييم والفحص واختبار مدى دقة المعلومات المالية والتشغيلية ومدى الالتزام بالقوانين والنظم المعمول بها.

3. تسيير الشركات من خلال مجالس إدارة ضعيفة غير مؤهلة وغير قادرة على تصميم نظم فعالة للرقابة مع غياب تمثيل الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة مما يقلل من قدرة المجالس في مناقشة التقارير المالية قبل نشرها.

4. عدم استقلالية المراجع الخارجي وفشله في كشف التحريف والتزييف في التقارير المالية في بعض الشركات، وتواطئه في بعض الأحيان مع الإدارة على حساب الأطراف الأخرى، أي حدوث تحالفات بين المراجع الخارجي والإدارة.

5. الفساد المالي والإداري في الشركات.

6. ضعف آليات الرقابة الأخرى على إدارة الشركات والتي قد تقوم باستغلال إمكانيات الشركة لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصالح الأطراف الأخرى.

7. وجود خلل في أخلاقيات وممارسات مهنتي المحاسبة والمراجعة وتدني أخلاقيات المهنيين بشكل ملحوظ.

8. ضعف القوانين المنظمة لعمل الشركات والعمليات التجارية والمالية والقانونية بشكل عام وعدم قدرتها على مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال في ظل العولمة وأسواق المال.

9. ضعف أنظمة الرقابة الداخلية وعجزها عن تقديم تأكيدات معقولة بشأن رقابة العمليات وفعالية استخدام الموارد المالية ورقابة التقارير المالية.

10. المشاكل المالية التي تعرضت لها العديد من الشركات العالمية الكبرى والتي أدت إلى ظهور فضائح مالية محاسبية بالإضافة إلى سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية والتي ظهرت في أوائل القرن الحادي والعشرين.

كل هذه الأسباب أدت إلى ضرورة المطالبة بتطبيق الحوكمة التي تتميز مبادئها بمجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية[1].

[1] زبيدي البشير، مرجع سابق، ص 121.

المبحث الثالث: علاقة وانعكاسات مبادئ الحوكمة بجودة التقارير المالية

إن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية الحوكمة هو مبدأ الإفصاح والشفافية وما يحمل في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق والمعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية

إن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الحوكمة هو بناء وتحقيق مناخ من الثقة بين الأطراف ذات المصالح المتعارضة، لكن هذه الثقة لا تتواجد في ظل غياب معلومات محاسبية ضرورية لمعرفة مستوى أداء الشركة، فعند توفر الإفصاح والشفافية يحقق جوا من الثقة بين المتعاملين ، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم وأهمية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح والشفافية

تعددت مفاهيم الإفصاح في الأدب المحاسبي، والملاحظ أن مفهوم الشفافية يختلف في استخدامه عن مفهوم الإفصاح، كما قد يتم استخدام مفهوم الإفصاح كمرادف لمفهوم الشفافية، أي أن هناك فرق بين الإفصاح والشفافية، فالإفصاح يقصد به المنهجية الخاصة بتوفير ونشر المعلومات في الوقت المناسب، أما الشفافية يقصد بها خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتصلة بالظروف والقرارات والأعمال القائمة متاحة ومنظورة وقابلة للفهم من جانب كل المشاركين في السوق، حيث تؤدي الشفافية إلى تحسين القرارات الاقتصادية وتعزيز المسائلة وتفعيل الحوكمة، وكذلك نجاح عملية اتخاذ القرارات[1].

فالشفافية لا تعد موضوعا جديد أو دخيلا على نظم الحوكمة فهي الآن كما كانت في الماضي، تحتل مكانها الرفيع في كل شركة ومنظمة لكن الفارق يكمن في درجة الاهتمام بهذا المفهوم، حيث يعرفها البعض بأنها الإفصاح الحاسبي الذي يتخطى المبادئ المحاسبية ذات القبول العام والمعايير والمتطلبات التشريعية في التقرير المالي لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قراراتهم.

[1] ياسمين ممدوح عبد الحميد، قياس وتفسير أثر مستوى الإفصاح المحاسبي على المحتوى المعلوماتي في سوق الأوراق المالية المصري، مذكرة ماجستير، في المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، 2011، ص17.

وتعرف الشفافية أيضا بالعرض الصادق للمعلومات عن المركز المالي والأداء والتدفقات النقدية وغيرها من المعلومات التي تتطلبها المعايير المحاسبية، لتوفير قاعدة معلومات مفيدة لتحقيق المشاركين في السوق، ليتمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات السليمة، وبالتالي لا يمكن تبرير أخطاء القرارات بنقص المعلومات أو أنها مضللة.[1]

أما الإفصاح لغة هو الكشف والتبيان فيقال أفصح عن الشيء أي بينه وأكشفه ويقصد به لدى المحاسبين إرفاق إيضاحات مع القوائم المالية يبين فيها المعلومات التي تتطلب مفاهيم ومعايير المحاسبة المالية وأصول الممارسة المحاسبية ضرورة الكشف عنها وتبيانها إلى مستخدمي القوائم المالية حتى توفر فهما أكثر للقوائم المالية.[2]

إن مبدأ الإفصاح والشفافية يعد عنصر هام لتحقيق باقي مبادئ الحوكمة، فتطبيق كل مبدأ من مبادئ الحوكمة يحتاج إلى الإفصاح والشفافية، ليصبح هذا المبدأ أحد الشروط الأساسية لتطبيق الحوكمة، حيث يرتبط فشل الحوكمة غالبا بالفشل في الإفصاح، فالإفصاح والشفافية وظاهرة الحوكمة هما وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به.

الفرع الثاني: أهمية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية

تمثل آلية الإفصاح والشفافية أحد أهم ركائز وآليات الحوكمة، فتوفير المعلومات المحاسبية يعد من أهم أدوات تحقيق الصحة والسلامة المالية وتوفير المناخ المعلوماتي لجميع المهتمين بالبنك،ومن ثم تحرص معظم البنوك على بناء وتأسيس نظام جيد للإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات بالكم والجودة وفي الوقت المناسب، مع الالتزام بالقواعد واللوائح المنظمة التي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح.

[1] زبيدي البشير، مرجع سابق، ص96.

[2] بالرقي تيجاني، الإفصاح المحاسبي وأثره على كفاءة الأسواق المالية الناشئة، الملتقى الدولي، السوق المالي بين النظري والتطبيق في إطار تجارب الدول العربية، جامعة عنابة،دون ذكر التاريخ، 2008، ص02.

حيث يعتبر مبدأ الشفافية في الإفصاح من أهم أعمدة الاقتصاد الحر في العصر الحديث، وعدم حجب المعلومات ما عدا التي يكون من شأنها الإضرار بصالح البنك، فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للبنك[1].

وسوف يساعد الإفصاح الكافي متخذي القرارات في تقييم المركز المالي والأعمال والانجازات التي يقوم بها البنك وفهم المواصفات والميزات الخاصة بطبيعة أعمال البنك من خلال تقيده بالتشريعات والأنظمة المفروضة عليه.

وتتمثل أهمية الشفافية في أنها تعمل على زيادة المعلومات الواردة في الإيضاحات الملحقة على النحو الذي يؤدي إلى تحسين الإفصاح في القوائم المالية، وعند عدم توفر هذه المعلومات لبعض المستثمرين فقد يتخذوا قرارات غير رشيدة، ويعمل على الرفع المصطنع للأسعار وزيادة المضاربة، وبالتالي خلق نوع من الإرباك والفوضى لمستوى أداء البنك، ويمكن القول أن الشفافية تؤدي إلى الحد من تأثير الشائعات لكي لا تتاح الفرصة أمام بعض السماسرة المضاربين للحصول على معلومات غير متاحة، وبالتالي لها أهمية للعديد من الأسباب الآتية[2]:

- تزيد من عملية توضيح قيم البنود التي تحتويها القوائم المالية.
- تقليل درجة تقلب الأسعار في الأسواق المالية لضمان الاستقرار المالي.
- تجعل استجابة المستثمرين للاخبار السيئة في السوق معتدلة وتساعدهم على توقع وتقييم المعلومات السلبية.
- تعمل على القضاء على ظاهرة عدم تماثل المعلومات.
- تقلل من ميل الأسواق للتركيز على الأنباء الإيجابية أو السلبية.
- تعمل على التعرف على الظروف التي أدت غلى التغير في السياسات المحاسبية.

[1] زغدار أحمد، سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، مجلة الباحث، عدد 2009/07، جامعة الجزائر، 2010، ص84.
[2] زبيدي البشير، مرجع سابق، ص98.

المطلب الثاني: دور الشفافية والإفصاح الأمثل في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية

إن الشفافية والإفصاح يهدف إلى حماية المستثمر العادي ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات المالية، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى: الشفافية والإفصاح الأمثل، ثم تأثير الشفافية والإفصاح على جودة ومصداقية التقارير المالية.

الفرع الأول: الشفافية والإفصاح الأمثل في التقارير المالية

يتطلب الإفصاح الأمثل أن يتم تصميم وإعداد التقارير المالية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المؤسسة خلال الدورة، وكذلك ضرورة أن تتضمن كافة الحقائق التي من شأنها أن تساعد على معرفة حقائق نشاط المشروع ووضعه المالي.

بحيث يعبر بوضوح وعدالة عن نشاط المشروع، وأن تتضمن أرقاما غير مضللة وأن تكون كافية وصريحة، مع عدم حذف أو كتمان معلومات جوهرية تكون مفيدة وذات منفعة لهذا المستثمر العادي أو المؤسسة، حيث يساهم الإفصاح الشامل والأمثل في زيادة منفعة المعلومات المحاسبية والمالية، ويقوم بإيصالها إلى المستخدمين والأطراف المعنية، وكل الحقائق الهامة والملائمة والمتعلقة بالمركز المالي ونتائج العمليات التي تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة وأن تعرض معلومات مفصلة مع عدم إخفاء أية حقائق هامة، ومع التقليل من احتمالات سوء الفهم.

وأن يتضمن الإفصاح إضافة إلى الحقائق الواقعية الحالية على النشاط الذي تقوم به المؤسسة إلى بعض الجوانب المستقبلية المتوقعة أيضا التي تشمل الالتزامات والخسائر المحتملة وكذا عقود النشاط المستقبلية، ويجب استخدام أساليب للإفصاح لكي تنسجم مع طبيعة المعلومات المالية وأهمها النسبية ومن أكثر الأساليب استخداما هي الملاحظة الهامشية، الإيضاحات بين القوسين، الملاحظات الإضافية، الكشوفات التحليلية المرفقة[1].

ولكي تقوم المؤسسة بالإفصاح الأمثل يجب التركيز على الجانبين التاليين وهما[2]:

[1] بالرقي تيجاني، مرجع سابق، ص ص 3-4.
[2] زبيدي البشير، مرجع سابق، ص103.

1- **التجميع الأمثل للبيانات:** بقدر ما يتعلق الأمر بالتجميع الأمثل للبيانات في مجموعات ملائمة، يجب أن تشتمل القوائم المالية على التفاصيل التي تكفي لتزويد مستخدميها بالمعلومات المختلفة، وإذا زادت التفاصيل عن الحد الملائم قد تؤدي إلى إرباك من يستخدمها، لأنه يحتاج إلى دراسة قدر كبير من البيانات التفصيلية لكي يستخلص منها المعلومات الأساسية التي يحتاجها، وفضلا عن ذلك فإنه لا ينبغي أن تظهر البيانات غير الهامة كمفردات مستقلة حتى لا يؤدي الإغفال عن البيانات الهامة.

2- **الشرح الأمثل للبيانات:** يجب إضافة شرح تكميلي للعناوين الرئيسية والفرعية والقيم المالية التي تشملها القوائم لكي يتم توضيح كل منها، إلا أن هذه البيانات قد تكون مطولة أو مختصرة بدرجة تتناقض مع الإفصاح الأمثل، لكن يتوقف ذلك على قدرات من يستخدمون القوائم المالية.

ويجب مراعاة النقاط الجوهرية التالية لتلبية شروط الإفصاح التام والشرح الأمثل للبيانات وهي[1]:

- تقديم ملخص عن الطرق المحاسبية والسياسات المستخدمة في إعداد التقارير المالية.
- تقديم معلومات إضافية للمساعدة في التحليل المالي أو الاستثماري لتحديد حقوق الفئات المختلفة والتأثيرات المالية الناتجة عن أي تغيير في الطرق المحاسبية خلال الدورة الجارية.
- تقديم تقرير عن أي تعديلات سياسية محاسبية تكون قد طبقت وتحديد الأثر الناجم عنها.
- الإفصاح عن الأصول المرهونة كضمان للقروض، والشروط الهامة التي تضمنتها عقود الإقراض، والشروط التعاقدية المرتبطة باتفاقات الاستئجار وغيرها
- الإفصاح عن العمليات المالية وغير المالية التي تمت بعد تاريخ إعداد الميزانية والتي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة.

[1] نفس المرجع السابق، ص103.

الفرع الثاني: تأثير الإفصاح والشفافية على جودة ومصداقية التقارير المالية

يتطلب الإفصاح تجميع معلومات شاملة عن المؤسسة، وأن يتم نشر هذه المعلومات بطريقة تسمح بوصولها لكافة المستخدمين، ويعتبر وجود نظام إفصاح قوي يشجع على الشفافية الحقيقية أحد الملامح المحورية للإشراف والرقابة على الشركات.

ويعتبر الإفصاح أمر في غاية الأهمية لتحديد قدرة المساهمين في ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة لأن الإفصاح القوي يساعد على جلب رؤوس الأموال والمستثمرين حيث يساعد للوصول إلى معلومات منتظمة وموثوقة تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة، ويجب التركز على ضرورة الإفصاح وفي الوقت المناسب على كافة التطورات المادية وبث التقارير المالية لكافة المساهمين مما يدعم ثقة المستخدمين بالشركة وبالتالي بتقاريرها المالية[1].

ويمكن القول أن زيادة ثقة المستخدمين بجودة التقارير المالية التي تقدمها المؤسسات من خلال سعي المؤسسة إلى تحسين بيئة الشفافية والإفصاح، وذلك عن طريق تركيزها على النقاط التالية[2]:

- التركيز عل أخلاقيات العمل والدقة المحاسبية والتي دفعت بالكثير من المؤسسات لتوظيف كافة الوسائل اللازمة لتأمين سلامة أخلاقيات طواقم الإدارة ومراعاة الدقة المحاسبية واختيار الموظفين الأكفاء ذوي الخبرة والسمعة الحسنة.
- إيجاد آليات تحث على العدالة والإتقان في العمل والالتزام بأخلاقيات وآداب المهنة.
- العمل على بناء بيئة مناسبة تمكن الموظفين من الإبلاغ على التصرفات الخاطئة بدل السكوت عنها، أو الإبلاغ عن ذلك بعد فوات الأوان، كأن تقوم المؤسسة بتنظيم لقاءات بين موظفيها ومجلس إدارتها لحثهم وتشجيعهم على توصيل المعلومات عن أي تجاوزات قد تقوم بها الإدارة وتأمين الحماية الكاملة لهم.
- التركيز على جودة الدخل ومراقبة عمليات التحكم في التوقيت المناسب.
- التركيز على تحسين فهم جمهور المستخدمين لهيكل ونشاط المؤسسة وأدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية والأخلاقيات وفتح قنوات لتسهيل اتصال هؤلاء المستخدمين بالمؤسسة.

[1] زبيدي البشير، مرجع سابق، ص105.
[2] نفس المرجع، ص ص 105-106.

- إتباع معايير مالية ومحاسبية عالية الجودة ومعترف بها دوليا عند إعداد المعلومات المالية والإفصاح عنها، وضمان فهم هذه المعايير وحسن استخدامها والعدالة في تطبيقها.
- الإفصاح الفوري عن المعلومات الحساسة والجوهرية وبث المعلومات على شبكة الانترنت وتحديثها بشكل فوري وضمان عدم أي تسريب للمعلومات قبل الإعلان عنها.
- التركيز على جودة أعمال المراجعة من خلال حماية استقلالية المراجع الخارجي وإلزامه للعمل طبقا لما تقتضيه العناية والأصول المهنية.

المطلب الثالث: علاقة مبادئ الحوكمة بجودة التقارير المالية:

إن التطبيق السليم لحوكمة البنوك يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، على أنه يعتبر أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، وبالتالي هناك علاقة وثيقة بين تطبيق قواعد حوكمة البنوك والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية.

وبما أن الإفصاح و الشفافية هو احد أهم مبادئ الحوكمة فان تحقيقه يتفق مع معايير جودة المعلومات المالية المحاسبية، كذلك الأثر المباشر من تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن هذه المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل: مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف.

فضلا عن دورها في عملية التنبؤ، باعتبارها مدخلا أيضا، وتعتبر لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية الذي يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال المعلومات المحاسبية بدراسة العائد المحاسبي ومعدلات التوزيعات ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية.

كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح اسمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.

إن أهم دوافع تطبيق قواعد الحوكمة بالنسبة للبنوك هو إعادة ثقة المتعاملين من مستثمرين وإدارة البنك تجنبا لتعرضها إلى انهيارات أو حالات فشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وقلة الشفافية

وعدم المساءلة في التقارير المالية، لذلك فإن الدقة والموضوعية في التقارير المالية بجانب الالتزام الواضح في تنشيط حركة السوق المالي وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم، فضلا عن أهمية التوقيت الملائم في الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة لذلك، الأمر الذي يؤثر في القدرة التنبؤية لكل المعلومات وعلى سلوك المستثمرين الحاليين والمؤقتين.

تعمل المعلومات المحاسبية الجيدة وجودتها على تشجيع الشفافية الحقيقية للبنوك، ويعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية أداة قوية للتأكد من سلوك البنوك وحماية حقوق المستثمرين.

حيث يمكن للنظام الكافي للمعلومات التي تصل في الوقت المناسب لهم، الأمر الذي يساهم في جذب رأس المال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح للمعلومات المحاسبية وقلتها وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات الغير شفافة تساهم في السلوك غير الأخلاقي، وفي خفض مستوى الشفافية ونزاهة السوق.

وبالتالي فإن إلزام البنوك بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومبادئ حوكمة البنوك يؤدي بالضرورة إلى رفع جودة التقارير المالية بما تتضمنه من إفصاح وشفافية[1].

المطلب الرابع:انعكاسات مبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية

تظهر أهمية جودة التقارير المالية من خلال ازدياد حاجة المؤسسات للتمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح يعد شرطا أساسيا لتأسيس أسواق المال، التي غالبا ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي بإتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحددها المهنة، وذلك حتى تكتسب التقارير المالية مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها.

[1] رياض بوخالفة، مرجع سابق، ص، ص61-62.

فالإفصاح يعد مطلبا ضروريا حتى يعكس الواقع الحقيقي للشركات ومدى التزامها بالقوانين والتعليمات التي تقرها الجهات المسئولة من أجل التأكد من حسن إدارتها بأسلوب علمي يؤدي لحماية أموال المساهمين وتوفير معلومات عادلة شفافة لجميع الأطراف ذات العلاقة، وفي الوقت نفسه توفر أداة جيدة للحكم على أداة مجلس الإدارة ومحاسبتهم، وبالتالي فإن التزام البنك بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومبادئ الحوكمة يؤدي بالضرورة إلى رفع جودة القوائم المالية بما تتضمنه من إفصاح وشفافية[1].

خلاصة الفصل:

تعتبر التقارير المالية المعدة والمنشورة من قبل المؤسسات من أهم مصادر المعلومات التي يلجأ إليها متخذو القرارات، وهي عبارة عن الإطار العام والأوسع والأشمل الذي يضم القوائم المالية ومعلومات أخرى غير مالية لا يمكن الإفصاح عنها من خلال القوائم المالية، كما تحتوي هذه التقارير على تقرير مجلس الإدارة، تقرير مدقق الحسابات الخارجي، بالإضافة إلى الإيضاحات والتفاصيل المكملة للقوائم المالية.

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص ص 61-62.

والتقارير المالية هي الصورة المعبرة عن نتائج الشركة أو المؤسسة الاقتصادية، والتي تتمثل في المصدر الرئيسي للمعلومات المالية، وبما أن المعلومات المطلوبة قد تختلف من شخص إلى آخر، فإن النظام المحاسبي لأي مؤسسة يجب أن يوفر أنواع مختلفة من التقارير المالية، ولكي يتمكن المستثمرون والدائنون الحاليين والمحتملين من قراءتها ينبغي عرضها وفق معايير المحاسبة الدولية وأن تتميز بخصائص الجودة ، والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن المهتمين بمجال التسيير المالي من تقييم الأداء المالي ومعرفة مدى كفاءة الإدارة وتقييم أنشطتها في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة من الزمن.

مقدمة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي لتحليل ما ورد في الفصلين الأول والثاني.

حيث ارتأينا أن نختبر الفرضيات المرتبطة بالموضوع عن طريق إجراء تربص ميداني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة المدية و بنك الوطني الجزائريBNA بهدف جمع المعلومات التي تساعدنا في معالجة هذا الموضوع، وذلك باستخدام الاستبيان الذي من الممكن أن يكون الخيار الملائم، وأخيرا تمت المعالجة الإحصائية حيث تم تفريغ الاستبيان وتحليله من خلال برنامج spss.v 21 الإحصائي وقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم عام للوكالتين محل الدراسة

المبحث الثاني:منهجية الدراسة الميدانية وتحليل البيانات.

المبحث الثالث:معالجة بيانات الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها.

المبحث الأول: تقديم عام للوكالتين محل الدراسة

نظرا لاختلاف نشأة وتطور مهام كل بنك من البنوك العمومية محل الدراسة فإننا سنتناول في هذا المبحث كل ما هو متعلق ببنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري بالمدية من مفهوم وهيكل تنظيمي.

المطلب الأول: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية العصب الأساسي للقطاع الفلاحي ويتجلى ذلك في المهام والقروض الممنوحة من طرفه

الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جمع الموارد المالية الفائضة عند حاجة الجمهور والأعوان الاقتصادية لغرض إقراضها لآخرين الذين هم في حاجة إلى التمويل، وينصب نشاطها على تنمية القطاع الفلاحي وإنعاشه وقد وضعت من مجال نشاطها ليمس جميع القطاعات الاقتصادية.[1]

الفرع الثاني: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

حتى مطلع الثمانينات من القرن العشرين كان البك الوطني الجزائري BNA المسئول الأوحد عن تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، ونظرا للحاجات المتزايدة والمستمرة لهذا القطاع أظهر هذا البنك عجزا ونقصا ملموسا في أداء هذه المهمة، مما أدى إلى ضرورة إنشاء بنك متخصص تناط إليه هذه المهمة.

أنشئ هذا البنك بموجب المرسوم رقم 82-206 المؤرخ في 13 مارس 1982[2] تحت مسمى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بعد إعادة الهيكلة التنظيمية والمالية للقطاع المصرفي وذلك بهدف تمويل

[1] زيدان نعيمة، زواوي رزيقة، دور القرض الرفيق في تطوير القطاع الفلاحي الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة المدية، 2018/2017 ، ص38.

[2] المرسوم رقم 82-206 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 1982/03/16.

الأنشطة الخاصة والعمومية للقطاع الفلاحي والقطاع الفلاحي والصناعي، الري، الصيد البحري، وكالأنشطة التي تهدف إلى تطوير القطاع الريفي.[1]

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دج مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000000 دج للسهم الواحد، ليرتفع في بداية عام 2000 إلى 33 مليار دج موزع على 33000 سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة[2]

كما أنه بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 بتاريخ 1990/04/14 والذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار والمساهمة في التنمية، ولتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 290 وكالة مؤطرة بأكثر من 7000 عامل، والقيام بتنويع منتجاته وخدماته وهذا بغية اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية[3].

المطلب الثاني: التنظيم الهيكلي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعد الهيكل التنظيمي أحد الدعامات الأساسية في تكوين أي مؤسسة، وارتأينا البحث في مختلف مكونات الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، ومن ثم النظر في موقع وظيفة دراسة ومتابعة المخاطر لهذا البنك ضمن هيكله التنظيمي.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة

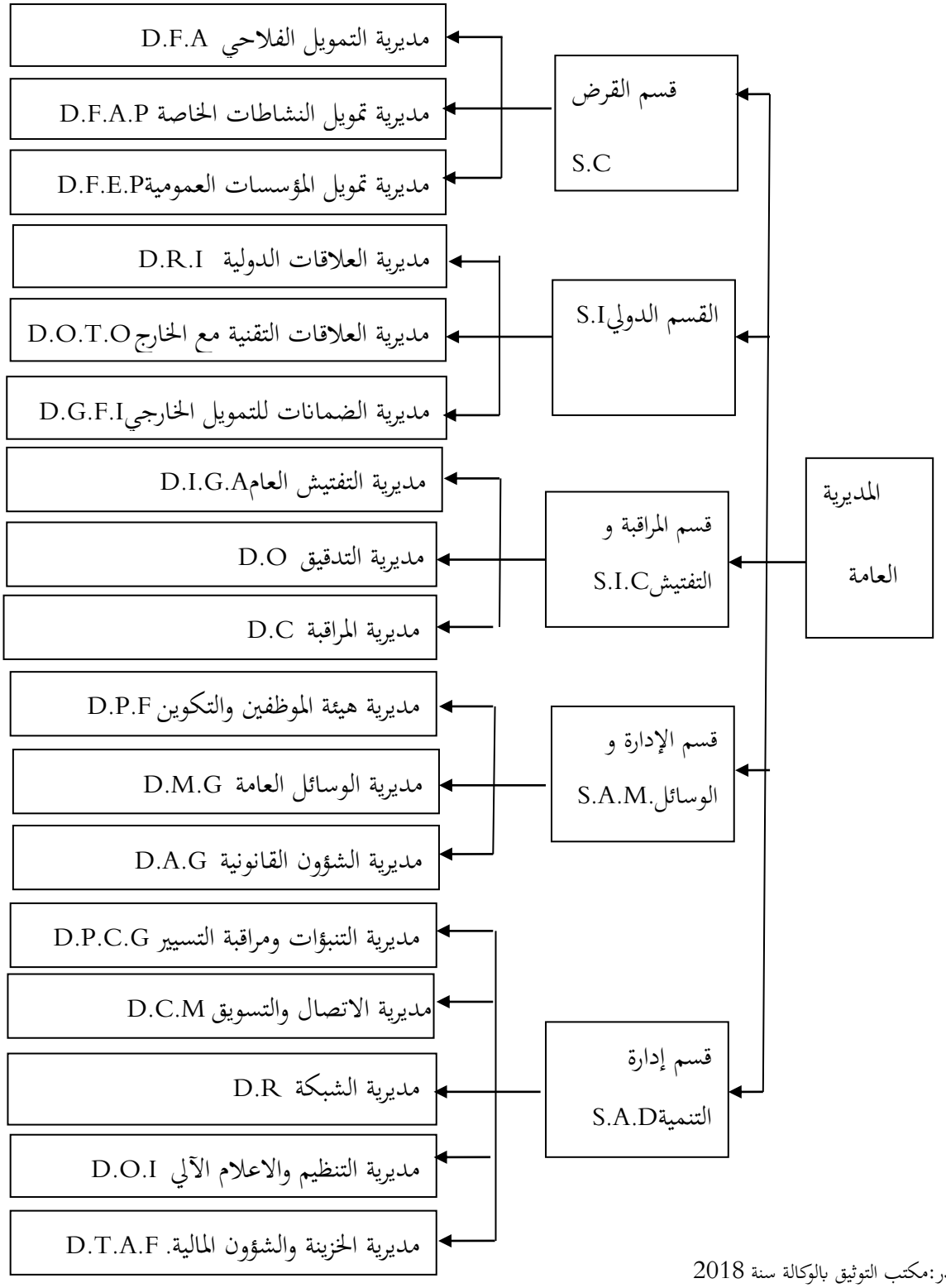
إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية قد أخذ مبدأ اللامركزية حيث أعطى لفروعه صلاحيات واسعة، ويظهر الهيكل التنظيمي له كما يبينه الشكل التالي:

[1] .عبد الحق بوقتة، دور الضمانات البنكية في الحد من مخاطر عدم السداد، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة المدية، 2018/2017، ص ص58-59.

[2] وثائق مقدمة من طرف البنك

[3] مقابلة مع السيد مروان بوشنافة، المكلف بالزبائن وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بتاريخ 2019/03/19 على الساعة 9:30.

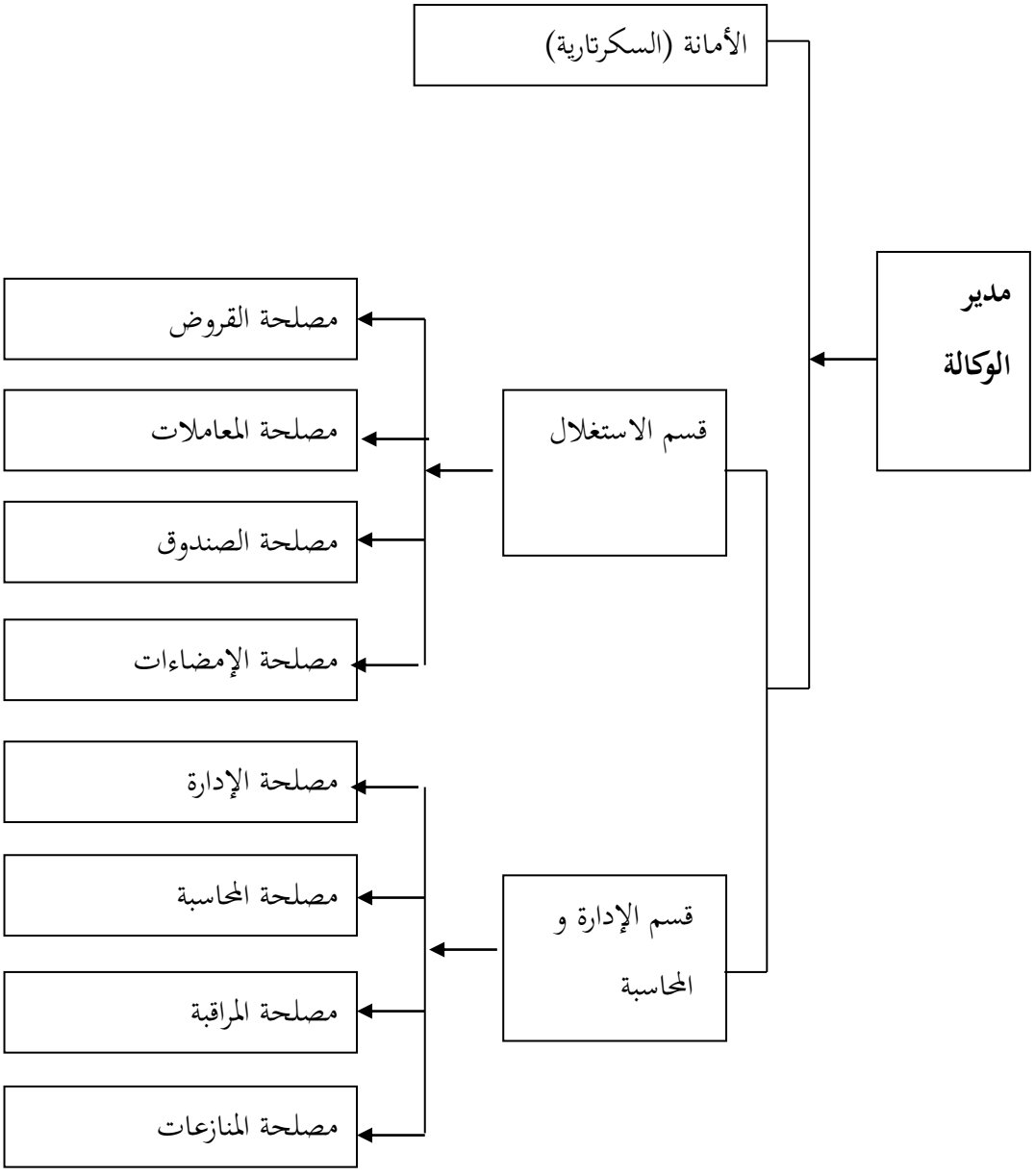
الشكل (03-01): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR



المصدر:مكتب التوثيق بالوكالة سنة 2018

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – BADR و كالة بالمدية

الشكل (03-02): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR فرع المدية



المصدر:مكتب التوثيق بالوكالة سنة 2018

المطلب الثالث: مفهوم البنك الوطني الجزائري BNA

سنتناول في هذا المطلب التعريف بالبنك الوطني الجزائري بالمدية من أجل التعرف عليه.

الفرع الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري BNA

البنك الوطني الجزائري BNA ويتم كتابته ي شكل مبسط (ب-و-ج)، وهو عبارة عن شركة أسهم (spa) تم إنشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري وبالضبط في 1966/06/13 ومقره الرئيسي 8 شارع ارنستو تشيكيفارة وحددت مدته ب99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري، ويقدر رأس ماله ب41.600.000.000دج .

وباعتباره يسعى للتوسع الأفقي لشبكاته فقد قام بإنشاء 211 وكالة تجارية و17 وكالة جهوية للاستغلال و 138 موزع آلي للأوراق النقدية وأكثر من 5000 موظف، وهذا التقسيم في قيد التوسع ليعم جميع أنحاء الوطن.

كما أن البنك الوطني الجزائري يقوم بنشاطات عديدة كونه بنك للوديعة وأيضا يقوم بعمليات التبادل والقروض في إطار التشريعات وأنظمة منصوص عليها كذلك يقوم باستقبال ودائع ورؤوس أموال مقدمة من طرف الأفراد[1].

الفرع الثاني: نشأة البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966، على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها حيث أسست برأس مال قدره 20 مليون دج، ومن خلال المادة السابعة سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5% حيث تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملكا للدولة سنة 1970.

[1] مسعودة لكسي، دليلة أمير، الأساليب المنتهجة وتأثيرها على الحد من مخاطر القروض، مذكرة ماستر، تخصص علوم مالية، جامعة المدية، 2017/2016، ص92.

وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أنه كان له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

وفي 16 فيفري 1989 أصبح البنك الوطني الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم تسير وفقا لقوانين 88-01 و88-03 و88-04 ل12 جانفي 1988 وقانون 88-119 ل21 جوان 1988 وقانون 88-117 ل28 سبتمبر 1988 وبالقانون التجاري .

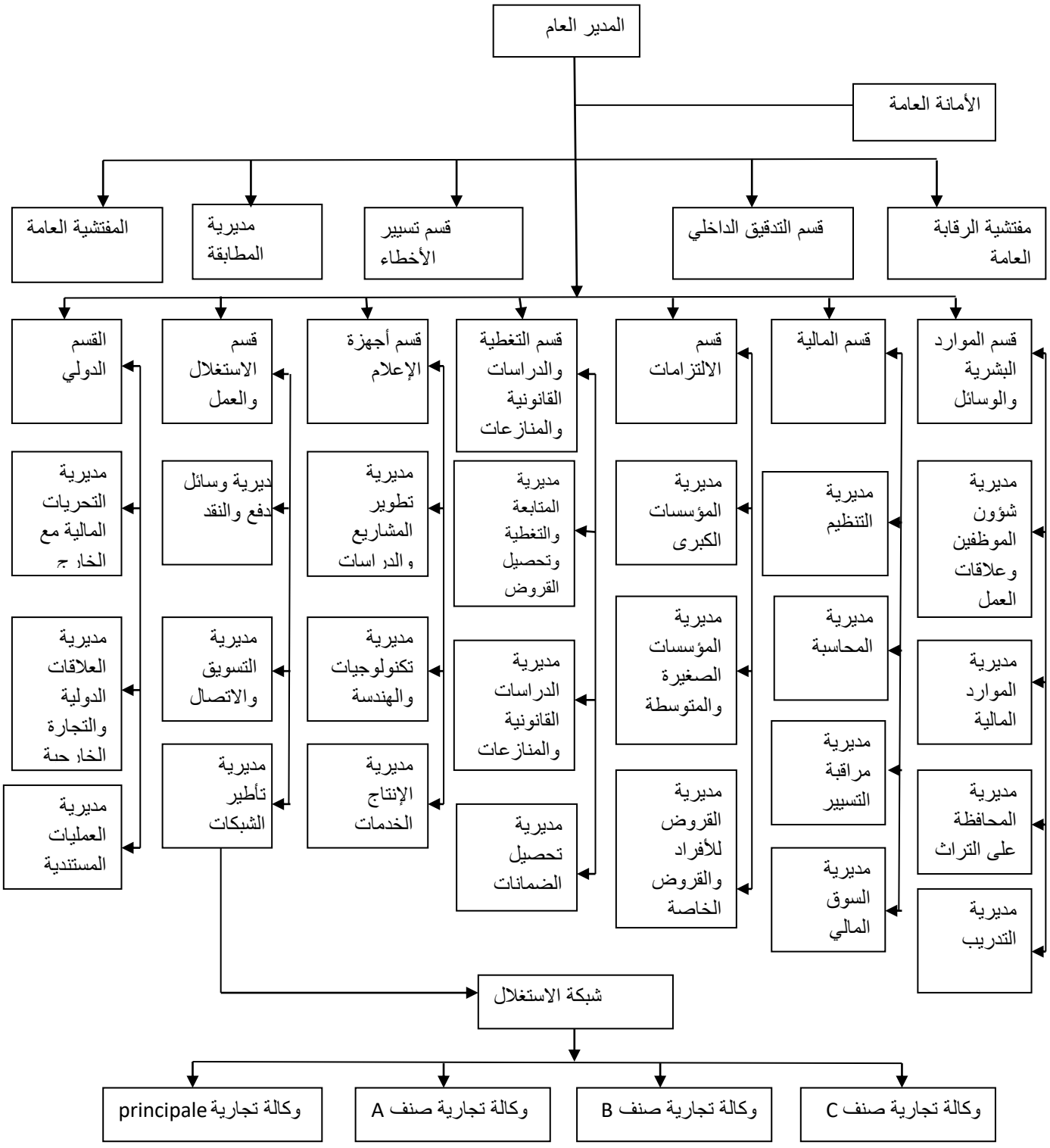
وتم تعديل هذا القانون وكان آخر تعديل في 1993/04/12 رقم 93-08 وتم إبراز القوانين في النصوص والمقررات الخاصة بالبنوك[1].

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

يتشكل الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري من عدة أقسام نوجزها في الشكل التالي:

[1] بن قويدر زينب، تيتان أمال، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة المدية، 2018/2017، ص ص 91-92.

الشكل رقم (03-03) الهيكل التنظيمي العام للبنك الوطني الجزائري



المصدر: شراطي هشام، دور البنوك التجارية في تمويل قطاع السكن عن طريق القروض العقارية، مذكرة ماستر، تخصص علوم مالية، جامعة المدية،2017/2016، ص92.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية وتحليل البيانات

بهدف الإجابة على الأسئلة المطروحة في إشكالية البحث، وإثبات صحة أو خطأ الفرضيات الموضوعة تم إسقاط الجانب النظري على الجانب الميداني من خلال تصميم استمارة استبيان من أجل جمع ومعالجة

البيانات والمعلومات الميدانية لفئات حسب الدراسة وذلك اعتمادا على جملة من الأساليب الإحصائية المناسبة لضمان أفضل معالجة واستخلاص النتائج لهذا البحث.

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية

من أجل معالجة إشكالية البحث المطروحة بطريقة هادفة لا بد من وضع عينة للدراسة، لتكون مماثلة تمثيلا صادقا وذلك حتى يتسنى إسقاط النتائج المستخلصة من إجابات أفرادها على باقي مجتمع الدراسة.

الفرع الأول:مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة المستهدفة من عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائر بحيث بلغ مجموع عمالهما 40عاملا والجدول التالي يمثل عدد العمال في الوكالتين محل الدراسة

الجدول(03-01): عدد عمال الوكالتين

الوكالة البنكية	عدد العمال	النسبة المؤوية%
BADR	25	%62.5
BNA	15	%37.5
مجموع العمال	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبتان إعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف البنكين.

الفرع الثاني: عينة الدراسة

فيما يخص العمال الذين تم توزيع الاستبيان عليهم موزعين على البنكين والجدول التالي يمثل عدد عمال العينة بالوكالتين محل الدراسة كما يلي:

الجدول (03-02): عدد عمال العينة في الوكالات محل الدراسة

الوكالات البنكية	التكرار	النسبة
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	21	%67.74
البنك الوطني الجزائري	10	%32.26
المجموع	31	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات المقدمة من البنكين

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عينة الدراسة تشكلت من 31 عامل من البنكين محل الدراسة الذين اختيروا بطريقة ميسرة، حيث تم جمع المعلومات عن طريق الاستمارات قمنا بتقديم 23 استمارة إلى المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية واسترجعنا 21 استمارة وتم إلغاء استمارة واحدة لعدم الإجابة عن كل الأسئلة فيها، واستمارتين لم يتم استرجاعهما.

وقمنا بتوزيع 12 استمارة بالبنك الوطني الجزائري حيث تم استرجاع 10 استمارات واستمارتين لم يتم استرجاعهما، ولم يتم إلغاء أي واحدة منها.

الفرع الثاني: أساليب جمع البيانات

مراعاة لطبيعة المتغيرات وأهدافها اعتمدنا في جمع الاستبيان على عدة مصادر أولية وثانوية

1. **المصادر الأولية:** اعتمدنا على الاستبانة في جمع البيانات والتي صممت وفقا لأهداف وفرضيات الدراسة.
2. **المصادر الثانوية:** تتمثل فيما يلي:

- **المقابلة:** هي أسلوب يستخدم في جمع البيانات حول سلوك موظفي البنوك المختارة والتعرف على اتجاهاتهم بخصوص مبادئ الحوكمة في البنوك والتحكم في إدارتها.
- **المصادر الرسمية والأكاديمية:** تتعلق بالإحصائيات الرسمية بالجزائر والمنظمات الدولية ذات الصلة بموضوع الدراسة وبعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع والمتعلقة بالكتب والدوريات والأطروحات والمذكرات.

المطلب الثاني: بناء وتوزيع أداة الدراسة الميدانية

انطلاقا من أهمية استمارة الاستبيان في هذا البحث فقد تطلب إعدادها شكلا ومضمونا لكثير من الدقة والموضوعية وذلك حتى تكون قادرة على قياس وتحقيق ما صممت لأجله بما يحقق الأهداف المرجوة من الدراسة الميدانية.

الفرع الأول: تصميم استمارة الاستبيان

اعتمدنا على الجانب النظري من خلال الفصلين الأول والثاني، وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة لا سيما المشار إليها في مقدمة هذا البحث، واستنادا على رأي الأستاذ المشرف والزملاء في كيفية إعداد استمارة الاستبيان تم تصميم هذه الأخيرة في شكلها الأولي مع الأخذ بعين الاعتبار لما يلي:

- التأكد من تناسق الأسئلة وارتباطها وانسجامها بالفرضيات.
- تحديد الأبعاد التي تعكس متغيرات الدراسة.
- محاولة عدم التعمق في طرح الأسئلة حتى تكون قابلة للفهم من قبل الأفراد المستجوبين.
- ترتيب الفقرات وتدريجها وربطها بالأهداف المرجوة من الدراسة.
- استعمال لغة سليمة.
- أن يتاح للمستجوب اختيار بديل من بين (5) خمسة بدائل متاحة.

وبعد تصميم استمارة الاستبيان المشار إليه في الملاحق تم عرضها على الأستاذ المشرف وذلك بهدف الاسترشاد بخبرته في وضع الأسئلة وصياغتها والتأكد من أنها تغطي موضوع البحث، ومن مدى إمكانية معالجة الأجوبة المحتملة إحصائيا، وبناءا على رأي الأستاذ تم إجراء العديد من التعديلات التي تمثلت في إلغاء بعض الفقرات، وإضافة أخرى لتغطية كل جوانب موضوع البحث كما تم إعادة صياغة بعض الفقرات التي اتسمت بالتعقيد وعدم الوضوح، فعلى أساس ذلك استقر الاستبيان في شكله النهائي قبل بدأ عملية التوزيع.

الفرع الثاني: هيكل استمارة الاستبيان

لقد تضمنت استمارة الاستبيان المعتمدة في هذه الدراسة ما يلي:

الديباجة: استهدفت هذه الديباجة استقطاب ثقة العينة إذ تمثلت في شكل خطاب موجه للمستجوبين يتضمن عنوان الدراسة وطبيعة الشهادة المحضرة والجامعة المحتضنة لهذا البحث مع التأكيد على أهمية رأيهم حول موضوع هذه الدراسة لأجل نجاحها والوصول بها إلى نتائج واقعية وذات مصداقية عالية.

تضمنت قاعدة الإستبانة من(35) خمس وثلاثون سؤالا توزعت على ثلاث مجموعات

المجموعة الأولى: استهدفت هذه المجموعة الحصول على بيانات ومعلومات عامة على المستقصى والتي تمثلت في (6) ستة أسئلة هي: المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، الجنس، السن، المستوى الوظيفي.

المجموعة الثانية: استهدفت جمع البيانات الخاصة بقواعد ومبادئ حوكمة البنوك، وتم تشمل 23 ثلاث وعشرون سؤالا ، وتم إعداد الأسئلة على أساس مقياس ليكارت ذو التقييم الخماسي وهي: (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة)، حيث خصصت لها المحاور التالية:

المحور الأول: أثر توفر مبدأ الإطار الفعال على تعزيز موثوقية التقارير المالية (الفقرات من 1 إلى 4)، وتقابل كل فقرة من فقرات المحور قائمة التقييم الخماسي.

المحور الثاني:أثر تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في تعزيز موثوقية التقارير المالية (الفقرات من 5إلى8)، وتقابل كل فقرة من فقرات المحور قائمة التقييم الخماسي.

المحور الثالث:تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تعزيز جودة التقارير المالية (الفقرات من 9 إلى13)، وتقابل كل فقرة من فقرات المحور قائمة التقييم الخماسي.

المحور الرابع:تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تعزيز موثوقية التقارير المالية (الفقرات من 14 إلى 19)، وتقابل كل فقرة من فقرات المحور قائمة التقييم الخماسي.

المحور الخامس:تطبيق مبدأ المحافظة على حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة في تعزيز موثوقية التقارير المالية (الفقرات من 20 إلى23)، وتقابل كل فقرة من فقرات المحور قائمة التقييم الخماسي.

المجموعة الثالثة استهدفت جمع البيانات الخاصة بجودة وموثوقية التقارير المالية حيث خصصنا لها (6) ستة أسئلة، وتقابل كل فقرة من فقرات المحور قائمة التقييم الخماسي (الملحق 01) .

واشتملت الاستبانة على 5 فئات للإجابة بمقياس ليكارت الخماسي بالنسبة للمجموعتين الثانية والثالثة، والتي تدرجت حسب المعايير التالية:

- غير موافق بشدة بدرجة 1.
- غير موافق بدرجة 2.
- محايد بدرجة 3.
- موافق بدرجة 4.
- موافق بشدة بدرجة 5.

الفرع الثالث: توزيع استمارة استبيان

بعد الانتهاء من تصميم استمارة الاستبيان في شكله النهائي بدأت عملية توزيعه على عينة الدراسة المشار إليها سابقا وقصد ضمان استهداف أكبر عدد ممكن من أفراد تلك العينة تم الاعتماد على التسليم المباشر لاستمارة الاستبيان.

المطلب الثالث: استرجاع أداة الدراسة الميدانية

لقد تمت عملية استرجاع استمارات الاستبيان خلال فترة توزيعها وبالأساليب والكيفيات ذاتها وبعد الانتهاء من ذلك تم تحديد نسبة الاستجابة الفعلية من قبل أفراد العينة كما تم تصنيف وحصر عدد من الاستمارات المقبولة للمعالجة الإحصائية.

وللحصول على أكبر عينة معبرة عن مجتمع الدراسة تم توزيع 35 استبيان وبعد عملية الاسترجاع وإجراءات الفرز وتبويبها كانت النتائج كما يوضحه الجدول

والجدول الموالي يوضح دد الاستمارات الموزعة والصالحة للمعالجة الاحصائية.

الجدول (03-03): عدد الاستمارات الموزعة والصالحة للمعالجة الإحصائية

البيان	BADR		BNA		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الاستمارات الموزعة	24	%100	12	100%	36	100%
الاستمارات المسترجعة	22	91.67 %	10	83.33 %	32	88.89%
الاستمارات الغير مسترجعة	02	%8.33	02	16.67 %	4	11.11%
الاستمارات الملغاة	01	4.17%	00	00%	1	4.54%
الاستمارات القابلة للمعالجة الإحصائية	21	%87.5	10	83.33 %	31	95.45%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على عملية التوزيع واسترجاع الاستبيان

ومن خلال استقراء الجدول السابق نلاحظ أن العدد الإجمالي للاستمارات المسترجعة بلغ 31 استمارة من أصل 36 استمارة موزعة أي بنسبة 86.11% وهذه النسبة جيدة من وجهة نظرنا ، بينما باقي الاستمارات والتي عددها 4 استمارات بنسبة% 11.11 لم نتمكن من استرجاعه وذلك لامتناع بعض فئات العينة للإجابة عليها وعدم اهتمامهم بموضوع البحث كما أنه تم إلغاء استمارة واحدة من بين الاستمارات المسترجعة، ومثلت نسبة% 4.54، وبهذا يكون عدد الاستمارات التي تم تحليلها ومعالجتها إحصائيا قد بلغ 31 استمارة بنسبة% 95.45 من الاستمارات التي تم توزيعها.

المطلب الرابع: اختبار صدق وثبات صحة الاستبيان

نتطرق في هذا المبحث إلى إجراء اختبار الصدق والثبات للتأكد من سلامة الاستبيان لقياس تأثير متغيرات الدراسة والتحقق من إمكانية إعطائه لنفس النتائج فيما لو أعيد تطبيقه مرة أخرى تحت نفس الظروف التي طبق فيها للمرة الأولى.

الفرع الأول: اختبار صدق الاستبيان

صدق الاستبيان يعني التأكد من أنه قادر على قياس ما صمم لقياسه بما يحقق أهداف الدراسة كما يقصد بالصدق شمول الاستبيان لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ووضوح فقراته ومفرداته من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل أفراد عينة الدراسة، وللتحقق من صدق استبيان دراستنا الحالية تم استخدام الأسلوبين الآتيين:

1. **الاتساق الظاهري:** تم التأكد من صدق الاستبيان من خلال المحكمين وطالما أن الاستبانة يقصد بها قياس ما وضع لقياسه وللتأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتمرسين في مناهج البحث وإعداد الاستبيانات وكذلك المتخصصين في الموضوع المدروس، وكلهم ينتمون لأعضاء الهيئة التدريسية للكلية وذلك للتعرف على آرائهم في استبانة الدراسة ومدى ملائمتها للهدف بغرض إقرار أو حذف أو إضافة فقرات للإستبانة، وقد وافق المحكمون على فقراته مقترحين إجراء بعض التعديلات وهو ما قمنا به رفقت الأستاذ المشرف.

2. **الاتساق الداخلي:** تم حساب معامل ارتباط درجة كل عبارة من عبارات أجزاء الاستبيان مع المحور الذي ينتمي إليه، والجدول أسفله يوضح ارتباط كا فقرة من فقرات الاستبيان مع محوره.

جدول رقم (03–04): معاملات الارتباط سبيرمان بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية لفقراتها للمحور الأول

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	إن وجود إطار فعال للحوكمة يعزز الرقابة داخل البنك ويزيد من جودة التقارير المالية	0.586	0.001
02	يكفل إطار الحوكمة بإعداد المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية وهذا يساهم في جودة التقارير المالية	0.660	0.000
03	إن كفاءة وتكامل وشفافية الأسواق والاتساق مع أحكام القانون يؤدي إلى تعزيز موثوقية التقارير المالية	0.761	0.000
04	إن توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار الحوكمة البنكية يعمل على رفع مستوى الشفافية والجودة في المعلومات المحاسبية والتقارير المالية	0.558	0.001

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات spss 21 (الملحق 03)

تم إيجاد معامل الارتباط (سبيرمان) بين معدل كل عبارة من عبارات المحور الأول، لمعرفة هدف الدراسة ومدى صدق العبارات لقياس أهداف الدراسة حيث أن:

العبارة رقم 01: ظهر معامل الارتباط 0.586 وهو ارتباط قوي بين المحور والعبارة، وبمستوى دلالة 0.001وهو أقل من 0.01، وبالتالي هناك اتساق بين العبارة والمحور.

العبارة رقم 02: ظهر معامل الارتباط 0.660 وهو ارتباط قوي بين المحور والعبارة وبمستوى دلالة 0.000، وهو أقل من 0.01، وبالتالي هناك اتساق بين العبارة والمحور.

العبارة رقم 03: ظهر معامل الارتباط 0.761 وهو ارتباط قوي بين المحور والعبارة، وبمستوى دلالة 0.000، وهو أقل من 0.01 وبالتالي هناك اتساق بين العبارة والمحور.

العبارة رقم 04: ظهر معامل الارتباط 0.558 وهو ارتباط قوي بين المحور والعبارة ، وبمستوى دلالة 0.001، وهو أقل من 0.01 أي هناك اتساق بين المحور والعبارة.

الجدول رقم (03–05): معاملات الارتباط سبيرمان بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية لفقراتها للمحور الثاني.

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
05	البنك ملزم بتلبية متطلبات السلطات الرقابية على أكمل وجه.	0.557	0.001
06	يتخذ البنك إجراءات كافية لحماية حقوق المودعين والمقترضين.	0.729	0.000
07	يقدم البنك لكافة أصحاب المصالح المعلومات بكل سهولة.	0.651	0.000
08	تضمن الحوكمة إيصال اهتمامات أصحاب المصالح لمجلس الإدارة هذا يساهم في تحقيق جودة التقارير المالية.	0.570	0.001

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss 21 (الملحق 03)

العبارة رقم 01: ظهر معامل الارتباط 0.557وهو ارتباط جيد بين المحور والعبارة وبمستوى دلالة 0.001 وهو أقل من 0.01، وبالتالي هناك اتساق بين العبارة والمحور.

العبارة رقم 02 : ظهر معامل الارتباط 0.729 وهو ارتباط جيد بين العبارة والمحور وبمستوى دلالة 0.000 وهو أقل من 0.01، وبالتالي هناك اتساق بين العبارة والمحور.

العبارة رقم 03 : ظهر معامل الارتباط 0.651 وهو ارتباط جيد بين العبارة والمحور وبمستوى دلالة 0.000 وهو أقل من 0.01، وبالتالي هناك اتساق بين المحور والعبارة.

العبارة رقم 04: ظهر معامل الارتباط 0.570 وهو ارتباط جيد بين المحور والعبارة وبمستوى دلالة 0.001 وهو أقل من 0.01، وبالتالي هنات اتساق بين العبارة والمحور.

الجدول رقم (03–06): معاملات الارتباط سبيرمان بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية لفقراتها للمحور الثالث

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
09	يتم تعديل وتحسين أساليب الإفصاح المحاسبي لتحقيق درجة أعلى في جودة التقارير المالية.	0.668	0.000
10	رفع لجنة التدقيق تقرير إلى مجلس الإدارة يخص صدق وشرعية التقارير المالية.	0.482	0.006
11	يدعم إطار الحوكمة البنكية الشروط اللازمة لوضع التأشيرة على صدق وموثوقية التقارير المالية من طرف المدقق الخارجي.	0.493	0.005
12	يلتزم البنك بعرض بياناته على مدقق خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية محترمة.	0.501	0.004
13	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية إضافة لتلك التي حددها القانون في الوقت المناسب بما يضمن وصول المعلومة إلى جميع أصحاب المصالح مما يعزز جودة التقارير المالية.	0.660	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss 21 (الملحق 03)

العبارة رقم 01: ظهر معامل الارتباط 0.668 وهو ارتباط جيد بين المحور والعبارة وبمستوى دلالة 0.000 وهو أقل من 0.01، وبالتالي هناك اتساق بين العبارة والمحور.

العبارة رقم 02: ظهر معامل الارتباط 0.482 وهو ارتباط ضعيف بين المحور والعبارة وبمستوى دلالة 0.006 وهو أقل من 0.01، بالتالي ليس هناك ارتباط بين العبارة والمحور.

العبارة رقم 03: ظهر معامل الارتباط 0.493 وهو ارتباط ضعيف بين المحور والعبارة وبمستوى دلالة 0.005 وهو أقل من 0.01، بالتالي ليس هناك ارتباط بين العبارة والمحور.

العبارة رقم 04: ظهر معامل الارتباط 0.501 وهو ارتباط جيد بين المحور والعبارة وبمستوى دلالة 0.004 وهو أقل من 0.01، وبالتالي هناك اتساق بين العبارة والمحور.

العبارة رقم 05: ظهر معامل الارتباط 0.660 وهو ارتباط جيد بين المحور والعبارة وبمستوى دلالة 0.000 وهو أقل من 0.01، وبالتالي هناك اتساق بين العبارة والمحور.

الجدول رقم (03–07): معاملات الارتباط سبيرمان بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية لفقراتها للمحور الرابع

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
14	يتم انتخاب مجلس الإدارة من خلال خبراتهم ومؤهلاتهم الإدارية.	0.416	0.020
15	يتابع المجلس سلامة البيانات المالية الصادرة عن البنك وأنها تعبر وبوضوح عن عدالة التقارير المالية.	0.668	0.000
16	يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالإطلاع على كافة القوانين والتعليمات الأساسية التي تتعلق بالبنك وبالقانون التأسيسي، والسهر على سلامة تطبيقها وكذا انعقاد المجلس بشكل دوري.	0.782	0.000
17	يعزز مستوى الخبرة والمؤهل العلمي لأعضاء مجلس الإدارة واستقلاليتهم جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية.	0.370	0.041

18	تقديم مجلس الإدارة تقرير يعرض فيه نظرة البنك وتنبؤاته المستقبلية يزيد من درجة موثوقية التقارير المالية.	0.678	0.000
19	وضع آليات لإشراف مجلس الإدارة العليا يساهم في تحقيق جودة التقارير المالية.	0.557	0.001

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss 21 (الملحق 03)

العبارة رقم 01: ظهر معامل الارتباط 0.416 وهو ارتباط ضعيف بين المحور والعبارة وبمستوى دلالة 0.020 وهو أكبر من 0.01، وبالتالي ليس هناك اتساق بين العبارة والمحور

العبارة رقم 02: ظهر معامل الارتباط 0.668 وهو ارتباط جيد بين المحور والعبارة وبمستوى دلالة 0.000 وهو أقل من 0.01، وبالتالي هناك اتساق بين العبارة والمحور.

العبارة رقم 03: ظهر معامل الارتباط 0.782 وهو ارتباط جيد بين المحور والعبارة وبمستوى دلالة 0.000 وهو أقل من 0.01، وبالتالي هناك اتساق بين العبارة والمحور.

العبارة رقم 04: ظهر معامل الارتباط 0.370 وهو ارتباط ضعيف بين المحور والعبارة وبمستوى دلالة 0.041 وهو أقل من 0.01، وبالتالي ليس هناك اتساق بين العبارة والمحور.

العبارة رقم 05: ظهر معامل الارتباط 0.678 وهو ارتباط جيد بين المحور والعبارة وبمستوى دلالة 0.000 وهو أقل من 0.01، وبالتالي هناك اتساق بين العبارة والمحور.

العبارة رقم 06: ظهر معامل الارتباط 0.557 وهو ارتباط جيد بين المحور والعبارة وبمستوى دلالة 0.001 وهو أقل من 0.01، وبالتالي هناك اتساق بين العبارة والمحور.

الجدول رقم (03-08): معاملات الارتباط سبيرمان بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية لفقراتها للمحور الخامس

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
20	المساهمون هم أصحاب الحق في تعيين وفصل أعضاء مجلس الإدارة وزيادة رأس المال والتصرف في	0.688	0.000

	أصول البنك.		
21	يلتزم البنك بالمعاملة العادلة بين جميع المساهمين مع ضمان عدم تسريب المعلومات من الداخل لبعض المساهمين دون غيرهم طالما لم يتم الإفصاح عن هذه المعلومات.	0.690	0.000
22	الحوكمة تضمن المساواة والعدالة بين كل المساهمين وعدم تسريب معلومات لبعضهم في البنك دون غيرهم وهذا يزيد جودة التقارير المالية.	0.648	0.000
23	إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة لأعضاء مجلس الإدارة يزيد من مستوى الشفافية والجودة في التقارير المالية.	0.812	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss 21 (الملحق 03)

العبارة رقم 01: ظهر معامل الارتباط 0.668 وهو ارتباط جيد بين المحور والعبارة وبمستوى دلالة 0.000 وهو أقل من 0.01، وبالتالي هناك اتساق بين العبارة والمحور.

العبارة رقم 02: ظهر معامل الارتباط 0.690 وهو ارتباط جيد بين المحور والعبارة وبمستوى دلالة 0.000 وهو أقل من 0.01، وبالتالي هناك اتساق بين العبارة والمحور.

العبارة رقم03: ظهر معامل الارتباط 0.648 وهو ارتباط جيد بين المحور والعبارة وبمستوى دلالة 0.000 وهو أقل من 0.01، وبالتالي هناك اتساق بين العبارة والمحور.

العبارة رقم 04: ظهر معامل الارتباط 0.812 وهو ارتباط جيد بين المحور والعبارة وبمستوى دلالة 0.000 وهو أقل من 0.01، وبالتالي هناك اتساق بين العبارة والمحور.

الجدول رقم (03-09): معاملات الارتباط سبيرمان بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية لفقراتها للمحور السادس

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
24	عند إعداد وتقديم التقارير المالية يجب توفير	0.338	0.063

	المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة.		
25	يمكن تحسين المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية المستخدمة في اتخاذ القرارات عند تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.	0.512	0.003
26	يؤدي إتباع معايير الشفافية والإفصاح في المعلومات المحاسبية في التعامل مع المستثمرين والدائنين لقيام نظام محاسبي سليم حول جودة التقارير المالية.	0.750	0.000
27	تتحقق جودة التقارير المالية بتوفر ملائمة القوائم المالية ومدى ارتباطها باتخاذ القرار المناسب، وكذلك مدى سلامتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية ومدى قابليتها للمقارنة.	0.307	0.093
28	يعتبر تحسين جودة التقارير المالية أحد العوامل الرئيسية في تحقيق أهداف البنك.	0.618	0.000
29	تتحقق جودة التقارير المالية بالإفصاح على تلك القوائم المالية من خلال الإفصاح الكافي عن المعلومات.	0.624	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss 21 (الملحق 03)

العبارة رقم 01: ظهر معامل الارتباط 0.338 وهو ارتباط ضعيف بين المحور والعبارة وبمستوى دلالة 0.063 وهو أكبر من 0.01، وبالتالي لا يوجد هناك اتساق بين العبارة والمحور.

العبارة رقم 02: ظهر معامل الارتباط 0.512 وهو ارتباط جيد بين المحور والعبارة وبمستوى دلالة 0.003 وهو أقل من 0.01، وبالتالي هناك اتساق بين العبارة والمحور.

العبارة رقم 03: ظهر معامل الارتباط 0.750 وهو ارتباط جيد بين المحور والعبارة وبمستوى دلالة 0.000 وهو أقل من 0.01، وبالتالي هناك اتساق بين العبارة والمحور.

العبارة رقم 04: ظهر معامل الارتباط 0.307 وهو ارتباط ضعيف بين المحور والعبارة وبمستوى دلالة 0.093 وهو أكبر من 0.01، وبالتالي ليس هناك اتساق بين العبارة والمحور.

العبارة رقم 05: ظهر معامل الارتباط 0.618 وهو ارتباط جيد بين المحور والعبارة وبمستوى دلالة 0.000 وهو أقل من 0.01، وبالتالي هناك اتساق بين العبارة والمحور.

العبارة رقم 06: ظهر معامل الارتباط 0.624 وهو ارتباط جيد بين المحور والعبارة وبمستوى دلالة 0.000 وهو أقل من 0.01، وبالتالي هناك اتساق بين العبارة والمحور.

الفرع الثاني: اختبار ثبات الاستبيان

الثبات يعبر عن مدى تشابه إجابات أفراد العينة حيث كلما كانت الإجابات متشابهة دل ذلك على ثبات الاستبانة، وسيدل ذلك على حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ حيث يكون أكبر من 60% حيث طبقت المعادلة على عينة الدراسة التي تكونت من 31 عامل في الوكالتين البنكيتين بمدينة المدية، والجدول رقم (03-09) يوضح معاملات ثبات كل محور من الاستبانة ومعامل ثبات الاستبانة

الجدول رقم (03-10): توزيع معامل ألفا كرونباخ

المحاور	عدد الأسئلة	معامل ألفا كروم باخ
وجود إطار محكم وفعال لحوكمة البنوك.	4	0.759
دور أصحاب المصالح	4	0.753
الإفصاح والشفافية	5	0.716
مسؤوليات مجلس الإدارة	6	0.737
المحافظة على حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة	4	0.796
المجموع	32	0.698
موثوقية التقارير المالية	6	0.716
معامل الارتباط للاستبيان ككل	29	0.784

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss21. (الملحق 04)

ظهر معامل ثبات الاستبيان ككل 0.784 أي 78.4% وهي أكبر من 60% وهو ما يدل على أن ثبات الاستبيان جيد.

المبحث الثالث: معالجة بيانات الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها

تتضمن استمارات الاستبيان المقبولة التي تم إحصائها وتحديد عددها النهائي سابقا بيانات تتطلب معالجة للوصول إلى معلومات تفيد في الإجابة على إشكالية الدراسة بعد اختبار الفرضيات المطروحة لها، باستخدام جملة من الأدوات الإحصائية المتعارف عليها من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss.v 21)

الطلب الأول: الإحصائيات الوصفية لعينة الدراسة

لتحديد خصائص عينة الدراسة تم تخصيص المجموعة الأولى من الاستبيان لتجميع بيانات ومعلومات عامة عن المستجوبين كالجنس، والشهادة العلمية، المستوى الوظيفي، سنوات الخبرة، والسن إذ تفيد تلك الخصائص في توفير أرضية مناسبة لتحليل نتائج الدراسة من خلال التأكد من كفاءة أفراد العينة المستقصاة وقدرتهم على الاستيعاب مختلف فقرات الاستبيان لتقديم الإجابات المناسبة بكل موضوعية، وسنقوم بتحليل كل عنصر على حدى.

أولا– الجنس

يوضح الجدول التالي رقم (03-11) توزيع مفردات العينة حسب متغير الجنس كما يلي:

جدول رقم (03–11): توزيع أفراد لعينة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة%	الترتيب
ذكر	20	%64.5	1
أنثى	11	%35.5	2

المجموع	31	%100	/

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.21 (الملحق 05)

من خلال الجدول أعلاه، يلاحظ أغلب عمال الوكالتين المدروسة هم رجال، نجد ما يقارب 64.5 رجال مقابل 35.5 نساء أي أن الرجال يمثلون ما يقارب الثلث بالنسبة للعمال في البنك، وهذا يعود إلى عامل ثقافة المجتمع، وظروف العمل تتطلب وجود الذكور لتحمل ضغط العمل.

ثانيا: الشهادات العلمية

يوضح الجدول التالي رقم (03-11) توزيع مفردات العينة حسب متغير الشهادة العلمية كما يلي:

جدول رقم (03-12): توزيع أفراد العينة حسب الشهادات العلمية

الشهادة العلمية	التكرار	النسبة%	الترتيب
ليسانس	18	%58.1	1
ماستر	06	%19.4	2
ماجستير	03	%9.7	4
دوكتوراه	00	%00	5
أخرى	04	%12.9	3
المجموع	31	%100	/

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات برنامج spss.21 (الملحق 05)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة كانت للموظفين المتحصلين على شهادة ليسانس بنسبة 58.1% وهو ما يعادل أكثر من نصف العينة، يليه الموظفون المتحصلين على شهادة ماستر بنسبة 19.4%، وهذا بسبب طبيعة العمل في البنك التي تفرض عليهم ضرورة وجود مستوى علمي عال للعمال، ويأتي في المرتبة الثالثة والرابعة المتحصلين على شهادات أخرى والماجستير على التوالي، بنسبة 12.9% و 9.7% ويوضح لنا هذا التحليل أن البنوك الجزائرية أصبحت تسعى إلى توظيف عاملين بمستويات تعليمية عالية وهذا الأمر يساعدها على تحسين أدائها ومواكبة التطورات التي تحصل في القطاع المصرفي العالمي.

ثالثا – التخصص العلمي:

يوضح الجدول التالي يمثل توزيع مفردات العينة حسب متغير التخصص العلمي كما يلي:

جدول رقم (03-13): توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة	الترتيب
إدارة مالية	07	22.6	2
محاسبة	08	25.8	1
إدارة أعمال	02	6.5	3
مالية وبنوك	07	22.6	2
أخرى	07	22.6	2
المجموع	31	100	/

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات برنامج spss.21 (الملحق 05)

يبين لنا الجدول أعلاه أن أفراد العينة الذين تخصصهم محاسبة هم أعلى نسبة في العينة والتي تقدر بنسبة 25.8%، ثم بعدها تخصص مالية وبنوك وإدارة مالية وتخصصات أخرى غير تلك المذكورة في الاستبيان بنسب متساوية 22.6% ، وفي المرتبة الثالثة يأتي العمال ذوي تخصص إدارة أعمال بنسبة 6.5% ، ومن الملاحظ أن البنك لديه موظفين بما يتلائم ومتطلبات العمل المصرفي من محاسبة وغيرها من الأعمال.

رابعا – المستوى الوظيفي

يوضح الجدول التالي يمثل توزيع مفردات العينة حسب متغير المستوى الوظيفي

جدول رقم (03-14): توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	التكرارات	النسبة	الترتيب
مدير	01	3.2	05
عضو مجلس الإدارة	06	19.4	02
مدقق داخلي	05	16.1	03
عضو لجنة التدقيق	04	12.9	04
أخرى	15	48.4	01
المجموع	31	100	/

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات برنامج spss.21 (الملحق 05)

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب الموظفين في البنوك العمومية يقومون بأعمال مختلفة وهي الغالبة في العينة بنسبة 48.4% ويعود سبب كبر هذه العينة إلى رغبة هذه المصارف في وضع مناصب عمل للشباب، يليها أعضاء مجلس الإدارة بنسبة 19.4%، وتأتي في المرتبة الثالثة المدققين الداخليين بنسبة 16.1% ، أما

المرتبة الرابعة تعود لأعضاء لجنة التدقيق بنسبة 12.9%، وسبب هذا التنوع في الوظائف يعود إلى تنوع وجهات النظر، مما يعمل على زيادة دقة المعلومات المعطاة.

خامسا – سنوات الخبرة

يوضح الجدول التالي يمثل توزيع مفردات العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي

جدول رقم (03-15) توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل

عدد سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة	الترتيب
أقل من 5 سنوات	8	25.8	3
5-10 سنوات	11	35.5	2
أكثر من 10 سنوات	12	38.7	1
المجموع	31	100	/

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات برنامج spss.21 (الملحق 05)

يتضح من خلال الجدول أن النسبة الأكبر هي للفئة الثالثة التي تقدر عدد سنوات خبرتهم أكثر من 10 سنوات بنسبة 38.7% ، ثم يليها فئة الموظفين الذين تتراوح عدد سنوات خبرتهم من 5إلى 10 سنوات بنسبة 35.5%، وأخيرا فئة العمال الذين لديهم سنوات خبرة أقل من 5 سنوات بنسبة 25.8%، وهذا يدل على أن النتائج التي سنحصل عليها من إجاباتهم نابعة من تجربتهم وخبرات جيدة تمكنهم من إبداء آرائهم بموضوعية ومهنية .

سادسا – السن

يوضح الجدول التالي يمثل توزيع مفردات العينة حسب متغير السن

الجدول رقم (03-16) توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	التكرارات	النسبة	الترتيب

من 20-30 سنة	05	16.1	03
منت 30-45 سنة	18	58.1	01
من 45-60 سنة	07	22.6	02
60 سنة فما فوق	01	3.2	04
المجموع	31	100	/

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات برنامج spss.21 (الملحق 05)

تشير معطيات الجدول أعلاه أن الفئة الثانية تحظى بأكبر نسبة حيث قدرت ب 58.1% ثم تليها الفئة الثالثة بنسبة 22.6%، أما الفئة الأولى فكانت في المرتبة الثالثة بنسبة 16.1%، أما الفئة الرابعة فشبه معدومة بنسبة 3.2% وهذا طبيعي، حيث يتطلب هذا العمل قدرا من الخبرة العلمية والعملية التي لا بد أن تكتسب من خلال حد أعلى من سنوات العمل في البنوك.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

من أجل تحليل عبارات الاستبيان قمنا بحساب بعض مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت منها المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل محور من محاور الاستبيان

الفرع الأول: نتائج إجابات أفراد العينة الخاصة بمجموعة قواعد حوكمة البنوك

تم تقسيم هذه المجموعة إلى خمسة محاور فرعية والمتمثلة في مبادئ الحوكمة

أولا - وجود إطار محكم وفعال لحوكمة البنوك:

يبين الجدول التالي نتائج المعالجة الإحصائية كما يلي:

الجدول رقم (03-17) : عرض آراء العينة حول المحور الأول

عبارة	الإجابات					المؤشرات الإحصائية			الاتجاه العام
	موافق بشدة	موافق	محايد	غ موافق	غ موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	

01	07	19	04	01	-	4.03	0.706	03	موافق
02	10	15	05	01	-	4.10	0.790	01	موافق
03	07	15	08	01	-	3.90	0.790	04	موافق
04	11	11	09	-	-	4.06	0.814	02	موافق
المجموع						4.02	0.513	/	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات spss.21 (الملحق 06)

من خلال الجدول أعلاه نرى أن اتجاه معظم العمال كان موافق، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام الذي بلغ 4.02 بانحراف معياري قدره 0.513، مما يشير إلى وجود تباين كبير في اتجاهات العمال حول ما جاء به هذا المحور، ويمكن تحليل جميع فقراته على النحو التالي:

- وقعت العبارة رقم (02) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.10 وانحراف معياري 0.790، أي بدرجة موافق، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد العينة كان جيد .
- وقعت العبارة رقم (04) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.06 وانحراف معياري 0.814، أي بدرجة موافق، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد العينة كان جيد.
- وقعت العبارة رقم (01) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.03 وانحراف معياري 0.706، أي بدرجة موافق، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد العينة كان جيد.
- وقعت العبارة رقم (03) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3.90 وانحراف معياري 0.790، أي بدرجة موافق، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد العينة كان جيد.

ثانيا - دور أصحاب المصالح

الجدول رقم (03-18) : عرض آراء العينة حول المحور الثاني

عبارة	الإجابات					المؤشرات الإحصائية			الاتجاه العام
	موافق بشدة	موافق	محايد	غ موافق	غ موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	
01	15	11	04	01	-	4.29	0.824	1	موافق بشدة
02	09	12	09	01	-	4.03	0.912	3	موافق
03	10	13	05	03	-	3.97	0.948	4	موافق
04	09	11	10	01	-	3.90	0.870	2	موافق
المجموع						4.048	0.578	/	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات spss.21(الملحق 06)

من خلال الجدول أعلاه نرى أن اتجاه معظم العمال كان موافق، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام الذي بلغ 4.048 بانحراف معياري قدره 0.578، مما يشير إلى وجود تباين كبير في اتجاهات العمال حول ما جاء به هذا المحور، ويمكن تحليل جميع فقراته على النحو التالي:

- وقعت العبارة رقم (01) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.29 وانحراف معياري 0.824، أي بدرجة موافق، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد العينة كان جيد.
- وقعت العبارة رقم (02) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.03 وانحراف معياري 0.912، أي بدرجة موافق، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد العينة كان جيد.
- وقعت العبارة رقم (03) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.97 وانحراف معياري 0.948، أي بدرجة موافق، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد العينة كان جيد.
- وقعت العبارة رقم (04) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3.90 وانحراف معياري 0.870، أي بدرجة موافق، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد العينة كان جيد.

ثالثا: الإفصاح والشفافية

الجدول رقم (03-19) : عرض آراء العينة حول المحور الثالث

عبارة	الإجابات						المؤشرات الإحصائية			الاتجاه العام
	موافق بشدة	موافق	محايد	غ موافق	غ موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	
01	07	15	03	01	-		3.90	0.790	03	موافق
02	09	13	08	01	-		3.97	0.836	04	موافق
03	07	12	11	01	-		3.81	0.833	02	موافق
04	08	09	11	03	-		3.71	0.973	01	موافق
05	14	07	08	02	-		4.06	0.998	05	موافق
المجموع							3.890	0.508	/	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات spss.21(الملحق 06)

من خلال الجدول أعلاه نرى أن اتجاه معظم العمال كان موافق، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام الذي بلغ 3.89بانحراف معياري قدره 0.508، مما يشير إلى وجود تباين كبير في اتجاهات العمال حول ما جاء به هذا المحور، ويمكن تحليل جميع فقراته على النحو التالي:

- وقعت العبارة رقم (05) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.06 وانحراف معياري 0.998، أي بدرجة موافق، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد العينة كان جيد.
- وقعت العبارة رقم (02) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3.97وانحراف معياري 0.836، أي بدرجة موافق، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد العينة كان جيد.
- وقعت العبارة رقم (01) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.90 وانحراف معياري 0.790، أي بدرجة موافق، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد العينة كان جيد.
- وقعت العبارة رقم (04) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3.71 وانحراف معياري 0.973، أي بدرجة موافق، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد العينة كان جيد.
- وقعت العبارة رقم (03) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3.81 وانحراف معياري 0.833، أي بدرجة موافق، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد العينة كان جيد.

رابعا: مسؤوليات مجلس الإدارة

الجدول رقم (03-20) : عرض آراء العينة حول المحور الرابع

عبارة	الإجابات					المؤشرات الإحصائية			الاتجاه العام
	موافق بشدة	موافق	محايد	غ موافق	غ موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	
01	15	10	05	-	01	4.23	0.956	01	موافق بشدة
02	12	13	05	01	-	4.16	0.820	02	موافق
03	10	14	05	02	-	4.03	0.875	04	موافق
04	14	11	05	-	01	4.16	0.945	02	موافق
05	10	10	08	03	-	3.87	0.991	05	موافق
06	13	09	08	01	-	4.10	0.908	03	موافق
المجموع						4.096	0.545	/	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات spss.21(الملحق 06)

من خلال الجدول أعلاه نرى أن اتجاه معظم العمال كان موافق، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام الذي بلغ 4.09 بانحراف معياري قدره 0.545، مما يشير إلى وجود تباين كبير في اتجاهات العمال حول ما جاء به هذا المحور، ويمكن تحليل جميع فقراته على النحو التالي:

- وقعت العبارة رقم (01) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.23 وانحراف معياري 0.956، أي بدرجة موافق بشدة، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد العينة كان جيد.
- وقعت العبارة رقم (04) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.19 وانحراف معياري 0.946، أي بدرجة موافق، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد العينة كان جيد.
- وقعت العبارة رقم (02) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.16 وانحراف معياري 0.820، أي بدرجة موافق، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد العينة كان جيد.
- وقعت العبارة رقم (06) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 4.10 وانحراف معياري 0.908، أي بدرجة موافق، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد العينة كان جيد.
- وقعت العبارة رقم (03) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 4.03 وانحراف معياري 0.875، أي بدرجة موافق، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد العينة كان جيد.

- وقعت العبارة رقم (05) في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 3.87 وانحراف معياري 0.991، أي بدرجة موافق، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد العينة كان جيد.

خامسا: المحافظة على حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة

الجدول رقم (03-21) : عرض آراء العينة حول المحور الخامس

عبارة	الإجابات					المؤشرات الإحصائية			الاتجاه العام
	موافق بشدة	موافق	محايد	غ موافق	غ موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	
01	07	16	5	03	-	3.87	0.885	03	موافق
02	07	13	09	02	-	3.81	0.873	02	موافق
03	09	13	09	-	-	04	0.775	01	موافق
04	09	10	10	01	01	3.81	1.014	04	موافق
المجموع						3.871	0.661	/	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات spss.21(الملحق 06)

من خلال الجدول أعلاه نرى أن اتجاه معظم العمال كان موافق، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام الذي بلغ 3.87 بانحراف معياري قدره 0.661، مما يشير إلى وجود تباين كبير في اتجاهات العمال حول ما جاء به هذا المحور، ويمكن تحليل جميع فقراته على النحو التالي:

- وقعت العبارة رقم (03) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4 وانحراف معياري 0.775، أي بدرجة موافق، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد العينة كان جيد.
- وقعت العبارة رقم (01) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3.87 وانحراف معياري 0.885، أي بدرجة موافق، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد العينة كان جيد.
- وقعت العبارة رقم (02) و(04) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.81 وانحراف معياري 0.873و 1.014على التوالي، أي بدرجة موافق، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد العينة كان جيد.

الفرع الثاني: نتائج إجابات أفراد العينة الخاصة بمجموعة جودة التقارير المالية

الجدول رقم (03-22) : عرض آراء العينة حول جودة التقارير المالية

	الإجابات					المؤشرات الإحصائية			الاتجاه العام
	موافق بشدة	موافق	محايد	غ موافق	غ موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	
01	13	10	05	-	03	3.97	1.224	04	موافق
02	12	14	05	-	-	4.23	0.717	01	موافق بشدة
03	13	12	06	-	-	4.23	0.762	01	موافق بشدة
04	11	11	08	01	-	4.03	0.875	03	موافق
05	11	14	06	-	-	4.16	0.735	02	موافق
06	13	12	06	-	-	4.23	0.762	01	موافق بشدة
المجموع						4.139	0.477	/	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات spss.21(الملحق 06)

من خلال الجدول أعلاه نرى أن اتجاه معظم العمال كان موافق، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام الذي بلغ 4.13 بانحراف معياري قدره 0.477، مما يشير إلى وجود تباين كبير في اتجاهات العمال حول ما جاء به هذا المحور، ويمكن تحليل جميع فقراته على النحو التالي:

- وقعت العبارة رقم (02)و(03) و(06) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.23 وانحراف معياري 0.717 و0.762 و0.762 على التوالي ، أي بدرجة موافق بشدة، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد العينة كان جيد.
- وقعت العبارة رقم (05) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.16 وانحراف معياري 0.735، أي بدرجة موافق، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد العينة كان جيد.
- وقعت العبارة رقم (04) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.03 وانحراف معياري 0.875، أي بدرجة موافق، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد العينة كان جيد.
- وقعت العبارة رقم (01) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 97. 3وانحراف معياري1.224، أي بدرجة موافق ، مما يدل على أن الاتجاه العام لآراء أفراد العينة كان جيد.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة نتائجها

بعد قيامنا بتحليل البيانات المتعلقة بالاستبانة ، نقوم بفحص العلاقة بين المتغيرات للوقوف على مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة، أي اختبار صحة فرضيات الدراسة الميدانية التي جاءت على النحو التالي:

تتعلق الفرضية باختبار مدى تأثير تطبيق قواعد الحوكمة في البنوك على تعزيز موثوقية التقارير المالية، ومن أجل التأكد من صحة هذه الفرضية قمنا باختبار One-Sample T Test للعينة الواحدة، وتكون قاعدة أخذ القرار هي H1 عندما تكون α=%5 حيث تشير هذه الفرضية إلى:

H0: لا توجد معنوية إحصائية لالتزام الوكالات محل الدراسة بتطبيق قواعد حوكمة البنوك لتعزيز موثوقية التقارير المالية.

H1: توجد معنوية إحصائية لالتزام الوكالات محل الدراسة بتطبيق قواعد حوكمة البنوك لتعزيز موثوقية التقارير المالية.

وللإجابة على هذه الفرضية لدينا 05 فرضيات فرعية، فإذا كان مستوى المعنوية أقل أو يساوي 0.05 فإننا نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وذلك في الاختبار المذكور أعلاه ونتناولها من خلال ما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى تشير هذه الفرضية إلى ما يلي:

H0: لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين الإطار الفعال والمحكم للحوكمة لتعزيز موثوقية التقارير المالية.

H1: توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين الإطار الفعال والمحكم للحوكمة لتعزيز موثوقية التقارير المالية.

نستخدم اختبار One- Sample T Test للعينة الواحدة وذلك لمعرفة مدى أثر تطبيق إطار فعال ومحكم في جودة التقارير المالية في الوكالات محل الدراسة حيث توصلنا للنتائج الملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-23) نتائج اختبار One- Sample T Test على المحور الأول

رمز المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة Tالمحسوبة	درجة الحرية ddi	مستوى الدلالة sig	الحكم على الفرضية

H1	H0	0.000	30	43.609	0.513	4.024	01
مقبول	مرفوض						

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات spss.21 (الملحق 07)

انطلاقا من الجدول أعلاه فقد بلغ المتوسط الحسابي للمحور الأول 4.024 وقيمةT المحسوبة 43.609 ومستوى الدلالة 0.000 وبما أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 فإننا نرفض فرضية العدمH0 ونقبل الفرضية البديلةH1 والتي تنص على توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية لالتزام البنوك بإطار فعال ومحكم للحوكمة لتعزيز موثوقية التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الثانية: دور أصحاب المصالح

H0:لا توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين دور أصحاب المصالح وجودة التقارير المالية

H1:توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين دور أصحاب المصالح وجودة التقارير المالية

نستخدم اختبار One- Sample T Test للعينة الواحدة وذلك لمعرفة مدى أثر تطبيق إطار فعال ومحكم في جودة التقارير المالية في الوكالات محل الدراسة حيث توصلنا للنتائج الملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03–24) نتائج اختبار One- Sample T Test على المحور الثاني

رمز المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة Tالمحسوبة	درجة الحرية ddi	مستوى الدلالة sig	الحكم على الفرضية	
02	4.048	0.578	38.939	30	0.000	H0	H1
						مرفوض	مقبول

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات spss.21 (الملحق 07)

انطلاقا من الجدول أعلاه فقد بلغ المتوسط الحسابي للمحور الأول 4.048 وقيمةT المحسوبة 38.939 ومستوى الدلالة 0.000 وبما أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 فإننا نرفض فرضية العدمH0 ونقبل الفرضية البديلةH1 والتي تنص على توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين دور أصحاب المصالح وموثوقية التقارير المالية

الفرضية الفرعية الثالثة: الإفصاح والشفافية

H0:لا توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين الإفصاح والشفافية وجودة التقارير المالية.

H1:توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين الإفصاح والشفافية وجودة التقارير المالية.

نستخدم اختبار One- Sample T Test للعينة الواحدة وذلك لمعرفة مدى أثر تطبيق إطار فعال ومحكم في جودة التقارير المالية في الوكالات محل الدراسة حيث توصلنا للنتائج الملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-25) نتائج اختبار One- Sample T Test على المحور الثالث

رمز المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية ddi	مستوى الدلالة sig	الحكم على الفرضية	
03	3.890	0.508	42.624	30	0.000	H0	H1
						مرفوض	مقبول

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات spss.21 (الملحق 07)

انطلاقا من الجدول أعلاه فقد بلغ المتوسط الحسابي للمحور الثالث3.890 وقيمةT المحسوبة 42.624 ومستوى الدلالة 0.000 وبما أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 فإننا نرفض فرضية العدمH0 ونقبل الفرضية البديلةH1 والتي تنص على توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح والشفافية وموثوقية التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الرابعة: مسؤوليات مجلس الإدارة

H0:لا توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين مسؤوليات مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية.

H1:توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين مسؤوليات مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية.

نستخدم اختبار One- Sample T Test للعينة الواحدة وذلك لمعرفة مدى أثر مسؤوليات مجلس الإدارة في جودة التقارير المالية في الوكالات محل الدراسة حيث توصلنا للنتائج الملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03–26) نتائج اختبار One- Sample T Test على المحور الرابع

رمز المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية ddi	مستوى الدلالة sig	الحكم على الفرضية	
04	4.096	0.548	41.803	30	0.000	H0	H1
						مرفوض	مقبول

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات spss.21 (الملحق 07)

انطلاقا من الجدول أعلاه فقد بلغ المتوسط الحسابي للمحور الأول 4.096 وقيمةT المحسوبة 41.803ومستوى الدلالة 0.000 وبما أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 فإننا نرفض فرضية العدمH0 ونقبل الفرضية البديلةH1 والتي تنص على توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين مسؤوليات مجلس الإدارة وموثوقية التقارير المالية .

الفرضية الفرعية الخامسة: المحافظة على حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة.

H0:لا توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين المحافظة على حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة وموثوقية التقارير المالية.

H1:توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين المحافظة على حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة وموثوقية التقارير المالية.

نستخدم اختبار One- Sample T Test للعينة الواحدة وذلك لمعرفة مدى أثر تطبيق إطار فعال ومحكم في جودة التقارير المالية في الوكالات محل الدراسة حيث توصلنا للنتائج الملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03–27)[2] نتائج اختبار One- Sample T Test على المحور الخامس

رمز المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT المحسوبة	درجة الحرية ddi	مستوى الدلالة sig	الحكم على الفرضية

05	3.871	0.661	32.605	30	0.000	H0	H1
						مرفوض	مقبول

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات spss.21 (الملحق 07)

انطلاقا من الجدول أعلاه فقد بلغ المتوسط الحسابي للمحور الأول 4.024 وقيمةT المحسوبة 43.609 ومستوى الدلالة 0.000 وبما أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 فإننا نرفض فرضية العدمH0 ونقبل الفرضية البديلةH1 والتي تنص على توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية لالتزام البنوك بإطار فعال ومحكم للحوكمة لتعزيز موثوقية التقارير المالية.

المطلب الرابع: العلاقة الارتباطية بين حوكمة البنوك وتعزيز موثوقية التقارير المالية وتحليلها

سيتم من خلال هذا المطلب استخدام معامل الارتباط بيرسون لدراسة العلاقة الارتباطية وتحليل المتغيرات باستخدام نموذج الانحدار المتعدد بهدف اختبار فرضيات الدراسة.

الفرع الأول: العلاقة الارتباطية بين حوكمة البنوك وجودة التقارير المالية

سنتطرق في هذا الفرع إلى حساب العلاقة الارتباطية باستخدام معامل بيرسون، والجدول الموالي يمثل علاقة الارتباط بين مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية

الجدول (03-28): العلاقة الارتباطية بين مبادئ حوكمة البنوك وجودة التقارير المالية

رقم المحور	المحور	ودورها في تعزيز موثوقية التقارير المالية		
		معامل الارتباط	معامل التحديد	مستوى الدلالة
01	توفير إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة البنوك	0.246	0.061	0.182
02	دور أصحاب المصالح	0.437	0.191	0.014
03	توفر مبدأي الافصاح والشفافية	0.496	0.246	0.005
04	مسؤوليات مجلس الإدارة	0.714	0.510	0.000
05	المحافظة على حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم	0.460	0.211	0.009

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج spssv.21. الملحق 08.

المحور الأول: ظهر معامل الإرتباط 0.246 مما يشير إلى علاقة إرتباط طردية بين توفير إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة البنوك وجودة التقارير المالية لكن ضعيفة،

المحور الثاني: ظهر معامل الارتباط 0.437 مما يشير إلى علاقة طردية بين دور أصحاب المصالح وجودة التقارير المالية لكن دون المتوسط، أي كلما كان هناك تشجيع للتعاون بين البنوك وأصحاب المصالح وخلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستمرار في المشاريع القائمة كلما تتحقق جودة التقارير المالية.

المحور الثالث: ظهر معامل الارتباط 0.496 مما يدل على وجود علاقة ارتباطية طردي بين توفر مبدأي الافصاح والشفافية وجودة التقارير المالية لكنها دون المتوسط، أي كلما قام البنك بالافصاح السليم وفي الوقت المناسب كلما تحققت جودة التقارير المالية.

المحور الرابع: ظهر معامل الارتباط 0.714 مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين مسؤوليات مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية، أي كلما زاد مجلس الإدارة بالاشراف على إدارة البنك ومنع تعارض المصالح واحترام القوانين المطبقة كلما زادت جودة التقارير المالية.

المحور الخامس: ظهر معامل الارتباك 0.460 وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين المحافظة على حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم وجودة التقارير المالية لكن دون المتوسط، أي كلما زاد الاهتمام بحقوق المساهمين وحضور الجمعية العامة وانتخاب اعضاء مجلس الإدارة، وتوفير المساواة بين كافة المساهمين أدى ذلك إلى زيادة جودة التقارير المالية.

الفرع الثاني: تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة بالانحدار المتعدد

لتدعيم علاقات الارتباط بين مبادئ حوكمة البنوك وجودة التقارير المالية نستعمل نموذج معادلة الانحدار المتعدد.

نضع الفرضية الصفرية والفرضية البديلة على النحو التالي:

H_0: لا توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة البنوك وتحقيق جودة التقارير المالية.

H_1: توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة البنوك وتحقيق جودة التقارير المالية.

وقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار هذه الفرضية وذلك وفق النموذج التالي:

$X= B_0+B_1Y_1+B_2Y_2+B_3Y_3+B_4Y_4+B_5Y_5+e$ حيث أن:

X: مستوى جودة التقارير المالية

Y_1: مبدأ توفير إطار تنظيمي وقانوني فعال

Y_2 : مبدأ دور أصحاب المصالح

Y_3: مبدأ الافصاح والشفافية

Y_4: مسؤوليات مجلس الإدارة

Y_5: مبدأ المحافظة على حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم

B_0: الحد الثابت (مستوى جودة التقارير المالية عند غياب ممارسة حوكمة البنوك)

e : البواقي

B_1 B_2 B_3 B_4 B_5: معادلة الانحدار (الميل الحدي لكل مبدأ من مبادئ حوكمة البنوك)

ويمكن وضع فرضية صفرية على النحو التالي: $H_0= B_1= B_2= B_3= B_4= B_5$

أي لا توجد علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع X، والفرضية البديلة توجد Bواحدة لا تساوي الصفر، والجدول التالي يبين تحليل تباين المتغير التابع.

الجدول (03-29): تحليل تباين المتغير التابع X

	مجموع المربعات	درجة الحريةddi	متوسط المربعات	T	sig
الانحدار	4.269	5	0.854	8.305	0.000
البواقي	2.570	25	0.103		
المجموع	6.839	30			

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج spss v.21. الملحق 09

ومن خلال الجدول أعلاه يتبين أن قيمة مستوى المعنوية تساوي sig=0.000، وبما أنها أقل من 0.005 فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك وتعزيز جودة التقارير المالية، والجدول التالي يوضح نتائج العلاقة ذات الدلالة الاحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

الجدول (03-30): اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع X

المتغيرات	المعلمات		t	sig
	B	الخطأ العشوائي		
الثابت	0.590	0.642	0.920	0.366
Y	-0.029	0.132	-0.221	0.827
Y	0.194	0.140	0.382	0.179
Y	0.137	0.162	0.848	0.404
Y	0.496	0.129	3.850	0.001
Y	0.082	0.113	0.113	0.509

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج برنامج spssv.21.الملحق 09

نلاحظ من الجدول أعلاه أن جميع قيم مستوى المعنوية $Y_1، Y_2 ،Y_3 ،Y_5$ كانت أكبر من 0.05، وبالتالي لا توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة $Y_1، Y_2 ،Y_3 ،Y_5$ والمتغير التابع Xأي أنها لا تأثر على جودة التقارير المالية، ومنه وجب علينا حذف المتغيرات $Y_1، Y_2 ،Y_3 ،Y_5$ وإعادة تقدير النموذج من جديد كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (03-31): تحليل التباين للمتغير التابع

	مجموع المربعات	درجة الحريةddi	متوسط المربعات	T	sig
الانحدار	3.487	1	3.487	30.167	0.000
البواقي	3.352	29	0.116		
المجموع	6.839	30			

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج برنامج spssv.21.الملحق 09

الجدول (03-32): اختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

المتغيرات	المعلمات		t	sig
	B	الخطأ العشوائي		
الثابت	1.580	0.470	3.362	0.002
Y_4	0.625	0.114	5.492	0.000

من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج برنامج spssv.21.الملحق 09

من الجدول السابق يمكننا صياغة النموذج التالي الذي يبين العلاقة بين المتغير المستقل مسؤوليات مجلس الإدارة والمتغير التابع والمتمثل في جودة التقارير المالية.

$$X= 1.580+0.625Y_4$$

ومن خلال معادلة الانحدار المتعدد نستنتج أن مبدأ مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة له علاقة طردية مع جودة التقارير المالية وهذا يعني أن ضمان مجلس الإدارة بالاعتناء بمهامه ومسؤولياته ويتعرض للجزاءات عند مخالفتهم لهذه المسؤوليات أمام البنك والمساهمين سوف ينعكس على تحقيق جودة التقارير المالية بالإيجاب ، أما المبدأ الأول والثاني والثالث والخامس فلهم علاقة عكسية مع جودة التقارير المالية، وهذا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا إجراء دراسة ميدانية تتمثل في إجراء استبيان وسط عينة من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع المدية والبنك الوطني الجزائري، لدراسة مدى تأثير حوكمة البنوك في تعزيز موثوقية التقارير المالية، قمنا أولا باختبار الصدق الظاهري للاستبيان بعرضه على الأستاذ المشرف ولجنة التحكيم، وبعد إجراء التعديلات قمنا بتوزيعها على عينة الدراسة، وبعد استرجاعها وللتأكد من سلامتها أكثر قمنا باختبار الاتساق الداخلي لجميع عبارات الاستبيان والذي أظهر نتائج ايجابية، مدعم باختبار ألفا كرونباخ الذي بلغت قيمتها للدراسة 0.784 وهذا بتقدير جيد.

ومن خلال عرض وتحليل نتائج الاستبيان باستخدام بعض مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت توصلنا إلى أن تطبيق المبادئ الستة للحوكمة تؤدي إلى تعزيز موثوقية التقارير المالية للبنوك.

لقد أدى تحرير القطاع المالي والمصرفي، والتقلبات التي شهدتها الأسواق المالية وزيادة حدة المنافسة، إلى تعرض البنوك إلى مخاطر وتحديات جديدة مما يستلزم قيام البنوك بتبني طرق ابتكارية لإدارة أعمالها والمخاطر المصاحبة لها، ذلك حتى تستطيع المحافظة على بقائها في السوق وتصمد أمام المنافسة، ومن الملاحظ أن زيادة التوجه نحو آليات السوق من قبل البنوك، جعل هناك توجه نحو تغيير أساليب الإدارة وقواعد الإشراف المصرفي، لذا كان عليها إدراك أهمية الحوكمة لضمان سلامة الأداء البنكي وحماية مصالح جميع الأطراف ذات الصلة بنشاط البنك.

من هذا المنطلق جاءت إشكالية دراستنا التي تتمثل في البحث عن تأثير تطبيق مبادئ حوكمة البنوك في تعزيز موثوقية التقارير المالية التي احتوت على جانبين النظري والجانب التطبيقي.

فمن الجانب النظري تطرقنا فيه إلى أهم الأفكار الأساسية والجوانب المتعلقة بالموضوع بتناولنا الفصلين كما يلي:

- الفصل الأول: وجاء بعنوان حوكمة البنوك حاولنا من خلاله إعطاء لمحة حول مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها، وكذا مفهوم حوكمة البنوك وآلياتها، وتطبيق نموذج الحوكمة الجيد بالبنوك.
- الفصل الثاني: وجاء بعنوان جودة التقارير المالية حيث حاولنا من خلاله إعطاء مفهوم التقارير المالية، ومفهوم جودة التقارير المالية، وكذا علاقة وانعكاسات مبادئ الحوكمة بجودة التقارير المالية.

أما الجانب التطبيقي قمنا فيه بإسقاط الدراسة النظرية على وكالتي بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والبنك الوطني الجزائري من تقديم عام للأخيرين، ودراسة تأثير مبادئ الحوكمة في البنوك على جودة التقارير المالية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من خلال ما قمنا بعرضه في ثنايا الدراسة، سنقوم باختبار فرضيات الدراسة وأهم النتائج المتوصل إليها، بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

نتائج اختبار الفرضيات:

من اجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية التي نتجت عنها قمنا في بداية الدراسة وبصياغة مجموعة من الفرضيات، وفيما يلي سنقوم باختبار صحتها أو خطئها وفقا للنتائج المحصل عليها من خلال الدراسة.

الفرضية الأولى: والتي تمت صياغتها كالتالي: تكمن أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك أنها ترفع من كفاءتها وتعمل على وقاية النظام المصرفي من الوقوع في الأزمات، جاءت صحيحة بعد التوصل إلى أن الحوكمة نظام يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك.

الفرضية الثانية: : والتي تمت صياغتها كالتالي: يؤدي تطبيق حوكمة البنوك إلى تحسين موثوقية التقارير المالية بالبنوك والتي تم تجزئتها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد معنوية إحصائية بين تطبيق نظام محكم وفعال وتعزز موثوقية التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد معنوية إحصائية بين دور أصحاب المصالح وتعزز موثوقية التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد معنوية إحصائية بين مبدئي الإفصاح والشفافية وتعزز موثوقية التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الرابعة: توجد معنوية إحصائية بين مسؤوليات مجلس الإدارة وتعزز موثوقية التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الخامسة: توجد معنوية إحصائية بين المحافظة على حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة وتعزز موثوقية التقارير المالية.

تم قبول الفرضية الثانية من خلال آراء أفراد عينة الدراسة وبالاعتماد على المتوسط الحسابي واختبار One-Samples T Test .

الفرضية الرئيسية الثالثة والتي تمت صياغتها كالتالي: هل توجد علاقة ارتباطية بين مبادئ الحوكمة في البنوك وتعزيز جودة التقارير المالية؟ والتي تم تجزئتها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: هناك علاقة ارتباطية بين تطبيق نظام محكم وفعال وتعزز موثوقية التقارير المالية

الفرضية الفرعية الثانية: هناك علاقة ارتباطية بين دور أصحاب المصالح وتعزز موثوقية التقارير المالية

الفرضية الفرعية الثالثة: هناك علاقة ارتباطية بين مبدئي الإفصاح والشفافية وتعزز موثوقية التقارير المالية

الفرضية الفرعية الرابعة: هناك علاقة ارتباطية بين مسؤوليات مجلس الإدارة وتعزز موثوقية التقارير المالية

الفرضية الفرعية الخامسة: هناك علاقة ارتباطية بين المحافظة على حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة وتعزز موثوقية التقارير المالية.

تم قبول الفرضية الثالثة من خلال آراء أفراد عينة الدراسة وبالاعتماد على معامل الارتباط بيرسون ونموذج الانحدار المتعدد.

نتائج الدراسة

- لا يوجد هناك اختلاف فيما يخص الحوكمة في البنوك أو في الشركات، وهذا دلالة على أن قواعد الحوكمة صالحة للتطبيق في كل مؤسسة مهما كان نوعها، وهي ليست مخصصة لنوع واحد فقط
- إن تطبيق الحوكمة في البنوك يساعد على الضبط الداخلي واكتشاف المخاطر قبل وقوعها .
- يؤدي إتباع المبادئ السليمة لحوكمة البنوك إلى تحسين معايير المحاسبة والتدقيق وإعداد التقارير المالية لتعزيز الشفافية والإفصاح ومحاربة الفساد المالي والإداري.
- إن تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك يحسن من جودة التقارير المالية.
- يتطلب نجاح الحوكمة في البنوك تطبيق قواعدها بشكل سليم، وهذا يعتمد على رقابة البنك المركزي وإدارة البنك المعني، بالإضافة إلى أن تطبيق الحوكمة ضرورة حتمية حتى يستطيع منافسة باقي البنوك لتحافظ على استمراريتها ومكانتها.
- توجد علاقة طردية بين مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري.

مقترحات الدراسة:

على أساس ما توصلنا إليه من نتائج نوصي بما يلي:

- على المصارف الجزائرية توعية الموظفين بمفهوم الحوكمة، وذلك بعقد مؤتمرات وندوات حول الموضوع.
- تشكيل لجان متخصصة بالحوكمة في البنوك.
- العمل على نشر الوعي في قواعد الحوكمة والذي يعتبر الركيزة الأساسية لتفعيلها وتطويرها وإخراجها من حيز التنفيذ مع إعطاء الوقت والظروف المناسبة لتطبيقها.

- وضع جمعيات ومجالس مختصة في تنظيم ودراسة وتطبيق أهم مبادئ الحوكمة بما يتناسب والظروف السائدة لدى البنك المعني.
- تحسين مستوى ممارسة الحوكمة وخاصة مبدأ الإفصاح والشفافية، وذلك من خلال مساعدة المديرين، ومجلس إدارة البنك على تطوير إستراتيجية سليمة تساعد على تحسين كفاءة إدارة البنك.
- تهيئة بيئة ملائمة لتطبيق الحوكمة في كل النواحي، ويتم ذلك من خلال التعاون بين مختلف القطاعات الاقتصادية سواء العمومية أو الخاصة.

آفاق الدراسة:

في نهاية الدراسة وبهدف مواصلة البحث في هذا الميدان نقترح بعض الآفاق للدراسة في شكل عناوين تصلح لأن تكون إشكاليات لمواضيع بحوث مستقبلية:

- دور حوكمة البنوك في تنشيط السوق المالي.
- دور جودة التقارير المالية في تقييم الأداء المالي.
- مدى مساهمة الحوكمة في تعزيز ثقة المستثمر بالبنك.
- مدى تأثير الحوكمة على مستوى الأداء والقدرة التنافسية للبنوك.
- الحوكمة وتأثرها بالعولمة المالية.

I. الكتب العربية:

1. حاكم محسن الربيعي حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان 2011.
2. صلاح حسن، البنوك والمصارف ومنظمات الأعمال، معايير حوكمة المؤسسات المالية، دار الكتاب الحديث، 2010.
3. طارق حماد عبد العال حوكمة الشركات الدار الجامعية الإسكندرية –مصر 2005.
4. عبد القادر الشيخلي، فن كتابة التقارير المالية لا سيما التقارير الإدارية والمالية والفنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
5. علاء فرحان طالب الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف دار صفاء للنشر والتوزيع عمان 2011.
6. مجدي سلامة محمود، معايير المحاسبة الدولية، جامعة المنصورة، الإسكندرية، 2018.
7. محسن أحمد الخضيري ،حوكمة الشركات،مجموعة النيل العربية، القاهرة،2005 .
8. محمد إبراهيم موسى. حوكمة الشركات المقيدة سوق الأوراق المالية .الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية –مصر 2010 .
9. محمد حلمي الجيلاني الحوكمة في الشركات دار الإعصار عمان -الأردن 2015.
10. محمد سامي راضي، تحليل التقارير المالية، دار التعليم الجامعي، مصر ، 2016.
11. محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعة الاسكندرية، مصر، 2008.
12. مدحت محمد ابو النصر الحوكمة الرشيدة المجموعة العربية للتدريب والنشر الإمارات 2015.

II. المذكرات الجامعية:

1. ابراهيم علي عباس، أهمية المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية كأساس لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، أطروحة دكتوراه تخصص محاسبو ومالية، جامعة المدية سنة 2018/2017.
2. أسامة كمال دهمان، فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، سنة 2012.

3. أمال عويسي ، فاطمة علان، استخدام المؤشرات والنسب المالية في فحص التقارير المالي المرحلية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة، جامعة المدية، سنة 2017/2016.
4. بركات سارة، دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية، مذكرة دكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود، البنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2015/2014.
5. بن قويدر زينب، تيتان أمال، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة المدية، 20172018
6. حاتم رياض مصطفى أصلان،مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب في التقارير المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة،2015.
7. راضية بولدم، أثر حوكمة البنوك على أدائها،مذكرة ماستر، تخصص علوم مالية، جامعة المدية، 2014/2013
8. رماضنة فاروق عبد الفتاح، دور تطبيق حوكمة الشركات في تعزيز جودة التقارير المالية،مذكرة ماستر، تخصص حاكمية المؤسسات، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2015/2014.
9. رياض بوخالفة، دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية، مذكرة ماستر، تخصص مالية وحوكمة المؤسسات، جامعة خيضر محمد- بسكرة، 2014/2013.
10. زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، مذكرة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، بالمسيلة، 2017/2016.
11. زيدان نعيمة، زواوي رزيقة، دور القرض الرفيق في تطوير القطاع الفلاحي الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة المدية، 2018/2017
12. سمير شاكر محمود العاني، أثر تقنيات المحاسبة الإدارية الإستراتيجية في تحسين جودة التقارير المالية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2015.
13. سميرة عقال، فاطمة الزهراء توزوت، حوكمة المصارف وأثرها على الأداء المصرفي، مذكرة ماستر، تخصص علوم مالية، جامعة المدية، 2015/2014.
14. شراطي هشام، دور البنوك التجارية في تمويل قطاع السكن عن طريق القروض العقارية، مذكرة ماستر، تخصص علوم مالية، جامعة المدية،2017/2016.

15. صخر عمار، تقييم خاصيتي الملائمة والموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة ، 2017/2016.

16. عبادي رندة متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك التجارية مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص بنوك جامعة حمه لخضر بالوادي 2015/2014.

17. عبد الحق بوقتة، دور الضمانات البنكية في الحد من مخاطر عدم السداد، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة المدية، 2018/2017

18. عمر يوسف عبد الله الحياري، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص محاسبة ، جامعة الشرق الأوسط، 2017.

19. كنزة عبابسة، متطلبات إرساء الحوكمة في القطاع البنكي الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي،2017/2016

20. ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية ،غزة، 2009.

21. محمد الهادي ضيف الله، جودة المعلومات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2010.

22. نائلة فتحي زكريا، استخدام التقارير المالية لتقييم الشركات بغرض الاستثمار، دراسة تطبيقية لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص المحاسبة، جامعة دمشق، سنة 2014.

23. الهام مقدم، هناء طراد، اثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل ، مذكرة ماستر، جامعة العربي التبسي-تبسة، تخصص تمويل مصرفي 2016/2015.

24. ياسمين ممدوح عبد الحميد، قياس وتفسير أثر مستوى الإفصاح المحاسبي على المحتوى المعلوماتي في سوق الأوراق المالية المصري، مذكرة ماجستير، في المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، 2011.

25. يوسفي هجيرة ، دور الحوكمة في ادارة المخاطر البنكية، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك،جامعة المدية 2017/2016.

III. المجلات العلمية:

1. حبار عبد الرزاق الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد السابع جامعة الشلف.

2. حوحو فطوم، مرغاد لخضر، دور الحوكمة المؤسسية المصرفية في استقرار الأسواق المالية، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، العدد 16، ديسمبر 2014.
3. زغدار أحمد، سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، مجلة الباحث، عدد 2009/07، جامعة الجزائر، 2010.

IV. الملتقيات والمداخلات العلمية:

1. أمال عياري، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ملتقى وطني، يومي 7/6 ماي 2012 بجامعة محمد خيضر بسكرة.
2. بالرقي تيجاني، الإفصاح المحاسبي وأثره على كفاءة الأسواق المالية الناشئة، ملتقى دولي السوق المالي بين النظري والتطبيق في إطار تجارب الدول العربية، جامعة عنابة،دون ذكر التاريخ 2008.
3. بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012.
4. محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان طرابلس، لبنان، أيام 17/15 ديسمبر 2012.
5. مداخلات "الملتقى الدولي حول الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 21/20 أكتوبر 2009.
- بن علي بلعزوز، مداخلة بعنوان الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية: مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية، جامعة فرحات عباس- سطيف يومي 21/20 أكتوبر2009.
- شريفي عمر،دور أهمية الحوكمة في استمرار النظام المصرفي، ، أيام21/20 أكتوبر 2009، جامعة سطيف.

.

الملحق رقم (01)

جامعة يحي فارس – المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

استمارة استبيان

أخي الكريم ، الأخت الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تحية طيبة وبعد.

في إطار تحضير مذكرة التخرج المدرجة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية في قسم علوم التسيير بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ومن خلال الموضوع المعنون ب **"أثرتطبيق حوكمة البنوك على تعزيز موثوقية التقارير المالية"** دراسة تطبيقية في **بنك الفلاحة والتنمية الريفية–** فرع المدية، و**البنك الوطني الجزائري** ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة يرجى التكرم من سيادتكم الإجابة على الأسئلة المرفقة علما بأنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية لأغراض البحث العلمي فقط، وشكرا لتعاونكم.

من إعداد الطالبتين:

- بن قيدة مريم
- بلمخطار آسيا

إشراف الأستاذ:

د/ عبد الرزاق سلام

السنة الجامعية: 2019/2018

المجموعة الأولى: الأسئلة الشخصية

1- الجنس:

أنثى ☐ ذكر ☐

2- الشهادات العلمية:

ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى حدد ☐

3- التخصص العلمي:

إدارة مالية ☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ مالية وبنوك ☐

أخرى حدد ☐

4- المستوى الوظيفي :

مدير ☐ عضو مجلس إدارة ☐ مدقق داخلي ☐ عضو لجنة تدقيق ☐

أخرى حدد ☐

سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5-10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

5- السن:

20-30 سنة ☐ 30-45 سنة ☐ 45-60 سنة ☐

60 سنة فما فوق ☐

المجموعة الثانية: قواعد ومبادئ حوكمة البنوك

المحور الأول: وجود إطار محكم وفعال لحوكمة البنوك.	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1 إن وجود إطار فعال للحوكمة يعزز الرقابة داخل البنك ويزيد من جودة التقارير المالية.					
2 يكفل إطار الحوكمة بإعداد المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية وهذا يساهم في جودة التقارير المالية.					
3 إن كفاءة وتكامل وشفافية الأسواق والاتساق مع أحكام القانون يؤدي إلى تعزيز موثوقية التقارير المالية.					
4 إن توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار الحوكمة البنكية يعمل على رفع مستوى الشفافية والجودة في المعلومات المحاسبية والتقارير المالية.					

المحور الثاني: دور أصحاب المصالح.	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5 يلتزم البنك بتلبية متطلبات السلطات الرقابية على أكمل وجه.					
6 يتخذ البنك إجراءات كافية لحماية حقوق المودعين والمقترضين.					
7 يقدم البنك لكافة أصحاب المصالح المعلومات بكل سهولة.					
8 تضمن الحوكمة إيصال اهتمامات أصحاب المصالح لمجلس الإدارة هذا يساهم في تحقيق جودة التقارير المالية.					

المحور الثالث: الإفصاح والشفافية.	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

9 يتم تعديل وتحسين أساليب الإفصاح المحاسبي لتحقيق درجة أعلى في جودة التقارير المالية.					
10 رفع لجنة التدقيق تقرير إلى مجلس الإدارة يخص صدق وشرعية التقارير المالية.					
11 يدعم إطار الحوكمة البنكية الشروط اللازمة لوضع التأشيرة على صدق وموثوقية التقارير المالية من طرف المدقق الخارجي.					
12 يلتزم البنك بعرض بياناته على مدقق خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية محترمة.					
13 يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية إضافة لتلك التي حددها القانون في الوقت المناسب بما يضمن وصول المعلومة إلى جميع أصحاب المصالح مما يعزز جودة التقارير المالية.					

المحور الرابع: مسؤوليات مجلس الإدارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
14 يتم انتخاب مجلس الإدارة من خلال خبراتهم ومؤهلاتهم الإدارية.					
15 يتابع المجلس سلامة البيانات المالية الصادرة عن البنك وأنها تعبر وبوضوح عن عدالة التقارير المالية.					
16 يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالإطلاع على كافة القوانين والتعليمات الأساسية التي تتعلق بالبنك وبالقانون التأسيسي، والسهر على سلامة تطبيقها وكذا انعقاد المجلس بشكل دوري.					
17 يعزز مستوى الخبرة والمؤهل العلمي لأعضاء مجلس الإدارة واستقلاليتهم جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية.					
18 تقديم مجلس الإدارة تقرير يعرض فيه نظرة البنك وتنبؤاته المستقبلية يزيد من درجة موثوقية التقارير المالية.					
19 وضع آليات لإشراف مجلس الإدارة العليا يساهم في تحقيق جودة التقارير المالية.					

المحور الخامس: المحافظة على حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
20 المساهمون هم أصحاب الحق في تعيين وفصل أعضاء مجلس الإدارة وزيادة رأس المال والتصرف في أصول البنك.					
21 يلتزم البنك بالمعاملة العادلة بين جميع المساهمين مع ضمان عدم تسريب المعلومات من الداخل لبعض المساهمين دون غيرهم طالما لم يتم الإفصاح عن هذه المعلومات.					
22 الحوكمة تضمن المساواة والعدالة بين كل المساهمين وعدم تسريب معلومات لبعضهم في البنك دون غيرهم وهذا يزيد جودة التقارير المالية.					
23 إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة لأعضاء مجلس الإدارة يزيد من مستوى الشفافية والجودة في التقارير المالية.					

المجموعة الثالثة: موثوقية التقارير المالية

1 عند إعداد وتقديم التقارير المالية يجب توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة وذات منفعة.					
2 يمكن تحسين المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية المستخدمة في اتخاذ القرارات عند تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.					
3 يؤدي إتباع معايير الشفافية والإفصاح في المعلومات المحاسبية في التعامل مع المستثمرين والدائنين لقيام نظام محاسبي سليم حول جودة التقارير المالية.					
4 تتحقق جودة التقارير المالية بتوفر ملائمة القوائم المالية ومدى ارتباطها باتخاذ القرار المناسب، وكذلك مدى سلامتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية ومدى قابليتها للمقارنة.					
5 يعتبر تحسين جودة التقارير المالية أحد العوامل الرئيسية في تحقيق					

أهداف البنك.					
6 تتحقق جودة التقارير المالية بالإفصاح على تلك القوائم المالية من خلال الإفصاح الكافي عن المعلومات.					

الملحق رقم (02)

قائمة الأساتذة المحكمين

الأستاذ المحكم	الجامعة
سلام عبد الرزاق	جامعة المدية
غزازي عماد	جامعة المدية
بولصنام محمد	جامعة المدية
بوشريط أسامة	جامعة المدية

الملحق رقم (03)

Corrélations non paramétriques

[Ensemble_de_données1] G:\البيانات\مذكرة.sav

Corrélations

			total	وجود إطار فعال للحوكمة يعزز الرقابة داخل البنك ويزيد من جودة التقارير المالية	يكفل إطار الحوكمة بإعداد المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية وهذا يساهم في جودة التقارير المالية.	توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار الحوكمة البنكية بعمل على رفع مستوى الشفافية والجودة في المعلومات المحاسبية والتقارير المالية	كفاءة وتكامل وشفافية الأسواق والاتساق مع أحكام القانون يؤدي إلى تعزيز موثوقية التقارير المالية.
Rho de Spearman	total	Coefficient de corrélation	1,000	,586**	,660**	,761**	,558**
		Sig. (bilatérale)	.	,001	,000	,000	,001
		N	31	31	31	31	31
	وجود إطار فعال للحوكمة يعزز الرقابة داخل البنك ويزيد من جودة التقارير المالية	Coefficient de corrélation	,586**	1,000	,341	,239	,150
		Sig. (bilatérale)	,001	.	,060	,195	,422
		N	31	31	31	31	31
	يكفل إطار الحوكمة بإعداد المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية وهذا يساهم في جودة التقارير المالية.	Coefficient de corrélation	,660**	,341	1,000	,390*	,098
		Sig. (bilatérale)	,000	,060	.	,030	,599
		N	31	31	31	31	31
	توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار الحوكمة البنكية بعمل على رفع مستوى الشفافية والجودة في المعلومات المحاسبية والتقارير المالية	Coefficient de corrélation	,761**	,239	,390*	1,000	,232
		Sig. (bilatérale)	,000	,195	,030	.	,209
		N	31	31	31	31	31
	كفاءة وتكامل وشفافية الأسواق والاتساق مع أحكام القانون يؤدي إلى تعزيز موثوقية التقارير المالية.	Coefficient de corrélation	,558**	,150	,098	,232	1,000
		Sig. (bilatérale)	,001	,422	,599	,209	.
		N	31	31	31	31	31

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

Corrélations

			total2	البنك ملزم بتلبية متطلبات السلطات الرقابية على أكمل وجه	يتخذ البنك إجراءات كافية لحماية حقوق المودعين والمقترضين	يقدم البنك لكافة أصحاب المصالح المعلومات بكل سهولة.	تضمن الحوكمة إيصال اهتمامات أصحاب المصالح لمجلس الإدارة هذا يساهم في تحقيق جودة التقارير المالية
Rho de Spearman	total2	Coefficient de corrélation	1,000	,557**	,729**	,651**	,570**
		Sig. (bilatérale)	.	,001	,000	,000	,001
		N	31	31	31	31	31
	البنك ملزم بتلبية متطلبات السلطات الرقابية على أكمل وجه	Coefficient de corrélation	,557**	1,000	,089	,435*	-,036
		Sig. (bilatérale)	,001	.	,632	,014	,847
		N	31	31	31	31	31
	يتخذ البنك إجراءات كافية لحماية حقوق المودعين والمقترضين	Coefficient de corrélation	,729**	,089	1,000	,204	,410*
		Sig. (bilatérale)	,000	,632	.	,271	,022
		N	31	31	31	31	31
	يقدم البنك لكافة أصحاب المصالح المعلومات بكل سهولة.	Coefficient de corrélation	,651**	,435*	,204	1,000	,154
		Sig. (bilatérale)	,000	,014	,271	.	,408
		N	31	31	31	31	31
	تضمن الحوكمة إيصال اهتمامات أصحاب المصالح لمجلس الإدارة هذا يساهم في تحقيق جودة التقارير المالية	Coefficient de corrélation	,570**	-,036	,410*	,154	1,000
		Sig. (bilatérale)	,001	,847	,022	,408	.
		N	31	31	31	31	31

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

Corrélations

			total3	في إطار الحوكمة البنكية يتم تعديل وتحسين أساليب الإفصاح المحاسبي لتحقيق درجة أعلى في جودة التقارير المالية.	رفع لجنة التدقيق تقرير إلى مجلس الإدارة بخصص صدق وشرعية التقارير المالية	إطار الحوكمة البنكية يدعم الشروط اللازمة لوضع التأشيرة على صدق وموثوقية التقارير المالية من طرف المدقق الخارجي	يلتزم البنك بعرض بياناته على مدقق خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية محترمة	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية إضافة لتلك التي حددها القانون في الوقت المناسب
Rho de Spearman	total3	Coefficient de corrélation	1,000	,668**	,482**	,493**	,501**	,660**
		Sig. (bilatérale)	.	,000	,006	,005	,004	,000
		N	31	31	31	31	31	31
	في إطار الحوكمة البنكية يتم تعديل وتحسين أساليب الإفصاح المحاسبي لتحقيق درجة أعلى في جودة التقارير المالية.	Coefficient de corrélation	,668**	1,000	,546**	,283	-,049	,313
		Sig. (bilatérale)	,000	.	,001	,123	,792	,087
		N	31	31	31	31	31	31
	رفع لجنة التدقيق تقرير إلى مجلس الإدارة بخصص صدق وشرعية التقارير المالية	Coefficient de corrélation	,482**	,546**	1,000	,271	,021	-,047
		Sig. (bilatérale)	,006	,001	.	,140	,913	,802
		N	31	31	31	31	31	31
	إطار الحوكمة البنكية يدعم الشروط اللازمة لوضع التأشيرة على صدق وموثوقية التقارير المالية من طرف المدقق الخارجي	Coefficient de corrélation	,493**	,283	,271	1,000	-,042	,141
		Sig. (bilatérale)	,005	,123	,140	.	,824	,448
		N	31	31	31	31	31	31
	يلتزم البنك بعرض بياناته على مدقق خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية محترمة	Coefficient de corrélation	,501**	-,049	,021	-,042	1,000	,318
		Sig. (bilatérale)	,004	,792	,913	,824	.	,081
		N	31	31	31	31	31	31
	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية إضافة لتلك التي حددها القانون في الوقت المناسب	Coefficient de corrélation	,660**	,313	-,047	,141	,318	1,000
		Sig. (bilatérale)	,000	,087	,802	,448	,081	.
		N	31	31	31	31	31	31

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

Corrélations

			total4	يتم انتخاب مجلس الإدارة من خلال خبراتهم ومؤهلاتهم الإدارية	يتابع المجلس سلامة البيانات المالية الصادرة عن البنك وأنها تعبر وبوضوح عن عدالة التقارير المالية	إطلاع أعضاء مجلس الإدارة على كافة القوانين والتعليمات الأساسية التي تتعلق بالبنك وبالقانون التأسيسي	مستوى الخبرة والمؤهل العلمي لأعضاء مجلس الإدارة واستقلاليتهم يعزز جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية	تقديم مجلس الإدارة تقرير يعرض فيه نظرة البنك وتنوعاته المستقبلية يزيد من درجة موثوقية التقارير المالية	وضع آليات لإشراف مجلس الإدارة العليا يساهم في تحقيق جودة التقارير المالية
rman	total4	Coefficient de corrélation	1,000	,416*	,668**	,782**	,370*	,678**	,557**
		Sig. (bilatérale)	.	,020	,000	,000	,041	,000	,001
		N	31	31	31	31	31	31	31
	يتم انتخاب مجلس الإدارة من خلال خبراتهم ومؤهلاتهم الإدارية	Coefficient de corrélation	,416*	1,000	,137	,399*	-,047	,156	,121
		Sig. (bilatérale)	,020	.	,462	,026	,800	,403	,518
		N	31	31	31	31	31	31	31
	يتابع المجلس سلامة البيانات المالية الصادرة عن البنك وأنها تعبر وبوضوح عن عدالة التقارير المالية	Coefficient de corrélation	,668**	,137	1,000	,629**	,421*	,295	,121
		Sig. (bilatérale)	,000	,462	.	,000	,018	,107	,517
		N	31	31	31	31	31	31	31
	إطلاع أعضاء مجلس الإدارة على كافة القوانين والتعليمات الأساسية التي تتعلق بالبنك وبالقانون التأسيسي	Coefficient de corrélation	,782**	,399*	,629**	1,000	,069	,413*	,327
		Sig. (bilatérale)	,000	,026	,000	.	,712	,021	,073
		N	31	31	31	31	31	31	31
	مستوى الخبرة والمؤهل العلمي لأعضاء مجلس الإدارة واستقلاليتهم يعزز جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية	Coefficient de corrélation	,370*	-,047	,421*	,069	1,000	,033	,128
		Sig. (bilatérale)	,041	,800	,018	,712	.	,858	,491
		N	31	31	31	31	31	31	31
	تقديم مجلس الإدارة تقرير يعرض فيه نظرة البنك وتنوعاته المستقبلية يزيد من درجة موثوقية التقارير المالية	Coefficient de corrélation	,678**	,156	,295	,413*	,033	1,000	,310
		Sig. (bilatérale)	,000	,403	,107	,021	,858	.	,089
		N	31	31	31	31	31	31	31
	وضع آليات لإشراف مجلس الإدارة العليا يساهم في تحقيق جودة التقارير المالية	Coefficient de corrélation	,557**	,121	,121	,327	,128	,310	1,000
		Sig. (bilatérale)	,001	,518	,517	,073	,491	,089	.
		N	31	31	31	31	31	31	31

lation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

lation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

Corrélations

			total5	المساهمون هم أصحاب الحق في تعيين وفصل أعضاء مجلس الإدارة وزيادة رأس المال والتصرف في أصول البنك	الحوكمة تضمن المساواة والعدالة بين كل المساهمين وعدم تسريب معلومات لبعضهم في البنك دون غيرهم وهذا يزيد جودة التقارير المالية	البنك ملزم بالمعاملة العادلة بين جميع المساهمين مع ضمان عدم تسريب المعلومات من الداخل لبعض المساهمين	إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة لأعضاء مجلس الإدارة يزيد من مستوى الشفافية والجودة في التقارير المالية
Rho de Spearman	total5	Coefficient de corrélation	1,000	,688**	,690**	,648**	,812**
		Sig. (bilatérale)	.	,000	,000	,000	,000
		N	31	31	31	31	31
	المساهمون هم أصحاب الحق في تعيين وفصل أعضاء مجلس الإدارة وزيادة رأس المال والتصرف في أصول البنك	Coefficient de corrélation	,688**	1,000	,370*	,251	,540**
		Sig. (bilatérale)	,000	.	,040	,174	,002
		N	31	31	31	31	31
	الحوكمة تضمن المساواة والعدالة بين كل المساهمين وعدم تسريب معلومات لبعضهم في البنك دون غيرهم وهذا يزيد جودة التقارير المالية	Coefficient de corrélation	,690**	,370*	1,000	,293	,392*
		Sig. (bilatérale)	,000	,040	.	,109	,029
		N	31	31	31	31	31
	البنك ملزم بالمعاملة العادلة بين جميع المساهمين مع ضمان عدم تسريب المعلومات من الداخل لبعض المساهمين	Coefficient de corrélation	,648**	,251	,293	1,000	,377*
		Sig. (bilatérale)	,000	,174	,109	.	,037
		N	31	31	31	31	31
	إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة لأعضاء مجلس الإدارة يزيد من مستوى الشفافية والجودة في التقارير المالية	Coefficient de corrélation	,812**	,540**	,392*	,377*	1,000
		Sig. (bilatérale)	,000	,002	,029	,037	.
		N	31	31	31	31	31

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

Corrélations

			total6	تتحقق جودة التقارير المالية بالإفصاح على تلك القوائم المالية من خلال الإفصاح الكافي عن المعلومات	يعتبر تحسين جودة التقارير المالية أحد العوامل الرئيسية في تحقيق أهداف البنك	تتحقق جودة التقارير المالية بتوفر ملائمة القوائم المالية ومدى ارتباطها باتخاذ القرار المناسب	عند إتباع معايير الشفافية والإفصاح في المعلومات المحاسبية في التعامل مع المستثمرين والدائنين يؤدي لقيام نظام محاسبي	يمكن تحسين المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية المستخدمة في اتخاذ القرارات عند تطبيق المعايير الدولية	عند إعداد وتقديم التقارير المالية يجب توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة
rman	total6	Coefficient de corrélation	1,000	,338	,512**	,750**	,307	,618**	,624**
		Sig. (bilatérale)	.	,063	,003	,000	,093	,000	,000
		N	31	31	31	31	31	31	31
	تتحقق جودة التقارير المالية بالإفصاح على تلك القوائم المالية من خلال الإفصاح الكافي عن المعلومات	Coefficient de corrélation	,338	1,000	,017	,462**	,111	,235	-,203
		Sig. (bilatérale)	,063	.	,928	,009	,551	,204	,273
		N	31	31	31	31	31	31	31
	يعتبر تحسين جودة التقارير المالية أحد العوامل الرئيسية في تحقيق أهداف البنك	Coefficient de corrélation	,512**	,017	1,000	,233	,269	-,028	,370*
		Sig. (bilatérale)	,003	,928	.	,208	,143	,882	,041
		N	31	31	31	31	31	31	31
	تتحقق جودة التقارير المالية بتوفر ملائمة القوائم المالية ومدى ارتباطها باتخاذ القرار المناسب	Coefficient de corrélation	,750**	,462**	,233	1,000	,034	,495**	,215
		Sig. (bilatérale)	,000	,009	,208	.	,858	,005	,246
		N	31	31	31	31	31	31	31
	عند إتباع معايير الشفافية والإفصاح في المعلومات المحاسبية في التعامل مع المستثمرين والدائنين يؤدي لقيام نظام محاسبي	Coefficient de corrélation	,307	,111	,269	,034	1,000	,103	,095
		Sig. (bilatérale)	,093	,551	,143	,858	.	,582	,612
		N	31	31	31	31	31	31	31
	يمكن تحسين المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية المستخدمة في اتخاذ القرارات عند تطبيق المعايير الدولية	Coefficient de corrélation	,618**	,235	-,028	,495**	,103	1,000	,293
		Sig. (bilatérale)	,000	,204	,882	,005	,582	.	,110
		N	31	31	31	31	31	31	31
	عند إعداد وتقديم التقارير المالية يجب توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة	Coefficient de corrélation	,624**	-,203	,370*	,215	,095	,293	1,000
		Sig. (bilatérale)	,000	,273	,041	,246	,612	,110	.
		N	31	31	31	31	31	31	31

élation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

lation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

الملحق رقم (04)

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	31	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	31	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,759	5

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	31	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	31	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,753	5

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	31	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	31	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,716	6

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	31	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	31	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,737	7

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	31	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	31	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,796	5

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	31	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	31	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,698	5

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	31	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	31	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,716	7

الملحق رقم (05)

Effectifs

[Ensemble_de_données1] G:\البيانات\مذكرة.sav

Statistiques

الجنس

N	Valide	31
	Manquante	0

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	20	64,5	64,5	64,5
	أنثى	11	35,5	35,5	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

[Ensemble_de_données1] G:\البيانات\مذكرة.sav

Statistiques

الشهادات العلمية

N	Valide	31
	Manquante	0

الشهادات العلمية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	18	58,1	58,1	58,1
	ماستر	6	19,4	19,4	77,4
	ماجستير	3	9,7	9,7	87,1
	أخرى	4	12,9	12,9	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

Statistiques

التخصص العلمي

N	Valide	31
	Manquante	0

التخصص العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	إدارة مالية	7	22,6	22,6	22,6
	محاسبة	8	25,8	25,8	48,4
	إدارة أعمال	2	6,5	6,5	54,8
	مالية وبنوك	7	22,6	22,6	77,4
	أخرى	7	22,6	22,6	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

Statistiques

المستوى الوظيفي

N	Valide	31
	Manquante	0

المستوى الوظيفي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدير	1	3,2	3,2	3,2
	عضو مجلي الإدارة	6	19,4	19,4	22,6
	مدقق داخلي	5	16,1	16,1	38,7
	عضو لجنة التدقيق	4	12,9	12,9	51,6
	أخرى	15	48,4	48,4	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

Statistiques

سنوات الخبرة

N	Valide	31
	Manquante	0

سنوات الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	8	25,8	25,8	25,8
	من 5-10 سنوات	11	35,5	35,5	61,3
	أكثر من 10 سنوات	12	38,7	38,7	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

Statistiques

السن

N	Valide	31
	Manquante	0

السن

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 20-30 سنة	5	16,1	16,1	16,1
	من 30-45 سنة	18	58,1	58,1	74,2
	من 45-60 سنة	7	22,6	22,6	96,8
	60 فما فوق	1	3,2	3,2	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

الملحق رقم (06)

Effectifs

[Ensemble_de_données1] H:\البيانات\مذكرة.sav

Statistiques

		m1	وجود إطار فعال للحوكمة يعزز الرقابة داخل البنك ويزيد من جودة التقارير المالية	يكفل إطار الحوكمة بإعداد المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية وهذا يساهم في جودة التقارير المالية.	كفاءة وتكامل وشفافية الأسواق والاتساق مع أحكام القانون يؤدي إلى تعزيز موثوقية التقارير المالية.	توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار الحوكمة البنكية يعمل على رفع مستوى الشفافية والجودة في المعلومات المحاسبية والتقارير المالية
N	Valide	31	31	31	31	31
	Manquante	0	0	0	0	0
Moyenne		4,0242	4,03	4,10	3,90	4,06
Ecart-type		,51379	,706	,790	,790	,814

Statistiques

		m2	البنك ملزم بتلبية متطلبات السلطات الرقابية على أكمل وجه	يتخذ البنك إجراءات كافية لحماية حقوق المودعين والمقترضين	يقدم البنك لكافة أصحاب المصالح المعلومات بكل سهولة.	تضمن الحوكمة إيصال اهتمامات أصحاب المصالح لمجلس الإدارة هذا يساهم في تحقيق جودة التقارير المالية
N	Valide	31	31	31	31	31
	Manquante	0	0	0	0	0
Moyenne		4,0484	4,29	4,03	3,97	3,90
Ecart-type		,57886	,824	,912	,948	,870

Statistiques

		m3	إطار الحوكمة البنكية يدعم الشروط اللازمة لوضع التأشيرة على صدق وموثوقية التقارير المالية من طرف المدقق الخارجي	في إطار الحوكمة البنكية يتم تعديل وتحسين أساليب الإفصاح المحاسبي لتحقيق درجة أعلى في جودة التقارير المالية.	رفع لجنة التدقيق تقرير إلى مجلس الإدارة يخص صدق وسرعة التقارير المالية	يلتزم البنك بعرض بياناته على مدقق خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية محترمة	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية إضافة لتلك التي حددها القانون في الوقت المناسب
N	Valide	31	31	31	31	31	31
	Manquante	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,8903	3,81	3,90	3,97	3,71	4,06
Ecart-type		,50817	,833	,790	,836	,973	,998

Statistiques

		m4	بتم انتخاب مجلس الإدارة من خلال خبراتهم ومؤهلاتهم الإدارية	يتابع المجلس سلامة البيانات المالية الصادرة عن البنك وأنها تعبر وبوضوح عن عدالة التقارير المالية	إطلاع أعضاء مجلس الإدارة على كافة القوانين والتعليمات الأساسية التي تتعلق بالبنك وبالقانون التأسيسي	مستوى الخبرة والمؤهل العلمي لأعضاء مجلس الإدارة واستقلالهم يعزز جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية	تقديم مجلس الإدارة تقرير يعرض فيه نظرة البنك وتنبؤاته المستقبلية يزيد من درجة موثوقية التقارير المالية	وضع آليات لإشراف مجلس الإدارة العليا يساهم في تحقيق جودة التقارير المالية
N	Valide	31	31	31	31	31	31	31
	Manquante	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4,0968	4,23	4,16	4,03	4,19	3,87	4,10
Ecart-type		,54565	,956	,820	,875	,946	,991	,908

Statistiques

		m5	المساهمون هم أصحاب الحق في تعيين وفصل أعضاء مجلس الإدارة وزيادة رأس المال والتصرف في أصول البنك	البنك ملزم بالمعاملة العادلة بين جميع المساهمين مع ضمان عدم تسريب المعلومات من الداخل لبعض المساهمين	الحوكمة تضمن المساواة والعدالة بين كل المساهمين وعدم تسريب معلومات لبعضهم في البنك دون غيرهم وهذا يزيد جودة التقارير المالية.	إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة لأعضاء مجلس الإدارة يزيد من مستوى الشفافية والجودة في التقارير المالية
N	Valide	31	31	31	31	31
	Manquante	0	0	0	0	0
Moyenne		3,8710	3,87	3,81	4,00	3,81
Ecart-type		,66103	,885	,873	,775	1,014

Statistiques

		m6	تتحقق جودة التقارير المالية بالإفصاح على تلك القوائم المالية من خلال الإفصاح الكافي عن المعلومات	يعتبر تحسين جودة التقارير المالية أحد العوامل الرئيسية في تحقيق أهداف البنك	تتحقق جودة التقارير المالية بتوفر ملائمة القوائم المالية ومدى ارتباطها باتخاذ القرار المناسب	عند إتباع معايير الشفافية والإفصاح في المعلومات المحاسبية في التعامل مع المستثمرين والدائنين يؤدي لقيام نظام محاسبي	يمكن تحسين المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية المستخدمة في اتخاذ القرارات عند تطبيق المعايير الدولية	عند إعداد وتقديم التقارير المالية يجب توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة
N	Valide	31	31	31	31	31	31	31
	Manquante	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4,1398	4,23	4,16	4,03	4,23	4,23	3,97
Ecart-type		,47745	,762	,735	,875	,762	,717	1,224

الملحق رقم(07)

Test-t

[Ensemble_de_données1] H:\البيانات\مذكرة.sav

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
m1	31	4,0242	,51379	,09228
m2	31	4,0484	,57886	,10397
m3	31	3,8903	,50817	,09127
m4	31	4,0968	,54565	,09800
m5	31	3,8710	,66103	,11872

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
m1	43,609	30	,000	4,02419	3,8357	4,2127
m2	38,939	30	,000	4,04839	3,8361	4,2607
m3	42,624	30	,000	3,89032	3,7039	4,0767
m4	41,803	30	,000	4,09677	3,8966	4,2969
m5	32,605	30	,000	3,87097	3,6285	4,1134

الملحق رقم (08)

Corrélations

		m1	m2	m3	m4	m5	m6
m1	Corrélation de Pearson	1	,318	,259	,214	,384*	,246
	Sig. (bilatérale)		,081	,159	,247	,033	,182
	N	31	31	31	31	31	31
m2	Corrélation de Pearson	,318	1	,597**	,213	,039	,437*
	Sig. (bilatérale)	,081		,000	,249	,837	,014
	N	31	31	31	31	31	31
m3	Corrélation de Pearson	,259	,597**	1	,308	,383*	,496**
	Sig. (bilatérale)	,159	,000		,092	,033	,005
	N	31	31	31	31	31	31
m4	Corrélation de Pearson	,214	,213	,308	1	,517**	,714**
	Sig. (bilatérale)	,247	,249	,092		,003	,000
	N	31	31	31	31	31	31
m5	Corrélation de Pearson	,384*	,039	,383*	,517**	1	,460**
	Sig. (bilatérale)	,033	,837	,033	,003		,009
	N	31	31	31	31	31	31
m6	Corrélation de Pearson	,246	,437*	,496**	,714**	,460**	1
	Sig. (bilatérale)	,182	,014	,005	,000	,009	
	N	31	31	31	31	31	31

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق 09

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	4,269	5	,854	8,305	,000[b]
	Résidu	2,570	25	,103		
	Total	6,839	30			

a. Variable dépendante : m6

b. Valeurs prédites : (constantes), m5, m2, m1, m4, m3

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,590	,642		,920	,366
	m1	-,029	,132	-,031	-,221	,827
	m2	,194	,140	,235	1,382	,179
	m3	,137	,162	,146	,848	,404
	m4	,496	,129	,567	3,850	,001
	m5	,082	,122	,113	,671	,509

a. Variable dépendante : m6

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	3,487	1	3,487	30,167	,000[b]
	Résidu	3,352	29	,116		
	Total	6,839	30			

a. Variable dépendante : m6

b. Valeurs prédites : (constantes), m4

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,580	,470		3,362	,002
	m4	,625	,114	,714	5,492	,000

a. Variable dépendante : m6